

النشيد

لفضيلة الشيخ المحدث

أبو عبد الله صادق بن عبد الله

من إصدارات

موقع الحكمة والأثر
www.hekma.net



بسم الله الرحمن الرحيم

إلى عموم إخواني المسلمين والمسلمات في مشارق الأرض ومغاربها لا سيما أهل العلم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أما بعد

فهذا بحث مختصر في بيان حكم التشريع من دون الله تعالى وحكم من نصب نفسه مشرعا للعباد:

إن هذه المسألة مما طال فيها الكلام وكثر من المعاصرين بين مقرر وناف، فمن قائل بأن المشرع من العباد الذي يحكم بالطاغوت في رقاب العباد والبلاد ويحمل الناس على ذلك بالحديد والنار ليس بكافر الكفر الأكبر وإنما وقع فقط في الكفر الأصغر، وآخرون قالوا بأن التشريع حق محض لله تبارك وتعالى وعبادة من أجل العبادت فمن صرفها لغير الله تعالى أو نازع الرب فيها فقد أتى ناقضا من نواقض الإسلام بوقوعه في الشرك الأكبر والذنب الذي لا يغفر.

والذي ينبغي أن نعلمه أن تحرير هذه المسألة يعتبر من المهمات ومن الأصول الكبار المتعلقة بتوحيد الله تعالى الذي هو حق الله على العبيد، وإن المتأمل في كلام وكتابات الذين ينفون الشرك الأكبر عن المشرع يجنحون إلى الخوف على حقوق المخلوقين ومتعلقاتهم الحياتية، ويتحدثون عن الفتن التي تحصل من جراء القول

بذلك، بينما الذين يقررون أن التشريع من دون الله تعالى أو مع الله تعالى هو من الكفر والشرك الأكبر يتكلمون ويدافعون عن حق الله تبارك وتعالى وهذا هو الواجب على كل موحد أن يقدم حق الله تعالى على جميع الحقوق على الإطلاق وبهذا بعث الأنبياء والمرسلون حيث إنهم بعثوا في أقوام انشرت فيهم الفواحش ما ظهر منها وما بطن من سلب للأموال وسفك للدماء وهتك للأعراض وغير ذلك من البلايا والطوام العظام ومع ذلك كله لم يلتفت الأنبياء إلى ذلك في إبان دعوتهم وإنما انشغلوا بتقرير حق المولى تبارك وتعالى وكما قلنا تبطل في كُـلِّ أُمَّةٍ

رَسُولٌ أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الصَّلَاحَ هَدَى اللَّهُ وَمِنْهُمْ مَن حَقَّقَتْ لَآلِهَةٌ فَسَيَّرُوا فِي الْأَرْضِ فَأَنْظَرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكَذِّبِينَ {بل كان الواحد منهم عليهم أفضل الصلاة وأتم التسليم يهدد بالتعذيب والنكال فلا يلتفت إلى نفسه أبدا وإنما يغار على حق ربه تبارك وتعالى كما قال تعالى لَوْلَا قِيَادُ الْعِيبِ لَنَسْتَرُوكَ مَا يَعْجِدُ آبَاؤُنَا وَآؤَانُ تَفْعَلُ فِي أَمْوَالِنَا مَا نَشَاءُ إِنَّكَ لَا تَتَّخِذُ الْحَدِيثَ مِنَ الرُّسُلِ يُدْعَى إِلَى آيَاتِهِمْ يُنْفَكُ مِنْكُمْ بَعِثْ رَسُولًا مِنْهُمْ رِزْقًا يُخَالِفُكُمْ إِلَى مَا أَنهَآكُمْ عَنْهُ إِنْ أُرِيدَ إِلَّا إِيصَالُ مَا اسْتَطَعْتُمْ وَمَا يَشَاءُ إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أَنِ يَخْلُفَ مِنْكُمْ شَاقِقِي أَنِ صَابَ قَوْمَ نُوحٍ قَوْمَ هُودٍ قَوْمَ صَالِحٍ وَمَا قَوْمُ لُوطٍ مِنْكُمْ مَا اسْتَغْفِرُكُمْ تَوْبُوا إِلَيْهِ إِن رَّبِّي رَحِيمٌ وَدُودُ {90} قَالُوا يَا بَرَاءَ مَا تَقُولُ وَإِنَّا لَنَرَاكَ فِينَا ضَعِيفًا وَلَوْلَا رَهْطُكَ لَرَجَمْنَاكَ وَمَا أَنتَ قَالَ يَهْطِلُونَ لِمَ لَعَزَهِيطُ {91} زُ عَلَيَّكُمْ مِّنَ اللَّهِ وَاتَّخَذْتُمُوهُ وَرَاءَكُمْ ظَهْرِيًّا رَبِّي بِمَا تَعْمَلُونَ غَفِيرٌ {92} مَكَانَتَكُمْ إِنِّي عَامِلٌ سَوْفَ يَخُزِّيهِ وَمَنْ هُوَ كَاذِبٌ وَارْتَقِبُوا إِنِّي مَعَكُمْ رَقِيبٌ {93} وَلَمَّا وَجَدْنَا لِيَوْمَ تَوَلَّوْا عَنْهُ شِدْرَ عِجَابَةٍ مَّا وَآخَذَتْ الذِّينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ

دَبَحُوا فِي دِيَارِهِمْ كُلَّ جَنَاحٍ مِمَّنْ يَخِينُوا (94) هَذَا أَلَا بُعْدًا لِلَّذِينَ كَمَا بَعْدَتْ
 ثُمَّ وَدَّ { . بل وقرر الله تعالى أن الفتنة الحقيقية هي الفتنة بالوقوع في الشرك الأكبر
 والذنب الذي لا يظنُّه كُفْرُهُمْ قَالَتْ تَعْلَى: {ثُمَّ وَهْمٌ وَآخِرُ جُوهِهِمْ مِّنْ
 الْفِتْنَةِ أَشَدُّ مِنْ الْقَتْلِ وَلَا تُقَاتِلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّى
 فِيهِ فَإِنَّ قَاتِلَ الْمُؤْمِنِينَ فَاغْتُلُّوهُمْ كَذَلِكَ جَزَاءُ الْكَافِرِينَ { وَقَالَ تَعْلَى: {لَوْ نَكَ
 فِيهِ قُلُوبُ قَاتِلٍ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفِّرُوا بِهِ وَالْمَسْجِدِ
 الْحَرَامِ وَأَكْبَرُ رُجْعُ نَدَا لِهَلَلِهِ الْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنْ الْقَتْلِ وَلَا يَزَالُونَ يُقَاتِلُونَكُمْ
 ثُمَّ إِنْ اسْتَطَاعُوا وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَيَمُوتْ وَهُوَ كَافِرٌ
 وَلَهُ كَحَبِطِ طَيْئًا وَالْأَلْحَادُ لِهَرْمَةٍ فِيهِ وَلِلَّهِ كَأَصْحَابِ النَّارِ هُمْ فِيهَا
 خَالِدُونَ } .

فما من مصيبة تحل بالعباد والبلاد هي أعظم من مصيبة الدين، فكل فتنة مهما
 عظمت تبقى أبداً دون فتنة الدين. ولكننا نجد لهذه الفتن في عالم اليوم كثير من
 البواكي بيد أن فتنة الشرك التي هي تضييع لحق المولى تبارك وتعالى لا بواكي له إلا
 من رحم الله وما أقلهم اليوم، في زمان تطارد فيه الوثنية التوحيد في مشارق الأرض
 ومغاربها.

وعلينا أن نعلم أن أحد أعظم الأصول التي ينبني عليها الشرك الأكبر والذنب
 الذي لا غفر هو شرك التشريع، وذلك سواء على مستوى ما يعرف بشرك القبور،
 أو ما يعرف بشرك القصور أو شرك الحاكمية، أو الشرك التقليدي والشرك
 السياسي ولا مشاح في الاصطلاح إذا علم وحرر المعنى المراد.

وذلك أن أصل ذلك يكمن في تخويل المخلوق حق التشريع لقومه أو للبلاد والعباد، بل ليس بغريب إن قلنا إن سائر أنواع الشرك هو فرع عن الشرك في المعظمين عند الناس بمعنى أن الناس لما ظنوا أن المعظم عندهم من حقه أن يشرع ويمنهج للناس وقع هذا الفساد العريض في الأرض، فشرع طواغيت الأرض لأتباعهم أنواعا من العبادات والقربات والطقوس والصلوات والمواسم والأعياد ونحو ذلك من التشريعات الجاهلية فقبل الناس منهم ذلك لاعتقادهم استحقاق هؤلاء أن يفعلوا ذلك ونسوا أن التشريع إنما هو لله وحده لا شريك له، وأن المخلوق مهما بلغ من المنزلة والمكانة سواء عند الله تعالى أو عند الناس فلا يجوز له بحال أن يشرع للناس شيئا من التشريعات الجاهلية المعارضة لشرع الله رب العالمين، وإلا كان بهذا الاعتبار قد اتخذوا هؤلاء المشرعين أربابا من دون الله تعالى

ذُوقُوا آحِبَّارَهُمْ قَالُوا تَعَالَى لَهُمْ أَرَبَابًا مِّنْ دُونِ اللَّهِ وَالْمُسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِحَيْثُ عَنَلُوا إِلَهُهُمْ إِيَّاهُ وَهُوَ سُبْحَانَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ {كُونُ}.

إِنَّمَا النَّسِيَّ وَاعْتَبِرْ بِقَوْلِهِ اللَّهُ تَعَالَى الْكَافِرُ يُضِلُّ بِهِ الَّذِينَ كَفَرُوا وَإِيجُ لَمُونَهُ
وَأَيُّ رَمُونَهُ عَامًا لِّيُؤَاطُوا عِدَّةَ مِلْحَحَلُّوَاهُمُ اللَّهُ زِيِّنَ لَهُمْ سُدُوءُ
مَا لَهُمْ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ {وَقَالَ تَعَالَى} سَالِمٌ يُذَكِّرُ اسْمُ
تَهْلِفِ سَقِيٌّ وَإِنَّ الشَّيَاطِينَ لَيُوحُونَ لِمِلْحَمٍ لَّا مِلْجَاجَ لَكُمْ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ
إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ هُوَ اللَّهُ تَعَالَى: لَهُ مِنَ الْحَرِّ ثَوْنٌ وَالْأَنْعَامُ نَصِيبًا فَقَالُوا
وَهَذَا لَشَرٌّ كَأَنَّ نَافِمَا كَانَ لَشَرٍّ كَأَنَّ هِمَّ فَلَا يَطِيلُ لَكَ اللَّهُ وَمَا كَانَ اللَّهُ فَهُوَ
إِلَى شَرٍّ كَأَنَّ هِمَّ سَاعِدًا كَانِيًا لَكُمْ مَوْزَنٌ {36} كَيْفَ يَرِي مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ
رُحْمَ لِيَرُدُّوهُمْ وَلِيَلْبِسُوا عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَمَلَأَهُمْ فَذَرَهُمْ
وَقَالُوا هَيْفَ تَقْرَأُونَ {37} وَحَرِّ ثَوْنٌ حَرٌّ لَا يَطْعَمُهُ إِلَّا مَنْ نَّشَاءَ

حُرِّمَتْ ظُهُورُهُمْ وَأَنْعَامُهُمْ لَا يَذْكُرُونَ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِمْ أَفْتَرَاءً عَلَيْهِمْ
 سَيِّجُزِيهِمْ كَمَا نُفِظُوا مِنْهُ وَلَئِنْ 38 بَطُلُون هَذَا هَ الْآنَعَامِ خَالِصَةً
 زَوْاجِنَا وَإِنْ يَكُنْ مَيِّتَةً فَهُمْ فِيهِ شَرٌّ كَأَنَّ سَيِّجُزِيهِمْ وَصَفَهُمْ إِنَّهُ
 حَكِيمٌ عَلِيمٌ 39 أَوْ لَا تَلَهُمْ يَنْبَغُ قَتْلُهَا بِغَيْرِ عِلْمٍ وَحَرِّمُوا مَا
 سَمِيَ اللَّهُ أَفْتَرَاءً عَلَى اللَّهِ قَدْ ضَلُّوا وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ {، وقوله تعالى: لَجَعَلَ اللَّهُ
 لَاسْمَاءَ بََّةً وَلَا وَصِيلَةً وَلَا حَامٍ وَلَئِنْ لَدَّرِيُوا كَيْفَ تَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ
 الْكَذِبَ وَآكَثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ }.

وفي الصحيحين أول اللفظ لمسلم من طريق قال سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ
 إِبْنِ أَبِي بَرْةٍ التَّيْمَنِيُّ دَرُّهُ هَالِكٌ لَطَوَّاعِيَةٌ فَلَا يَحِلُّ لَهَا أَنْ تَحْدُثَ النَّاسَ وَأَمَّا
 كَانُوا يُسَيِّبُونَ أَلَهُ تَتَهُمْ فَلَا يَحِلُّ عَلَيْهِمْ وَتَقَالِي لَبْنُ الْمُسَيَّبِ قَالَ أَبُو
 هُرَيْرَةَ قَالَ يُتَوَسَّعُونَ وَاللَّهِ غَلَامِ رِ الْخُزَاعِيَّ يَجُرُّ قُصْبَهُ لِقُلْدَا وَكَانَ
 أَوَّلَ مَنْ سَيَّبَ السُّيُوبَ."

وانسحب ذلك على ما يعرف بالشرك السياسي أو شرك الحاكمية، وهذا أمر
 طبيعي لمن تأمل خطوات الشيطان التي يسعى جاهدا بها لإيقاع الناس في أعظم
 ذنب على الإطلاق وهو الشرك بالله تعالى، فلما ساغ عند هؤلاء أن يمنحوا حق
 التشريع لغير الله تعالى وقبلوا ذلك من هؤلاء الطواغيت جر ذلك إلى التشريع في
 السياسة والاقتصاد والحدود والقضاء والحقوق إلى غير ذلك مما نازع فيه هؤلاء
 الرب تبارك وتعالى في أخص خصائصه وفي صفة محكمته من صفاته تبارك وتعالى
 ألا وهي صفة التشريع والحكم.

ولهذا تكاثرت النصوص الدالة على أن التشريع هو حق محض لله تعالى وأن من صرف ذلك الحق لغير الله تبارك وتعالى فهو مشرك كافر، وهذا مما لا خلاف فيه أبداً في القرون الثلاثة المفضلة إلا على طريقة الجهمية وأشباههم من المرجئة المفسدين في الأرض، الذين يعظمون حقوق المخلوقين ولا يلتفتون إلى حق الله رب العالمين تبارك وتعالى، وسأذكر بعض هذه النصوص إضافة إلى ما تقدم ذكره من قبل على سبيل التذكير لا الحصر تتميماً للفائدة وبياناً لخطورة هذه المسألة التي تهاون بها بعض المسلمين هداًنا الله تعالى وإياهم:

لَبِشُوا لَهُ غَيْبًا قُلُوبًا لِّلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ رَضَ أَبْصَرُ بِهِ وَاسْمِعَ بِهِ مَنْ وَلِيٍّ وَلَا يُشْرِكُ فِي حُكْمِهِ أَحَدًا، {قُلْ تَعَالَى عَلَى بَيْنَةِ كَذَّبْتُمْ بِهِ مَا عَزَمْتُ لَكُمْ بِهِ لَئِنْ يَشَاءُ اللَّهُ لَا تَعْلَمُونَ} الْحَقُّ وَهُوَ خَيْرُ الْفَلَاحِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي قَتَالَةَ: {إِلَّا أَسْمَاءُ سَمِعَتْهُمُوهَا أَنْتُمْ وَأَبَاؤُكُمْ مَا بِهِمْ أَمِنْ سُلْطَانٍ إِنْ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ} قَالِي تَعَالَى: {يَ لَا تَدْخُلُوا مِنْ بَابِ أَبْوَابٍ مُتَفَرِّقَةٍ وَمَا أُغْنِي عَنْكُمْ مِنَ اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ إِنْ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَعَلَيْهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُتَوَكِّلُونَ} هُوَ قُلُوبُ تَعَالَى: {كَأَنَّ شَرَّ عَوَالِهِمْ مِنْ اللَّهِ وَلَوْ لَا كَلِمَةُ الْفَصْلِ لَقُضِيَ بَيْنَهُمْ وَإِنَّ الظَّالِمِينَ لَهُمْ عَذَابٌ وَلَا تَقُولُوا لِلْأُولَاءِ لِمِمَّا كُنَّا نَقُولُ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ كَاذِبِينَ} هَذَا حَرَامٌ وَاللَّهُ الْكَذِبُ إِنْ الذِّينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ، وَقَالَ مَا أَنْزَلَ تَعَالَى لَكُمْ مَا أَنْزَلَ قَدْ فَجَعَلْتُمْ مِنْهُ حَرَامًا وَحَلَالًا قُلْ اللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ أَمْ عَلَى اللَّهِ تَفْتَرُونَ.

ومن عجائب هذا الزمان أن يخلط الموحدون في أبواب التوحيد فترى بعضهم يقول بأن الطواف حول القبور والاعتقاد في القبور والأقطاب والأغواث والأولياء والصالحين أنهم يفرجون الكربات ويغيثون اللهفات ويقضون الحاجات بما في ذلك رزق الولد وأنهم يعلمون الغيب وينزلون الغيث ويتصرفون في ملكوت السماوات والأرض يقولون إن هؤلاء قد وقعوا في الشرك الأكبر والذنب الذي لا يغفر في حين أنهم يقولون إن الذين وقعوا في شرك التشريع وحكموا في رقاب العباد والبلاد بحكم الطاغوت - وحملوا الناس على ذلك بالحديد والنار، بل وعدوا الخروج على ذلك فتنة عمياء بكماء صماء وخروجاً على القانون وانتهاكاً لسيادة الدولة وقدحا في الحاكم وتنقصاً له، وهم على استعداد تام أن يقاتلوا لإقامة أحكامهم الطاغوتية التي جلبوها من شياطين الإنس من عباد الصليب أو عباد الفروج والأبقار والفئران أو تلك التي ابتكروها من عند أنفسهم مما أوحى به الشيطان الرجيم إليهم ويخلطون معها شيئاً من الأحكام الإسلامية لتروج على البسطاء والسذج وليلتبس حالهم على بعض من لا يميز من الموحدين المخدوعين - يقولون إن هؤلاء المشرعين والحاكمين بشريعة الطاغوت في رقاب الناس ليسوا بكفار ولا مشركين الكفر والشرك الأكبر. بل هم بمنزلة غيرهم من عصاة الموحدين الذين ما وقعوا إلا في المعاصي التي لا يكفر بها صاحبها كالزنا وشرب الخمر وأكل الربا والعقوق والسرقة ونحو ذلك من الذنوب التي لا تخرج صاحبها من ملة الإسلام إلا أن يستحلها أو يحدد حكم الله تعالى فيها.

وليعلم هؤلاء أن من فرق بين شرك العبادة وشرك التشريع والطاعة فيه، فقد أتى جرماً عظيماً دالاً على عدم فقه هؤلاء لحقائق التوحيد الذي هو حق الله على العبيد. وهذا من طمس البصائر والعياذ بالله تعالى، بل إن بعض أهل العلم يرى أن

شرك التشريع هو أغلظ من شرك العبادة؛ لأنه من متعلقات الربوبية والألوهية والأسماء والصفات بينما شرك العبادة من متعلقات الألوهية، والكل خطير كبير مخرج عن الملة العياذ بالله تعالى.

وإن من أعجب ما سمعت من هؤلاء - الذين ينتسبون إلى دعوة التوحيد ويرفعون شعاره وقد ملؤا الدنيا ضجيجا بأنهم هم دعائه الخُجُب وفرسلهُ الأُول - قولهم ما المصلحة من طرق هذا الموضوع الآن وذلك لأنهم يرون أن هذا الأمر يثير الفتن فنعوذ بالله من الخذلان، وهل بعث الله تعالى الرسل إلا بالتوحيد كاملا صابرين محتسبين لله تعالى فيه، ومبينين أنه حق الله تعالى وأنه ليس هناك فتنة ولا مصيبة ولا رزية ولا مشكلة أعظم وأجل وأكبر من تعطيل شيء من توحيد الله تعالى، ونذكر هؤلاء بالذين شنع الله تعالى عليهم في القرآن الكريم وقبح فعالمهم حيث قال تعالى: {إِنَّا أَنذَرْنَاكَ أَنْ تَكُونَ مِنَ الْمُقْسِمِينَ} (90) الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضًا وَمِنْهُمْ أَجْمَعِينَ (91) كَانُوا يَعْمَلُونَ (92) وَمِنَ الَّذِينَ جَعَلُوا دِينَهُمْ كَدِينِ الْفَارِسِيِّ (93) عَنِ الْمُشْرِكِينَ (94) كَانُوا يُسَبِّحُونَ (95) يَجْعَلُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ فَسَوْفَ وَيَعْلَمُ اللَّهُ (96) يَضِدُّ رُكَّ بِمَا يَفْقُحُونَ (97) مَدَّ رَبَّنَا كُلَّ مَجْدٍ يَوْمَ (98) دُرِّ بَكَّ حَتَّى يَأْتِيَ بِنَا الْيَقِينُ { [الحجر 89-99].

ولنذكر جملة من المسائل التي توضح هذا الباب وتبينه:

- 1- أن الكفر العملي منه الأكبر والأصغر بحسب نوع الكفر الذي تلبس به العبد ومن قال إن الكفر العملي كله من جنس الكفر الأصغر فقد ضل سواء السبيل وقال بقول الجهمية والمرجئ قل العلامة ابن القيم رحمه الله في كتاب الصلاة ص 55: (وها هنا

أصل آخر وهو أن الكفر نوعان؛ كفر عمل وكفر جحود وعناد، الجحود أن يكفر بما علم أن الرسول جاء به من عند الله جحوداً وعناداً من أسماء الرب وصفاته وأفعاله وأحكامه، وهذا الكفر يضاد الإيمان من كل وجه وأما كفر العمل فينقسم إلى ما يضاد الإيمان وإلى ما لا يضاده). وقال العلامة حافظ الحكمي - رحمه الله - في (أعلام السنة المنشورة) ص 182: ((ونحن لم نعرف الكفر الأصغر بالعمل مطلقاً، بل بالعمل المحض الذي لم يستلزم الاعتقاد ولم يناقض قول القلب ولا عمله)).

2- أنه لا يشترط في المكفرات العملية (من نوع الكفر الأكبر) الاستحلال ولا الاعتقاد؛ لأن الكفر العملي الأكبر الذي وقع فيه هو بذاته مكفر ناقل عن الملة؛ فإذا انضاف إليه الاستحلال أو الجحود صار الكفر كفرين أو ثلاثة وقد يكون أكثر من ذلك فإنه قد يجتمع في العبد الواحد أكثر من نوع من أنواع الكفر.

3- أن اشتراط الاستحلال والجحود للحكم بوقوع الكفر الأكبر لا يكون إلا في المعاصي التي لا تبلغ حد الكفر أو الشرك أو النفاق الأكبر.

4- أن من قال إن الكفر لا يكون إلا بالاعتقاد، أو إن الكفر العملي كله لا يخرج من الملة، أو إن الكفر لا يكون إلا بشرط الاستحلال، فقد قال بقول الجهمية وأخذ عنهم ذلك غلاة المرجئة. فإن أهل السنة يقولون: إن الكفر يكون بالاعتقادات والأقوال والأعمال. قال شيخ الإسلام في الصارم المسلول: [ج 1- ص 513]: (وذلك أن نقول: إن سب الله أو سب رسوله كفر ظاهراً وباطناً، سواء كان الساب يعتقد أن ذلك محرم، أو كان مستحلاً له، أو كان ذاهلاً عن اعتقاده، هذا مذهب الفقهاء وسائر أهل السنة القائلين بأن الإيمان قول وعمل. وقد قال الإمام أبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم الحنظلي المعروف بابن راهوية وهو أحد الأئمة يعدل بالشافعي وأحمد: [وقد أجمع المسلمون أن من سب نبياً من أنبياء الله، أو سب رسول الله عليه الصلاة والسلام، أو دفع شيئاً مما أنزل الله، أو قتل نبياً من أنبياء الله، أنه كافر بذلك، وإن كان مقراً بما أنزل الله]..... إلى أن قال: وهذا موضع لا بد من تحريره ويجب أن يعلم أن القول بأن كفر الساب في نفس الأمر

إنما هو لاستحلاله السب زلة منكورة وهفوة عظيمة ويرحم الله القاضي أبا يعلى قد ذكر في غير موضع ما يناقض ما قاله هنا وإنما وقع من وقع في هذه المهواة بما تلقوه من كلام طائفة من متأخري المتكلمين وهم الجهمية الإناث الذين ذهبوا مذهب الجهمية الأولى في أن الإيمان هو مجرد التصديق الذي في القلب وإن لم يقترن به قول اللسان ولم يقتض عملاً في القلب ولا في الجوارح). ١. هـ وقال في مجموع الفتاوى: [ج 7 - ص 273]: (قال تعالى: {ولئن سألتهم ليقولن إنما كنا نخوض ونلعب} فاعترفوا واعتذروا؛ ولهذا قيل: {لا تعتذروا قد كفرتم بعد إيمانكم} إن نعت عن طائفة منكم نعتب طائفة بأنهم كانوا مجرمين} فدل على أنهم لم يكونوا عند أنفسهم قد أتوا كفراً، بل ظنوا أن ذلك ليس بكفر. فبين أن الاستهزاء بالله وآياته ورسوله كفر يكفر به صاحبه بعد إيمانه فدل على أنه كان عندهم إيمان ضعيف ففعلوا هذا المحرم الذي عرفوا أنه محرم ولكن لم يظنوه كفراً وكان كفراً كفروا به فإنهم لم يعتقدوا جوازه وهكذا قال غير واحد من السلف) ١. هـ.

وَكَاثِمٌ لَمْ أَنْ يَهْلِكْ كَلِمَةً لِلْمَلَكَةِ أَنْزَلَ اللَّهُ فَأَوْ لَسَّكَ هُمْ الْكَافِرُونَ عَلَى أَنَّهَا فِي الْكُفْرِ الْأَصْغَرِ فَقَطْ (وَأَنَّ الْإِجْمَاعَ مَنَعْدٌ عَلَى ذَلِكَ أَوْ هُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ وَأَنَّ مَنْ قَالَ بِخِلَافِ ذَلِكَ فَهُوَ مِنَ الْخَوَارِجِ الْقَعْدِيَّةِ وَنَحْوِ ذَلِكَ) أَنَّ هَذَا الْقَوْلَ خَطَأً وَاضِحٌ بَيْنَ وَقَوْلِ عَرِيٍّ عَنِ التَّحْقِيقِ الْعِلْمِيِّ وَهُوَ دَاخِلٌ فِي جُمْلَةِ التَّلْبِيسِ وَالتَّلْفِيقِ لِلْحَقَائِقِ الْعِلْمِيَّةِ وَإِلَيْكَ بَيَانُ ذَلِكَ: قَالَ إِمَامُ الْمَفْسَرِينَ ابْنُ جَرِيرٍ الطَّبْرِيُّ [346/10 وما بعدها]: ((هم الكافرون} يقول: هم الذين ستروا الحق الذي كان عليهم كشفه وتبيينه وغطوه عن الناس وأظهروا لهم غيره وقضوا به لسحت أخذوه منهم عليه، وقد اختلف أهل التأويل في تأويل الكفر في هذا الموضع فقال بعضهم بنحو ما قلنا في ذلك من أنه عني به اليهود الذين حرفوا كتاب الله وبدلوا حكمه ذكر من قال ذلك..... وقال بعضهم: في بـ(الكافرين) أهل الإسلام وبـ(الظالمين) اليهود وبـ(الفاسقين) النصاري ذكر من قال ذلك..... عن الشعبي قال: {الكافرون} في المسلمين و{الظالمون} في اليهود و{الفاسقون} في النصاري..... وقال آخرون: بل عني بذلك: كفر دون كفر وظلم دون

ظلم وفسق دون فسق ذكر من قال ذلك..... وقال آخرون: بل نزلت هذه الآيات في أهل الكتاب وهي مراد بها جميع الناس مسلموهم وكفارهم ذكر من قال ذلك..... وعن إبراهيم قال: نزلت هذه الآيات في بني إسرائيل ورضي لهذه الأمة بها، وعن الحسن في قوله: {ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون} قال: نزلت في اليهود وهي علينا واجبة..... وعن علقمة و مسروق: أنها سألا ابن مسعود عن الرشوة فقال: من السحت قال فقالا: أفي الحكم؟ قال: "ذاك الكفر!" ثم تلا هذه الآية: {ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون}..... عن السدي: {ومن لم يحكم بما أنزل الله} يقول: ومن لم يحكم بما أنزلت فتركه عمداً وجار وهو يعلم فهو من الكافرين، وقال آخرون: معنى ذلك: ومن لم يحكم بما أنزل الله جاحداً به فأما الظلم والفسق فهو للمقر به، ذكر من قال ذلك.....). وقال العلامة ابن القيم في مدارج السالكين: (ومنهم من تأول الآية على ترك الحكم بما أنزل الله جاحداً له، وهو قول عكرمة، وهو تأويل مرجوح.... ومنهم من تأولها على ترك الحكم بجميع ما أنزل الله..... وهذا تأويل عبد العزيز الكنانى وهو أيضاً بعيد... ومنهم من تأولها على الحكم بمخالفة النص تعمداً من غير جهل به ولا خطأ في التأويل حكاه البغوي عن العلماء عموماً ومنهم من تأولها على أهل الكتاب.... وهو بعيد..... ومنهم من جعله كفراً ينقل عن الملة والصحيح أن الحكم بغير ما أنزل الله يتناول الكافرين) ١.هـ.

فهذه أقوال تدل على إثبات الاختلاف في معنى الآية، فأين الإجماع؟؟ ومن هم الخوارج؟ أهو ابن مسعود t، أم الشعبي والنخعي والحسن والسدي!!؟. وأنت كما ترى أن ابن جرير رحمه الله نقل جملة من الأقوال في تفسير هذه الآية واحد منها فقط في الكفر الأصغر. فلو قال قائل: إن جمهور من فسر الآية حملها على الأكبر لكان مصيباً.

* * ثم إنه من المهم التنبيه على أنه يسوغ للعبد إن كان يملك أدوات الاجتهاد أن يجتهد في مسألة (ما) ويختار قولاً معيناً، ولكنه ليس من حقه أبداً كتم الحقائق، وإخفاء النصوص وبترها، والتلاعب بعقول الأتباع، تلبساً وتدليساً، فإن من علامات أهل السنة أنهم يقولون ما لهم وما عليهم بخلاف أهل البدع.

* * ثم هنا أمر مهم أنك ترى واضحاً جلياً أن الإمام الطبري لما نقل الأقوال في هذه الآية لم يذكر أن أحداً من الأئمة فسرّها بشرط الاستحلال. وهذه هي طريقة السلف جميعاً، ما اشترطوا أبداً الاستحلال في المكفرات. فتأمل.

6- أن آية المائدة حمالة وجوه من الحق، فالاختلاف الوارد عن السلف في تفسير الآية هو من اختلاف التنوع لا التضاد، وذلك بحسب حال الحاكم، فمن كان الشرع مستقراً عنده ولشرع الله تعالى السيادة والهيمنة على العباد والبلاد وهو المحكم فيهم في جميع المحاكم وجميع الأحوال في المعاملات والسياسة والاقتصاد والحدود والقضاء وغير ذلك، ثم جار هو في حكم ما فترك تنزيل الحكم على شخص معين كان عاصياً فاسقاً بذلك وهذا هو الكفر الأصغر المذكور في كلام السلف، فنفرق بين من يخالف الشرع لهوى مع استقرار الشرع والعمل به في سلطانه وبين من يشرع للناس، فأما إذا شرع للعباد حكماً عاماً يخالف حكم الله تعالى وجعله فيهم هدياً وسنة وطريقة في مقابلة حكم الله تعالى الذي شرعه لعباده ولو في مسألة واحدة كان كافراً بذلك الكفر الأكبر، وكذلك إن رأى أن الحكم بالشرع المبدل الطاغوتي جائزاً سائغاً، أو رآه أفضل من شرع الله تعالى، أو قدمه على شرع الله تعالى فكل ذلك من الكفر الناقل عن الملة. ويا عجباً!! أي تقديم فوق أن يحمل الناس على ذلك بالحديد والنار، ويمتنع من تطبيق شرع الله الواحد القهار، ولو قوتل على ذلك الليل والنهار، ولو أراد أحد أن يحكم بالشرعية في الناس في سلطان هذا الطاغوت الجبار؛ لاعتقله أو قتله بدعوى الخروج عن سيادة الدولة والقانون في وضوح النهار!! فأيّن سيادة الله وشرعه؟! لكن الأمر كما قال الله تعالى ﴿يُحَرِّمُونَ لِلَّهِ مَا

أَلَسَ بِهِمُ الْكُذِبُ أَنْ لَهُمُ الْحُسْنَى لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ وَأَنَّهُمْ مُّفْرَطُونَ﴾.

7- أن علينا أن نعلم أنه ليست القضية في صحة أثر ابن عباس من عدمه في قوله: (كفر دون كفر) (وإن كان الصواب ضعفه فإن أمثل طرقه مدارها على هشام بن حجير وقد ضعفه أحمد ويحيى بن سعيد ويحيى بن معين وغيرهم، حتى قال على بن المديني: قرأت على يحيى بن سعيد: حدثنا ابن جريج عن هشام بن حجير، فقال يحيى بن سعيد: خليف أن أدعه. قلت: أضرب على حديثه؟ قال: نعم. ا.هـ. قلت: وهناك علة أكبر من هذه وهي مخالفة هشام لمن هو أوثق منه بآلاف المرات ألا وهو عبد الله بن طاووس فقد روى هذا الأثر عن أبيه عن ابن عباس بلفظ مغاير لذلك ففي تفسير الطبري قال: (حدثنا هناد قال حدثنا وكيع وحدثنا ابن وكيع قال حدثنا أبي عن سفيان عن معمر بن راشد عن ابن طاووس عن أبيه عن ابن عباس: {ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون} قال: هي به كفر وليس كفرا بالله وملائكته وكتبه ورسله". حدثني الحسن قال حدثنا أبو أسامة عن سفيان عن معمر عن ابن طاووس عن أبيه قال: قال رجل لابن عباس في هذه الآيات: {ومن لم يحكم بما أنزل الله} فمن فعل هذا فقد كفر؟ قال ابن عباس: إذا فعل ذلك فهو به كفر وليس كمن كفر بالله واليوم الآخر وبكذا وكذا". حدثنا الحسن بن يحيى قال أخبرنا عبد الرزاق قال أخبرنا معمر عن ابن طاووس عن أبيه قال: سئل ابن عباس عن قوله: {ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون} قال هي به كفر" ا.هـ. قلت: وباقي طرقه الأخرى أوهى من هذا وأنكر)، إنما القضية تكمن في أن آية المائدة حمالة وجوه (من الحق): فهي تحتل الكفر الأصغر والأكبر؛ ولهذا ذكر الطبري أثر ابن عباس كأحد الأقوال، وكذلك فعل ابن القيم كما سيأتي في كافي شرع فهو داخل في الكفر الأكبر، ومن طبق الشرع المبدل فهو واقع في الكفر الأكبر كذلك. ولا خلاف بين العلماء المتقدمين في ذلك، في القرون المفضلة.

8- أن شرك التشريع ليس فيه هذا التفصيل الوارد في آية المائدة بل كله من الشرك الأكبر والذنب الذي لا يغفر، فالحاكم الذي هو هنا بمعنى المشرع أو المطيع في التشريع كالذي يجد الشرائع الطاغوتية فيحكم بها ويأمر الناس أن يتحاكموا إليها كله من الشرك

الأكبر؛ ولهذا يذكره أهل العلم في الشرك والكفر الأكبر بدون تفصيل؛ لأن مرادهم الحكم الذي هو بمعنى التشريع والطاعة فيه، كما فعل ذلك شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب كما في الأصول الثلاثة عند بلقيش القاسمي - رحمه الله تعالى - معني طَاغُوتٌ مَا تَجَاوَزَ بِهِ الْعَبْدُ حَمَلَهُمْ أَوْ مَتَّبِعُ أَوْ لِلطَّوَالِغِ يَتُ كَثِيرُونَ يَسُوعُ لِعَزْنِهِ وَاللَّهُ سَوَّاهُمْ خَبِيرٌ رَاضٍ، وَمَنْ دَعَا النَّاسَ إِلَى عِبَادَةِ نَفْسِهِ، نَادَعَى شَيْئًا مِنْ عِلْمِ الْغَيْبِ بِغَيْرِ مَنْحِلٍ يُكَلِّمُ بِهِ اللَّهُ؛ وَالِدَلِيلُ قَوْلُهُ تَعَالَى: {لَا سَبِيْنَ الرَّشْدِ مِنَ الْغَيِّ} فَمَنْ يَكْفُرُ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِنُ بِاللَّهِ فَقَدْ اسْتَمْسَكَ بِرُوحَةِ الْوُثْقَى لَا انْفِرَ صَامَ لَهَا وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ}.

9- أن التشريعات الطاغوتية وتبديل الشرائع الربانية كفر أكبر وإن لم يعتقد الجحود أو الاستحلال أو التفضيل أو التقديم أو التسويغ والتجوز ونحو ذلك من أعمال القلوب إذ هو كفر بذاته.

10- أن أثر ابن عباس وما في معناه عن السلف ليس المراد به واقعنا الذي فيه الرد عند النزاع إلى غير شرع الله فعلى التنزل في ثبوت أثر ابن عباس ليس المراد به ما يجري في زماننا هذا فإن ما يجري في زماننا هو من جنس ما جرى من جنكز خان الذي أجمع العلماء على كفره لما وضع يأسقه على رقاب العباد والبلاد. قال العلامة المحدث أحمد شاكر رحمه الله تعالى في كتابه (عمدة التفسير): (إن كلام ابن عباس وأبي مجلز وغيره حق لا مرأى فيه، وهو لا ينطبق على واقعنا.. وهما لم يردا أبداً فيمن رد الأمر إلى شريعة غير شريعة الله عند النزاع..). ويقول الشيخ محمد بن إبراهيم رحمه الله: (الذي قيل فيه كفر دون كفر إذا حاكم إلى غير الله مع اعتقاده أنه عاص، وأن حكم الله هو الحق، فهذا الذي يصدر منه المرة ونحوها، وأما الذي جعل قوانين بترتيب وتخضع فهو كفر، وإن قالوا أخطأنا وحكم الشرع أعدل). فقول ابن عباس t هنا على فرض صحته كان في واقع معين في معرض الرد على الخوارج الذين يكفرون بالذنوب التي لا تبلغ حد الكفر أو الشرك أو النفاق الأكبر، فأخبرهم أن الآية هنا لا تحمل على الكفر الأكبر؛ لأن من نزلتموها عليه لم يأت

كفرا أكبرا، لأنه لم يشرع، بل أتى معصية دون الكفر بالله تعالى، إذ لم يظهر في زمان ابن عباس ولا أحد من الصحابة رضي الله عنهم من شرع للناس ديناً من عنده أو من عند غير الله تعالى عموماً ووضع على رقاب العباد والبلاد. فلما ظهر فيما بعد هذا الطاغوت اتفق العلماء من أهل السنة والجماعة على كفره الكفر الأكبر.

11- أن من أطاع المشرع الطاغوتي في ذلك التشريع بمعنى صار معاوناً له في التشريعات

الجاهلية وكذلك من قبل منه تلك التشريعات الطاغوتية مختار مريداً فهمها في الحكم سواء،

فالكل واقع في الشرك الأكبر والذنب الذي لا يغفر. كما قال تعالى: ﴿لَوْ أَنِ أَحَدٌ بَارَهُمْ﴾

﴿أَرَبَاباً مِّنْ دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَمَا أُطِيعُواْ مِن دُونِ اللَّهِ لَئِيْلَآءٍ وَّاحِدٍ﴾

﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ سُبْحَانَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾، وهذا مثل ما وقع من قوم فرعون مع فرعون إذ أنه لم يكن

يدعي أنه إلههم بمعنى أنه خالقهم وإنما من جهة كونه نصب نفسه مشرعاً لهم فأطاعوه

وهذا من معنى قوله تعالى: ﴿فَقُلْ لِلَّهِ الْإِسْلَامُ الْأَعْلَى﴾، وقوله تعالى: ﴿لَوْ أَنِ أَحَدٌ بَارَهُمْ﴾

﴿أَرَبَاباً مِّنْ دُونِ اللَّهِ غَيْرِي فَأَوْقِدْ لِّي يَاهَامَانَ عَلَى الطِّينِ فَاجْعَلْ لِّي صَرْحاً لَّعَلِّي﴾

﴿عُذِّقْتُ إِلَى اللَّهِ مُوسَى وَإِنِّي لَأَظُنُّهُ مِنَ الْمَكَايِدِ﴾، وقوله تعالى: ﴿لَوْ أَنِ أَحَدٌ بَارَهُمْ﴾

﴿نَفْسٍ دُونِي فِي الْأَرْضِ وَيَذْرَكَ وَآلِهَتِكَ قَالَ سَتَقْتُلُنَّ أَبْنَاءَهُمْ وَنَسْتَحْيِي نِسَاءَهُمْ وَإِنَّا فَوْقَهُمْ قَاهِرُونَ﴾. قال القرطبي في تفسيره: (وقيل: معنى: {وآلهتك} أي

وطاعتك كما قيل في قوله تعالى: {اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أرباباً من دون الله} إنهم ما

عبدوهم ولكن أطاعوهم فصار تمثيلاً). ١٠هـ. وقال شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب

في مسائل الجاهلية: (الثانية والستون: رميهم إياهم بانتقاص دين الملك كما قال

تعالى: {ويذكر وآلهتك} وكما قال تعالى: {إني أخاف أن يبدل دينكم} ١١هـ. ولهذا قال

فاسدٌ: تخفَّ قوتُ عليٍّ (فأطاعوه) إنهم كانوا قوماً فاسدٌ قديماً.

12- أنه لا فرق بين من أنشأ التشريعات الطاغوتية وبين من أتى بها من عند طواغيت

آخرين ونزلها على رقاب الناس وحكم وتحاكم إليها، فهما سواء من جهة وقوع الكل في

الشرك الأكبر إلا أن كفر الذي أنشأها أشد وأغلظ من الآخر.

13- أن اشتراط أن المشرع لا يكفر إذا كان مقلدا لغيره كمن وجد تشريعا طاغوتيا فعمل

به بدعوى أنه لم ينشئه، فهذا قول فاسد لا أصل له؛ وله لازم فاسد وهو أنه لا يكفر بهذا

الاعتبار إلا إبليس؛ لأنه ما من مشرع بالطاغوت إلا والشيطان هو الذي أوحى إليه

وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا بَدَّلَ اللَّهُ بِكُم مِّن دِينِكُمْ قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ فَإِن يَكُونُ لَكُم مِّن شَيْءٍ عِندَ اللَّهِ فَاعْلَمُوا أَنَّهُ لَمْ يَكُن لَّكُمْ عِندَ اللَّهِ شَيْءٌ قَبْلَ هَٰذَا أَصْرًا ط

حُونَ إِلَىٰ أُولِيَ الْيَمَانِ هُمْ لَدِ الْوَعْدِ لَكُمْ مَوْعِدُ يَوْمَ يُكْفَرُ الْمُشْرِكُونَ {، وَقُلْ لِّلَّهِ الْعَهْدُ

مُؤَسَّدَةً أَيُّهُمْ {الآية} مَن نَّكُم جِبِلًّا أَكْفَلْتُم تَكُونُوا تَعْلَمُونَ {، فالكل أخذ عن

الشيطان الرجيم فهو شيخهم وإمامهم في هذه التشريعات الجاهلية نسأل الله العافية

والسلامة واللازم الفاسد يتبين به فساد القول.

14- أن تقيد كفر التشريع بأن يكون المشرع ممن ينسب ذلك التشريع الطاغوتي إلى الله

تعالى، ويقولون إنما كفر لأنه كذب على الله تعالى، وعليه فكفر المشرع عند هؤلاء

بالتكذيب والكذب لا بالتشريع، فهذا قول ساقط سيء فاسد يدل على عدم فهم صاحبه

لحقائق نواقض الإسلام، بل وعدم معرفته لحقائق التوحيد. والجواب على هؤلاء أن

يقال: إن كفر الكذب على الله تعالى وكفر التكذيب لله تعالى كل واحد منهما كفر مستقل

ولو لم يشرع، فالتشريع كفر مستقل وإن لم يكذب صاحب على الله تعالى وإن لم يكذب الله

تعالى فقد كفر، فإن نسبه إلى الله تعالى ازداد كفرا، فقد سمي الله تعالى بمجرد التشريع شرکا

شَرِّكُمْ عِلْمًا مِّنْكُمْ لَمْ يَشْرَأْ دِينَ كَمَا لَمْ يَأْذَن بِهِ اللَّهُ وَلَوْ لَا كَلِمَةُ الْفَصْلِ ل

بَيْنَهُمْ وَإِنَّ الظَّالِمِينَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ {، هذا الذي عليه السلف الصالح في القرون

المفضلة ومن تبعهم بإحسان. فإن قال هذا حكم الله وهذا حكم الديوان وقع في الكفر

الأكبر. وأشد منه كفرا من قال هذا حكم الله كذبا وافتراء على الله. والكل مخرج من الملة.

ثم إن المشرع في نفس الوقت قائل بالكذب؛ لأنه ادعى أن الحلال حرام والعكس فهو

كاذب في قوله ذلك وإن لم ينسبه إلى الله تعالى؛ ولهذا قال تعالى لَا تَقُولُوا الْمُتَصَدِّقُونَ

هَٰذَا حَالَالٌ وَهَٰذَا حَرَامٌ لِّتَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ إِنَّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى

الله الكَذِبَ لَا يُفْدَحُونَ}، فيكون هذا من الافتراء على الله تعالى؛ لأنه مفتئت على حق الله تعالى، حيث نصب نفسه مشرعا مع الله تعالى وهذا من أقبح أنواع الافتراء على الله، فمن الذي خوله بذلك وأذن له؟! ولهذا في كثير من آيات الكتاب العزيز يطالب الله تعالى أهل الإشراف أن يأتوا بسلطانهم وبراهينهم على ما يقولون ويعملون. كما قال تعالى قُلْ لَكُمْ مَوْلَى يَوْمَئِذٍ أَنفَعُ لَكُم مِّنْهُ حَرَّ أَمَّا وَحَالًا لَّأَقُلَّ اللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ أَمْ عَلَى اللَّهِ تَفْتَرُونَ}. ومن هذه الحثيثة كان من طاف بقبر أو نحوه زاعما أنه يقصد وجه الله تعالى بذلك لا صاحب القبر مشركا بالله تعالى الشرك الأكبر لأنه مفتر على الله الكذب، ومن أعجب ما سمعت في ذلك قول من قال إنه يثاب على أصل نيته ويكون فعله من البدع غير المكفرة وهذا قول باطل بنص الكتاب والسنة قُلْ لَّيْسَ لِي عَلَيْكُمْ مِنْ شَيْءٍ بِإِذْنِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ تَفْتَرُونَ} وفي الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: "من أحدث في أمرنا هذا ما ليس فيه فهو رد". فالبدعة مردودة على صاحبها وإن صلحت نيته، إذ ليس هناك بدعة يثاب عليها فاعلها بل حسبه أن ينجو من الإثم إن كان ثمة عذر معتبر شرعا، أما الأجر فأني له الأجر. فتأمل. هذا إذا كانت بدعته ليست مكفرة فكيف بالمكفرة منها كالطواف بغير بيت الله الحرام تقربا إلى الله.

ثم إن المشرع مفتر كاذب أيضا من جهة كونه متشعب بما لم يعط حيث نصب نفسه مشرعا للناس من دون الله تعالى كما في الصحيحين عن أسماء رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: "المتشعب بما لم يعط كلابس ثوبي زور".

15- أن التحليل والتحريم إذا كان من عند الله تعالى كان ذلك هو شرع الله تعالى المأمور باتباعه، وإذا كان من عند غير الله كان من شرع الشيطان فطاعته في ذلك عبادته، كما أن طاعة الله تعالى في شرعه عبادة له سبحانه وتعالى، فالعبادة هي امتثال الأوامر واجتناب النواهي، فعلى من وقعت كان هو المعبود، والله تعالى يقول: {وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون} وَلَهُدِ الْإِقْلَافُ إِلَىٰ ذِي الْعَرْشِ يَوْمَئِذٍ لَّيْسَ لَكُم مِّنْ شَيْءٍ وَإِنَّكُمْ لَكُنتُمْ مِّنْ عِندِ اللَّهِ وَأَعْمِدُ يُهْتَمُّ (60) إِذَا صَرَاطُ مَسْئَتِهِمْ وَ (61) لَكُمْ لِحْجٌ بِلَا كَشِيرًا

أَفَلَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ (62) نَمُ الْتَبِ كُنْتُمْ تُوعِلُونَ (63) الْيَوْمَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ {؛ ولهذا قابل الشارع الحكيم بين الحنيفية والتشريعات الشيطانية الطاغوتية فقال كما في صحيح عمسلكم من جديثم كار المَجَاشِدَ لَمَنِّي رَسُولَ اللَّهِ ذَاتَ نَبِيٍّ أَمَرَ نَبِيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَا جَاءَهُمْ مِنْهُمُ مَا عَلَّمَهُ نَبِيُّ يَوْمَ هَذَا كُلُّ مَالٍ نَحَلْتُهُ عَبْدًا أَحَدًا أَدَوَى نَحْيٍ نَحَا عَنْكُمُ وَإِنْ هُمْ أَتَتْهُمْ الشَّيَاطِينُ فَاجْتَالَتْهُمْ عَنْ سَبِيلِهِمْ مَا أَحْلَلْتُ لَهُمْ وَأَمَرْتَهُمْ أَنْ يُشِرُّ مَكُولِي أَنْزَلَ بِهِ سُلْطَانًا..... الحديث"، والحنيفية هي ملة إبراهيم وهي توحيد الله تعالى وضدها الكفر والشرك والنفاق.

16- أنه إذا كان من اتبع الشرع المنسوخ الذي أصله من عند الله تعالى إلا أن الله تعالى نسخه يكون بذلك الاتباع كافرا بالله تعالى وهو من جنس ما وقع فيه اليهود والنصارى فكيف بمن بدل الشرع بقوانين البشر المخترعة فلا شك أنه أولى بالكفر من هؤلاء بل هو أكفر منهم عياذا بالله تعالى. بل لو قال قائل أريد أن أعمل بالتوراة أو الإنجيل على فرض أنه وجد نسخة لم تحرف (وهذا منتف) أو ببعض التشريعات التي لم يتلاعب بها الأحرار والرهبان لكان كافرا بالله تعالى بإجماع المسلمين. فكيف بحكم الطاغوت؟!!!! وكيف بالتشريعات الجاهلية التي ضربها الطواغيت على رقاب العباد وفرضوها على البلاد. قال تَابَ بِالْحَقِّ تَعَالَى لَدُنَّا مَا بَيْنَ يَدَيْهِ مَنَ الْكِتَابِ وَمُهِيمَ نَا عَلَيْهِ فَاحْكُم بَعْ أَهْوَاءِغِهِمْ بِهِمَا أَنْزَلْنَا إِلَهُ وَنَ الْحَقِّ لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شُرَ عَةً وَمِنْهُمْ أَجَا كُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَكِنْ لِيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ لَكُمْ بِمَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ (48) لِيُنْزِلَ اللَّهُ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ رُ هُمْ أَنْ يَفْتَنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَاعْلَمُوا أَنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمْ رِجْزَ الْغُلُوبِ وَإِنْ كَثُرَ يَرَأْمُنَ النَّاسَ لَفَسَّافُوكُمْ (49) لِيُذْهِبَ عَنْكُمْ رِجْزَ الْغُلُوبِ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنْ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِفُونَ فَلْيَنْتَهِ عَالِي: آيَةً أَوْ نُسْ هَانَاتِ بِخَيْرٍ أَلَمْ تَتْلُكُمْ وَأَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ {.

17- أن من شرع كفر بهذا الفعل وإن لم يتمكن من إنفاذ تشريعاته الطاغوتية، فمجرد وضع نفسه في هذا المقام يوقعه في الشرك الأكبر، فمن شرع فقد خرج عن الملة وإن لم يحمل الناس على ذلك؛ لأن التشريع بذاته كفر أكبر ناقل عن الملة. فإن أنفذه وقع في كفرين كفر التشريع وكفر إعمال هذا التشريع الطاغوتي.

18- أن الفرق بين المبتدع والمشرع، أن المبتدع يعتقد أن ذلك من الدين بينما المشرع يعلم أن ذلك حرام، وأنه ليس من الدين في شيء، كما أن المبتدع غالبا ما يفعل ذلك في خاصة نفسه أما المشرع فيجعله دستورا للناس. فالمبتدع يفعل ذلك متأولا أنه من الشرع ولهذا لم يكفر الإمام أحمد الخلفاء في زمانه مع أنهم كانوا يأمرؤن بالكفر الصراح المجمع عليه وهو القول بخلق القرآن؛ لأنهم كانوا يظنونهم الحق وكان في علماء السوء من يفتيهم بذلك ويثبتهم عليه ويخوفهم من ضده. أما إذا بلغ المبتدع حد التشريع عالما أنه ليس من دين الله صار حكمه حكم المشرع فإذا شرع للناس صلاة معينة، أو أقوالا وأعمالا شركية ومواسم بدعية وجعلها سنة في أتباعه فهذا مشرع كذلك. وهو مثل ما كانت تحكم به العرب وأهل البوادي من سلومها العشائرية التي يضعها الكبراء والسادة فيهم فتصير هديا وطريقة لازمة لهم. قال الشاطبي في الاعتصام: (أن كل بدعة وإن قلت تشريع زائد أو ناقص أو تغير للأصل الصحيح وكل ذلك قد يكون على الانفراد وقد يكون ملحقا بما هو مشروع فيكون قادحا في المشروع ولو فعل أحد مثل هذا في نفس الشريعة عامدا لكفر إذ الزيادة والنقصان فيها أو التغير - قل أو كثر - كفر فلا فرق بين ما قل منه وما كثر فمن فعل مثل ذلك بتأويل فاسد أو برأي غلط رآه أو ألحقه بالمشروع إذا لم تكفره لم يكن في حكمه فرق بين ما قل منه وما كثر لأن الجميع جناية لا تحملها الشريعة بقليل ولا بكثير) ١.هـ.

19- أن معنى التبديل الذي يصير به العبد مشرعا مع الله تعالى أو من دون الله تعالى أن يضيف ويدخل في الشرع ما ليس منه إلغاء وإحلال أو تحليلا وتحريما أو زيادة ونقصانا سواء كان ذلك التبديل كليا أو جزئيا، فهذا هو التبديل الطاغوتي. قال تعالى فَلْيُحْكَمْ

يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنْ اللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ}، وقالَ أَتَعْلَمُونَ شَرَّ كَافٍ
مَالٍ يَأْذَنُ بِهِ اللَّهُ وَلَوْ لَا كَلِمَةُ الْفَصْلِ لَقُضِيَ بَيْنَهُمْ وَإِنَّ الظَّالِمِينَ لَهُمْ
عَذَابٌ قَلِيلٌ لَّيَمْلِكُ إِلَّا يُوقِفَهُمُ اللَّهُ لِكُلِّكُمْ مِنْ رِزْقٍ فَجَعَلْنَاهُمْ مِنْهُ حَرَامًا
وَحَلَالًا قُلْ اللَّهُ آذَنَ لَكُمْ أَمْ عَلَى اللَّهِ تَفْظَرُونَ؟ 59} يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ
إِنَّ اللَّهَ يَنْفُخُ فِي الصُّورِ فَتُفْطَقُ لِكُلِّ نَسَبٍ مِنَ النَّاسِ وَلِكُلِّ شَيْءٍ كُفْرُونٍ}. وقال تعالى: {وَلَا
تَسْكُنُوا الْكَذِبَ هَذَا حَلَالٌ وَهَذَا حَرَامٌ لِّتَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ إِنَّ
الَّذِينَ عَصَوْا اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ سَيُعَذِّبُهُ اللَّهُ عَذَابًا يَلْعَنُونَ}.

20- أن وظيفة الحاكم الحقيقية هي إقامة شرع الله تعالى، كما قال تعالى: {وَأَوْدِعْنَا
الْأَرْضَ رِضًا فَاحْكُمْ بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ} وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَى فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ
لَّذُنُورَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ}. قال ابن كثير في
تفسيره: (ج 5- ص 356): (قال ابن أبي حاتم: حدثنا أبي حدثنا موسى بن إسماعيل حدثنا
حماد عن حميد أن إياس بن معاوية لما استقضى أياه الحسن فبكى، قال: ما يبكيك؟ قال: يا
أبا سعيد، بلغني أن القضاة: رجل اجتهد فأخطأ، فهو في النار، ورجل مال به الهوى فهو
في النار، ورجل اجتهد فأصاب فهو في الجنة. فقال الحسن البصري: إن فيما قص الله من
نبأ داود وسليمان، عليهما السلام، والأنبياء حكماً يرد قول هؤلاء الناس عن قولهم، قال
إِذْ يَحْكُمُونَ فِي اللَّهِ تَعَالَى لِرِثِّ إِذْ نَفَسَتْ فِيهِ غَنَمُ الْقَوْمِ وَكُنَّا لَكُمْ بِهِمْ
شَاهِدِينَ} فأثنى الله على سليمان ولم يذم داود. ثم قال -يعني: الحسن-: إن الله اتخذ على
الحكام ثلاثاً: لا يشتركون به ثمناً قليلاً ولا يتبعون فيه الهوى، ولا يخشون فيه أحداً، ثم
تَاجَعْنَا لَكَ خَلْدَ تِلْكَ فِي الْأَرْضِ فَاحْكُمْ بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَى
فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ {شَوْقُ} النَّاسِ وَآخِشُونَ}، وقلنا: لا وأبائنا
ثُمَّ نَأْتِيهِمْ. وقال أيضاً في تفسيره (ج 7 - ص 62): (هذه وصية من الله عز وجل
لولاة الأمور أن يحكموا بين الناس بالحق المنزل من عنده تبارك وتعالى ولا يعدلوا عنه
فيضلوا عن سبيله وقد توعد الله تعالى من ضل عن سبيله، وتناسى يوم الحساب،

24- أنه لا يتصور الاضطرار والإكراه في التشريع أبداً، فإما أن يحكم بشرع الله تعالى أو

عليه أن يتنحى، فإنما نُصِّبَ خليفة لإقامة شرع الله تعالى فإن عجز لزمه الاعتزال، ولا

يحق له بحال أن يبدل شرع الله تعالى أو أن يحكم بالطاغوت؛ بدعوى الإبقاء على الملك،

إذ ليس من حقه أن يُعَمِّلَ الكفر في رقاب العباد والبلاد، إبقاء على سلطانه، وإن قال إنما

فعلت ذلك خوفاً من الأعداء **فَلَا تَتَّخِذُوا لِلَّهِ آلِيًّا وَلَا تَتَّخِذُوا إِلَهًا دُونَ اللَّهِ** {53}

وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاءَ يَكْفُرُونَ بِهِمْ يَتَوَلَّوهُمْ مِّنْكُمْ فَأِنَّهُمْ مِّنْهُمْ إِنَّا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ

الَّذِينَ فِي الظُّلُمَاتِ لَمْ يَلْمِزُوا أَحَدًا وَلَا نَبِيًّا يَتَوَلَّوهُمْ يَكْفُرُونَ فِيهِمْ يَقُولُونَ نَحْشَىٰ أَنْ تُصِيبَنَا

دَائِرَةٌ رَّا قَوْلَهُمْ مَّا أَفْعَلْنَا لِنَفْسِنَا إِنَّهُمَا بَعْضُهُمَا أَسَرُّ مِنَ الْآخَرِ وَأَنفُسَهُمَا فِي

وَالَّذِينَ نَالَهُمُ الْيَقِينُ {54} الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ إِنِ هُمُ لَمَعَكُمْ

بَطَلَتْ أَعْيُنُهُمْ فَوَصَّيْنَا الْيَهُودَ بِاللَّهِ فَنَصَّبُوا آلَ هَارُونَ عَلَى الْكَافِرِينَ

بِهِمْ وَيَحِبُّونَهُ أَذِلَّةٌ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٌ عَلَى الْكَافِرِينَ يُرِيدُونَ فِي

سَبِيلِ اللَّهِ وَذَلَالِكُمْ أَفْوَاحٌ لِّمَن لَّهُ الْيَقِينُ {55} وَمَن يَشَاءْ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ {56}

رَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ

رَاكِعُونَ أَوْ سَاجِدُونَ لِلَّهِ وَرَسُولُهُمْ فَوَالَّذِينَ نَبِّئُكَ أَنَّ اللَّهَ يُغَالِيبُونَ {56}

وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَهُمْ هُزُوءًا وَلَعَنَ بَنِي إِسْرَءِيلَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ

قَبْلَ ذَلِكَ وَالْكُفَّارَ أَوْلِيَاءَ وَاتَّقُوا اللَّهَ يَكُونَنَّ لَكُمْ عِلَاقَةٌ إِن تَتَّبِعُوا هُدَايَ

أَوْ لَا أُولَئِكَ كَانُوا لَمِنَ الْخَالِقِينَ ثُمَّ رَأَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَّا رَزَقْنَاهَا مِن

لَدُنَّا وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ {57} وَهَلْ أَتَاكَ فِي الْوُرُطَةِ الْعُظْمَىٰ حَيْثُ ثَبَتَ عَلَى

كفره إلا أنه ضمن بملكه، واعتبر بحال غيره كذلك.

فلا يعذر أحد من الطواغيت بتشريعاته الجاهلية بدعوى الإكراه والاضطرار مهما كان

الأمر وإن خاف على نفسه القتل ناهيك عن ذهاب الملك وهذا عام في الحكام وفي رؤساء

العشائر والقبائل ورؤوس الطرق كالصوفية والرافضة وغيرهم. فإنه إذا كان المسلمون

مجمعين على أنه لا يجوز قتل المرء لغيره بغير حق إبقاء على نفسه بدعوى الإكراه، فإن

الإبقاء على الدين أعلى وأجل، فكيف يتصور عبد يؤمن بالله واليوم الآخر أنه يسوغ له أن يعرض الكفر وينشره وينصره ويطبقه على العباد والبلاد إبقاء على دنياه من سلطان ورياسة ونحو ذلك نعوذ بالله من الكفر والخذلان.

25- أن التقية المذكورة في كتاب الله تعالى لا تتعلق بالتشريع أبداً، ولا بنشر شيء من الشرك والعمل به في رقاب العباد والبلاد، إبقاء على السلطان والملك وسيأتي كلام السلف والعلماء في معنى قوله تعالى: {إلا أن تتقوا منهم تقاة}.

26- أن الفتنة بالتشريع أعظم من الفتنة بذهاب الحياة والأموال لأنه من الشرك الأكبر، كما هو صوابه **لَقَدْ عَلِمْتُمْ أَنِ هَٰذَا فَتْنَةٌ مِّنْ رَبِّكُمْ** وَآخِرُ جَوَٰهَرٍ مِّنْ حَيْثُ آخِرُ رَجَائِكُمُ **وَاللَّهُ تَقْتُلُهُ لِّلشَّهْلَمُ** مَعَ نَدَاةٍ مِّنَ الْحَرَامِ حَتَّىٰ يُقَاتِلُوكُمْ فِيهِ لِمَا نَقَاتِلُوكُمْ فَأَقْتُلُوهُمْ كَذَلِكَ جَزَاءُ الْكَافِرِينَ. فمن ظن أن إقامة الشرع من الفتنة والإفساد في الأرض فهو لاء من جنس قوم فرعون الذين قال الله تعالى في شأنهم: **قَالَ رُءُوسُهُمْ لَمِئْسَ هَٰذَا لِيَفْقَهُ سُدُورُ فِي الْأَرْضِ وَيَذَرَكَ وَآلِهَتَكَ** قَالَ سَنَقْتُلُنَّكُم وَنَسْتَحْيِي نِسَاءَهُمْ وَإِنَّا فَوْقَهُمْ قَاهِرُونَ. ومن المعلوم قطعاً أن أعلى وأهم الضرورات الخمس التي اتفقت الشرائع على صيانتها الدين.

27- أن الاستحلال العملي لا يكون كفراً أكبراً إلا في المكفرات، أما التوسع في تعاطي المحرمات مما هي دون الشرك والكفر والنفاق الأكبر لا يكون كفراً أكبراً وإن سميناهما

استحلالاً عملياً في بعض المقامات على أحد المعنيين في الحديث الذي أخرجه البخاري **عَطِيَّةُ بَنِي هَٰشِمٍ لِمَكِّيٍّ طَلَبِيٍّ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ غَنَمٍ الْأَشْعَرِيُّ قَالَ حَدَّثَنِي أَبُو عَامِرٍ أَمُوراً بَطُوراً مِّثْلَ مَا عَلَيَّ** - وَاللَّهُ مَا كَذَبَنِي سَمِعَ النَّبِيَّ **يَأْتِيهِمْ بِسَارِحَةٍ لَهُمْ**، يَأْتِيهِمْ بِسَارِحَةٍ - فَيَقُولُوا ارْجِعْ رِضَاعُ الْعَالَمِ لِيَنْلَوْغِيْلَهُمْ سَخُّ آخِرِينَ قِرْدَةً وَخَنَازِيرَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ .

28- أن القول بأن السلف كانوا يطلقون لفظ الكفر والتكفير للتنفير فقط وهم لا يريدون حقيقة ذلك قول باطل واتهام وإزرار بالسلف، فإن معنى هذا القول أن السلف كانوا يطلقون لفظ الكفر على من ليس بكافر، ولفظ التكفير على ما هو ليس بمكفر وهذا من القبائح والعظائم أنه من نسبة السلف إلى القول على الله بغير علم، ورميهم بقلة الروح، وعدم المصادقية في الأقوال والفتاوى، إلى غير ذلك من اللوازم الفاسدة التي يتضمنها هذا القول الفاسد، واللوازم الفاسدة دليل على فساد القول أو الفعل. إذ لكل قول حق لوازمه الحق كما أن لكل قول باطل لوازمه الباطلة الدالة على بطلانه وفساده.

29- أن عدم التفريق بين التكفير الشرعي وقول الخوارج، أورث فسادا عظيما وظلما كبيرا، وهذا من المقامات التي استعملها المبطلون للتنفير عن حكم شرعي ثابت بالكتاب والسنة والإجماع ألا وهو التكفير المنضبط الصحيح. فإن التكفير بهذا الاعتبار حكم شرعي كغيره من الأحكام كالصلاة والصيام وغير ذلك، ففي الصحيحين واللفظ لمسلم عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَا خِيَةَ يَفْقَهُوْا بِرَأْيِهِمْ مَا أَحَدُهُمْ مَا نَ كَانَ كَمَا قَالَ وَإِلَّا رَجَعْتَ عَلَيْهِ. فهذا الخبر دال على مشروعية إطلاق التكفير ولكن بشرط أن يكون المكفر مستحقا لذلك، فهذا الخبر دال على إطلاق التكفير ولكن بشرط أن يكون المكفر مستحقا لذلك، وقد كفر السلف أفعالا وأقوالا بل وأعيانا كما كفر سعيد بن جبير وطاووس والشعبي وعامة علماء الحجاز وغيرهم الحجاج بن يوسف الثقفي المير حتى قال ابن كثير في البداية والنهاية [ج 9 - صفحة 136-137]: (وقال الأوزاعي سمعت القاسم بن مخيمرة يقول: كان الحجاج ينقض عرى الإسلام، وذكر حكاية، وقال أبو بكر بن عياش عن عاصم: لم يبق لله حرمة إلا ارتكبتها الحجاج بن يوسف، وقال يحيى بن عيسى الرمي عن الأعمش: اختلفوا في الحجاج فسألوا مجاهدا فقال: تسألون عن الشيخ الكافر. وروى ابن عساكر عن الشعبي أنه قال: الحجاج مؤمن بالجبوت والطاغوت كافر بالله العظيم كذا قال والله أعلم. وقال الثوري عن معمر عن ابن

طاووس عن أبيه قال: عجبنا لإخواننا من أهل العراق يسمون الحجاج مؤمنا، وقال الثوري عن ابن عوف سمعت أبا وائل يُسأل عن الحجاج أتشهد أنه من أهل النار؟ قال: أتأمروني أن أشهد على الله العظيم، وقال الثوري عن منصور سألت إبراهيم عن الحجاج أو بعض الجبابرة فقال: أليس الله يقول ألا لعنة الله على الظالمين، وبه قال إبراهيم: وكفى بالرجل عمى أن يعمي عن أمر الحجاج) اهـ، وفي مصنف ابن أبي شيبة ثنا أبو بكر بن عياش عن الأجلح عن الشعبي قال: "أشهد أنه مؤمن بالطاغوت كافر بالله يعني الحجاج"، وفيه حدثنا قبيصة عن سفيان عن معمر عن ابن طاووس عن أبيه قال: "عجبنا لإخواننا من أهل العراق يسمون الحجاج مؤمنا"، وفيه حدثنا وكيع عن سفيان عن منصور عن إبراهيم: "أنه كان إذا ذكر الحجاج قال ألا لعنة الله على الظالمين"، وفيه حدثنا وكيع عن سفيان عن منصور عن إبراهيم قال: "كفى به عمى أن يعمي الرجل في الحجاج لحاه الله". قلت: هذا مع أن الحجاج كان يجاهد حتى كثرت الفتوحات في زمانه فكان لا يوالي أعداء الله بل يجاهدهم ويشرد بهم. فتأمل!!!؟.

قلت: كما كفر الشافعي حُفصَ الفرد وكفر الإمام أحمد بن حنبل المدعو ابن أبي دؤاد إلى غير ذلك كتكفير الأئمة للحلاج وغيره. فالتكفير إذن حكم شرعي لا يجوز التنكر له باعتبار سوء فهم وفساد تعامل الخوارج معه، فإنه لا يجوز التعامل بردود الأفعال في الأحكام الشرعية. كما أنه لا يجوز التجاري مع المبطلين والمفسدين في الأرض في طمس معالم الشريعة والقضاء على الأحكام والألفاظ الشرعية، كالاستمساك والإرهاب والتكفير والجهاد وغير ذلك من المعاني الشرعية التي الواجب بيانها والتفصيل فيها وصيانتها ونشرها والدعوة إليها لا طمسها والافتئات عليها.

إذن الخوارج تكفيرهم باطل ولكن في الإسلام التكفير الشرعي المنضبط، فالخوارج كَوَّروا من لم يسمه الشارع كافرا ومن لم يثبت عليه وصف الكفر الشرعي، بينما أثبت الشارع الحكيم حكم الكفر لمن تلبس بالمكفرات ونواقض الإسلام، فلا يجوز التنكر

للأحكام والتقارير الشرعية بدعوى فساد الأحوال أو التصورات، ولكن نحق الحق ونبطل الباطل بالبيان والحجة والبرهان.

30- أنه لا يجوز بحال التلاعب بالألفاظ الشرعية مسيطرة للواقع أو مدهانة لعلية القوم والساسة والكبراء وذلك أن البعض يهيمُ العوام بل وبعض الخواص أن الخوارج هم الذين يخرجون على الحكام وهذا باطل قطعاً وتلييس قبيح سيسألون عنه يوم الدين، فإن هذا الإطلاق لم يستعمله السلف على الذين خرجوا على الحكام كما فعل معاوية ومن معه من الصحابة y لما خرجوا على علي t، ولم يرموا بذلك عبد الله بن الزبير لما خرج على الحجاج، ولم يطلقوه على الذين خرجوا في قتال ابن الأشعث مع الحجاج، ولم يطلقوه على انقلاب بني العباس على بني أمية وهلم جراحة قللت على الإمام نُداو له ما بين الناس {، وكما قيل لو دامت لغيرك ما وصلت إليك، فكم من الدول ذهبت بفعل آخرين وَإِنْ مِّنْ قَرْيَةٍ تَعَالَى لَأَنزَحْنُ مِنْهُ لَمْ كُتُوهَا قَبْلَ آمِيقَوْمٍ لَّمْ وَلَقَدْ مَعِزُّ بُوْهًا عَذَابًا شَدِيدًا كَانَ ذَلِكَ فِي الْكِتَابِ مَسْطُورًا {، وتأمل فيما جرى من شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب عندما خرج على الدولة العثمانية لما انتشر الشرك وعمل به، فهل سماه أحد أنه من الخوارج القعدية ونحو ذلك من التسميات الباطلة. وقبل ذلك ما فعله شيخ الإسلام ابن تيمية مع التتار عندما قاتلهم لما وقعوا في الكفر بالله تعالى، مع أن جنكيز خان كان يدعي الإسلام.

فالخوارج إذن هم الذين يكفرون المسلمين بالذنوب والمعاصي التي لا تبلغ حد الكفر أو الشرك أو النفاق الأكبر وبمعنى آخر هم الذين يتوسعون في التكفير بلا دليل وبينة شرعية صحيحة فيكفرون من لم يكفره الله ورسوله، أما من كفر من كفره الله ورسوله بالبرهان الصحيح فهذا عامل وقائل بحكم شرعي من صميم الدين. ونعود لنذكر بأن لفظة (الخوارج) لفظة شرعية لا يجوز تنزيلها إلا على واقعها الشرعي الوارد في الكتاب والسنة.

31- أنه يتعين التفريق بين إطلاق الحكم على الفعل وتنزيله على الفاعل وهو المعبر عنه بالتفريق بين النوع والعين، فإن المتأمل في كتابات وأقوال كثير ممن نظر في هذه القضية يجد أنه يخلط بين مقام إثبات والوعيد وإنفاذه فتجده متأثراً بذلك أثناء طرحه لهذه المسألة، ونحن نقول إن الواجب على العالم أن يتكلم عن أصل المسألة كحكم شرعي ثم بعد أن يقرر ذلك في إطاره الشرعي الصحيح يعمد إلى النظر إلى إمكانية تنزيل ذلك على المعين بعد إقامة الحجة المعبر عنها بتوفر الشروط وانتفاء الموانع، كما جرى مع الإمام أحمد فقد كان يفتي بكفر الجهمية أما أعيانهم فكان لا يكفر إلا من ظهر له أنه قد قامت عليه الحجة الشرعية؛ ولهذا كفر ابن أبي دؤاد ولم يكفر الخليفة؛ وعليه فيتعين الفصل بين الحديث عن النوع والحديث على العين عند النظر في هذه المسألة. فنفرق بين إثبات كون التشريع والحكم بالطاغوت أنه من الكفر والشرك الأكبر وبين تنزيل هذا الحكم على المشرع والحاكم بالطاغوت.

32- أن الطاغوت إذا قصد به المعنى اللغوي والذي هو تجاوز الحد فهذا يُصَلُّ فيه بحسب نوعية هذا التجاوز فربما كان أصغراً وربما كان أكبراً، بحسب سياق المتكلم أو بحسب السياق الذي وردت فيه في كلام الناس. وأما إذا قصد بالطاغوت المعنى الشرعي الوارد في الكتاب والسنة فهذا لم يرد إلا والمقصود به الشرك والكفر والنفاق الأكبر، فلا يرد في الكتاب والسنة اسم الطاغوت إلا في مقابلة الكفر والشرك الأكبر، فلا داعي للتلاعب بالألفاظ بغية التعذير عن الذي ظلموا أنفسهم ولتذكر قول الله لَآءِ جَادَلْتُمْ عَنْهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فَمَن يُجَادِلُ اللَّهَ عَنْهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَم مَّن يَكُونُ عَلَيْهِمْ وَكِيلًا. وإليك بعض ما ولاد في ذلك (في الدين قد تبين من يكفر بالطاغوت ويؤمن بالله فقد استمسك بالعروة الوثقى لا انفصام لها والله سميع عليم) يبيّن الكتاب يؤمنون بالجبوت ويؤمنون بالطاغوت كفر وأهؤلاء أهدى من الذين آمنوا ولم يلبسوا إلى الذين بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك يريدون أن يتحكماكم إلى الطوغت

أَنْ يَكْفُرُوا وَقَدْ بُدِئُوا بِرُيُوسِ الشَّيْطَانِ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا فِي كُلِّ أُمَّةٍ
يُذْءُ اللَّهُ وَأَجْتَنَبُوا الطَّاغُوتَ فَمِنْهُمْ مَنْ هَدَى اللَّهُ وَمِنْهُمْ مَنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ
فَسَادٌ وَافِي الضَّلَالَةِ فَانْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكَذِّبِينَ الَّذِينَ اجْتَنَبُوا
أَنْ يَعْبُدُوا هَؤُلَاءِ وَانَابُوا إِلَى اللَّهِ لَهُمْ الْبَشَرُ الْبَشَرُ { وقد وردت هذه الكلمة في

ثمانية مواضع من القرآن كلها بالمعنى المقابل للإيمان، وفي صحيح البخاري معلقاً: وقال
جابر كانت الطواغيت التي يتحاكمون إليها في جهينة واحد وفي أسلم واحد وفي كل
حي واحد كهان ينزل عليهم الشيطان. وقال عمر الجبت السحر والطاغوت الشيطان.
وقال عكرمة الجبت بلسان الحبشة شيطان والطاغوت الكاهن. وفي الصحيحين من
حديث أبي هريرة في حديث الشفاعة الطويل واللفظ لمسلم: "فيقول من كان يعبد شيئاً
فليتبعه فيتبع من كان يعبد الشمس الشمس ويتبع من كان يعبد القمر القمر ويتبع من
كان يعبد الطواغيت الطواغيت..... الحديث". وفي المعجم الكبير للطبراني حدثنا أبو
زيد أحمد بن يزيد الحوطي ثنا أبو اليمان ثنا صفوان بن عمرو عن عكرمة عن ابن عباس
قال: كان أبو برزة الأسلمي كاهناً يقضي بين اليهود فيما يتنافروا إليه فتنافر إليه ناس من
المسلمين فأنزل الله عز وجل: {ألم تر إلى الذين يزعمون أنهم آمنوا بما أنزل إليك وما أنزل
من قبلك يريدون أن يتحاكموا إلى الطاغوت وقد أمروا أن يكفروا به} إلى قوله: {إن
أردنا إلا إحساناً}. قلت: وسنده جيد. وفي مصنف ابن أبي شيبة حدثنا حاتم بن إسماعيل
عن جعفر عن أبيه قال: "كان علي بن الحسين يعلم ولده يقول قل آمنت بالله وكفرت
بالتاغوت". قلت: وسنده لا بأس به. ولهذا ذهب بعض العلماء إلى تعريفها بالمعنى
الشرعي قال الليث وأبو عبيدة والكسائي وجماهير أهل اللغة: (الطاغوت كل ما عبد من
دون الله تعالى). قال الواحدي: (الطاغوت يكون واحداً وجمعاً ويؤنث ويذكر).
فالطاغوت شرعاً يرد في مقابلة الإيمان.

33- أن لفظ الكفر الأصل أن المراد به الكفر الأكبر مُنْكَرًا كان أو معرفاً حتى تدل
قرينة من نص أو إجماع أو فهم للصحابة على صرفه إلى الأصغر، لا العكس كما يقوله من

يقوله من المرجئة أو من أخطأ في فهم هذه القضية الكبيرة ففي الصحيحين واللفظ للبخاري عن ابن عباس قال: قال النبي ﷺ: "أُتِيَ النَّارُ فَإِذَا أَكْثَرُ أَهْلِهَا نِسَاءٌ يَكْفُرْنَ". قيل أيكفرن بالله؟ قال: "يكفرن العشير ويكفرن الإحسان لو أحسنت إلى إحداهن الدهر ثم رأت منك شيئاً قالت ما رأيت منك خيراً قط". وتأمل في كتاب الله تعالى تجد أن هذه الكلمة وردت مئات المرات بمشتقاتها دالة على الكفر الأكبر. فتأمل. واحذر من التخليط والإرجاء.

34- أن الأمة مجمعة على وجوب مقاتلة الفئة الممتنعة عن العمل بشيء من شعائر الإسلام الظاهرة حتى يقام ولكن عند توفر الشوكة القادرة على ذلك، كما فعل الصحابة **Y** عندما قاتلوا ما نعي الزكاة. قال شيخ الإسلام ابن تيمية في الفتاوى الكبرى [ج3- ص472]: (نعم يجوز بل يجب بإجماع المسلمين قتال هؤلاء وأمثالهم من كل طائفة ممتنعة عن شريعة من شرائع الإسلام الظاهرة المتواترة مثل الطائفة الممتنعة عن الصلوات الخمس أو عن أداء الزكاة المفروضة إلى الأصناف الثمانية التي سماها الله تعالى في كتابه وعن صيام شهر رمضان أو الذين لا يمتنعون عن سفك دماء المسلمين وأخذ أموالهم أو لا يتحاكمون بينهم بالشرع الذي بعث الله به رسوله كما قال أبو بكر الصديق وسائر الصحابة **Y** في مانع الزكاة وكما قاتل علي ابن أبي طالب وأصحاب النبي **ر** الخوارج الذين قال فيهم النبي **ر**: "يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم وصيامه مع صيامهم وقراءته مع قراءتهم يقرأون القرآن لا يجاوز حناجرهم يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية أينما لقيتموهم فاقتلوهم فإن في قتلهم أجراً عند الله لمن قتلهم يوم القيامة"، وذلك بقوله تعالى: {وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين لله}، وبقوله تعالى: {يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقي من الربا إن كنتم مؤمنين* فإن لم تفعلوا فأذنوا بحرب من الله ورسوله} والربا آخر ما حرمه الله ورسوله فكيف بما هو أعظم تحريماً ويدعون قبل القتال إلى التزام شرائع الإسلام فإن التزموها استوثق منهم ولم يكتف منهم بمجرد الكلام كما فعل أبو بكر بمن قاتلهم بعد أن أذلم وقال اختاروا إما الحرب

وإما السلم المخزية وقال أنا خليفة رسول الله ﷺ فقالوا هذه حرب الحيلة قد عرفناها فما السلم المخزية قال تشهدون أن قتلانا في الجنة وقتلاكم في النار وننزغ منكم الكراع يعني الخيل والسلاح حتى يرى خليفة رسول الله ﷺ والمؤمنون أمرا بعد فهكذا الواجب في مثل هؤلاء إذا أظهروا الطاعة يرسل إليهم من يعلمهم شرائع الإسلام ويقىم بهم الصلوات وما ينتفعون به من شرائع الإسلام وإما بأن يستخدم بعض المطيعين منهم في جند المسلمين ويجعلهم في جماعة المسلمين وإما بأن ينزع منهم السلاح الذي يقاتلون به ويمنعون من ركوب الخيل وإما أنهم يضعونه حتى يستقيموا وإما أن يقتل الممتنع منهم التزام الشريعة وإن لم يستجيبوا لله ولرسوله وجب قتالهم حتى يلتزموا شرائع الإسلام الظاهرة المتواترة وهذا متفق عليه بين علماء المسلمين. والله أعلم) ١.هـ.

35- أن الجهاد لإبراز شريعة الله تعالى وإعلائها وتنزيلها في الواقع - إذا لم توجد دولة تقوم بذلك - واجب على عموم المسلمين إذا كانت لديهم الشوكة والقدرة على القيام بهذا الواجب المتعين، أما اشتراط أنه لا يقوم بذلك إلا الدول فهذا قول خاطيء لا سيما عندما لا تكون هناك دولة تحكم بشرع الله تعالى أو لا توجد دولة تقاتل لأجل ذلك، وتأمل أن النبي ﷺ لم يشترط الدولة لذلك كما في الصحيحين واللفظ للبخاري من طريق جنادة بن أبي أمية قال: دخلنا على عبادة بن الصامت وهو مريض قلنا أصلحك الله حدث بحديث ينفعك الله به سمعته من النبي ﷺ قال دعانا النبي ﷺ فبايعناه فقال فيما أخذ علينا: "أن بايعنا على السمع والطاعة في منشطنا ومكرهنا وعسرنا ويسرنا وأثرة علينا وأن لا ننازع الأمر أهله إلا أن تروا كفرا بواحا عندكم من الله فيه برهان". وفي صحيح مسلم من طريق ابن عم عوف بن مالك الأشجعي يقول سمعت عوف بن مالك الأشجعي يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: "خيار أئمتكم الذين تحبونهم ويحبونكم وتصلون عليهم ويصلون عليكم وشرار أئمتكم الذين تبغضونهم ويبغضونكم وتلعنونهم ويلعنونكم". قالوا قلنا: يا رسول الله أفلا نناذبهم عند ذلك؟ قال: "لا ما أقاموا فيكم الصلاة لا ما أقاموا فيكم الصلاة ألا من ولى عليه وال فرآه يأتي

شيئاً من معصية الله فليكره ما يأتي من معصية الله ولا ينزع عن يدا من طاعة". فعلمنا أنهم إذا أتوا كفراً بواحاً أو امتنعوا عن إظهار شعائر الإسلام وجب على المسلمين قتالهم إن استطاعوا إلى ذلك سبيلاً بالشوكة الظاهرة.

36- أن لفظ الحكم فيما يتعلق بالحاكمية والتشريع لا يطلق إلا على أحد معنيين إما

على بيان توصيف المسألة من جهة الأحكام التكليفية بالنسبة للمسائل الشرعية أو بمعنى فض الخصومات والنزاعات، فلا يجوز إطلاق لفظ الحكم على غير ذلك كفاعل المعصية مثلاً إذ ليس أحد من السلف في القرون المفضلة أطلق اسم الحكم أو الحاكم على صاحب المعصية إلا ما كان من بعض الخوارج وبناء على ذلك وقع هؤلاء في تكفير عصاة الموحدين ممن لم تبلغ معصيتهم حد الكفر أو الشرك أو النفاق الكبير. وإليك الأدلة: قال

مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يَقُولَ إِنِّي إِلَهٌ مِثْلُ اللَّهِ تَبَّ وَ الْحُكْمُ وَ تَقَالُوهَ كُذِّبَ لِلنَّاسِ كُونُوا عِبَادًا لِي لَكُمْ كُونُوا رَبَّانِيَّيْنِ بِمَا كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ الْكَتَابَ وَ بِمَا كُنْتُمْ تَدْرُسُونَ {، عَلَى بَيِّنَةٍ مَوْقُوفٍ لِي} وَ كَذَبْتُمْ بِهِ مَا عِنْدِي مَا تَسْتَعْجِلُونَ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ صُ الْحَقِّ وَ هُوَ خَيْرٌ الْفُتْلَمُ رُطُوبًا لِي، وَلَقَدْ مَلَأُوا لَهُمُ الْحَقَّ آلَاءَهُ الْحُكْمُ وَ هُوَ أَسْرَعُ الْحَمَلِ تَعْبِيدُونَ مَوْقُوفٍ ذُوْنَهُ إِلَّا أَسْمَاءَ سَمَاءٍ لَيْتُمْ وَ هُوَ أَبَاؤُكُمْ مَا أَنْزَلَ لَطْفَانِ إِنْ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَوَلِيمُ كُنْ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ أَلَا، وَوَقَالَ نَجَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً رِيفُضٍ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ أَلَمْ يَكُنْ فِيْضُ لَكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ إِنْ أَلَذَّ يَنْ يَضِ لَمُونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ لَهُمْ عَظَبٌ شَدِيدٌ بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحَسَابِ { وغير ذلك من الآيات، وفي الصحيحين واللفظ للبخاري

عن عمرو بن العاص **t** أنه سمع رسول الله **r** يقول: "إذا حكم الحاكم فاجتهد ثم

أصاب فله أجران وإذا حكم فاجتهد ثم أخطأ فله أجر" وفي سنن أبي داود حَدَّثَنَا

الرَّبِيعُ بْنُ نَافِعٍ يَعْنِي رِبَيعَ بْنَ رَافِعٍ الْقَدَامِيُّ بْنُ عَشْرِ أَبِي بَيْحٍ عَنْ جَدِّهِ شَيْحٍ عَنْ أَبِيهِ هَذَا يَأْتِي أَنَّهُ لَمَّا وَفَّعَ قَوْلِيَّ بِهِ سَوَّلَهُ اللَّهُ لَهُمْ يَكُونُونَ بِأَبِي الْحَكَمِ فَدَعَاهُ رَسُولُ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَكَمُ: وَإِلَيْهِ الْحُكْمُ فَلَمْ تَكُنْ أَبَا الْحَكَمِ فَتَلَفُوا إِذَا اخَذَ تَلَفُوا

نَزِي فَحَكَمَتْ فِي بَيْنِهِمْ فَرَضِي كَلَّا الْفَرَّ يَقِيْفَقَالَ . رَسُوْلُ اللهِ ﷺ خَسَنَ هَذَا
فَمَا لَكَ قَالِي نَزِي الْوَشْلِدُ يُحْ وَمُسَدِّمٌ وَعَبْدُ اللهِ ﷻ أَكْبَرُ قُلُوبَهُمْ . شَرُّ يُحْ
فَأَقْلَلُ أَبُو شَرُّ يُحْ . إلى غير ذلك من الأحاديث الدالة على هذا المعنى .

37- أن ما جاء في سنن النسائي الكبرى ومصنف عبد الرزاق وغيرهما في ذكر قصة

مناظرة ابن عباس **t** للخوارج دليل على أنه لا يجوز تحكيم الرجال في شرع الله تعالى إلا فيما أذن الشارع فيه ولهذا لما تبين ذلك للخوارج رجعوا، فكلمتهم: (إنه حكم الرجال) يقال فيها كما قال فيها علي **t** فيما أخرجه النسائي في السنن الكبرى: قال الحارث بن مسكين قراءة عليه وأنا أسمع عن بن وهب قال أخبرني عمرو بن الحارث عن بكير بن الأشج عن بسر بن سعيد عن عبيد الله بن أبي رافع: أن الحرورية لما خرجت مع علي بن أبي طالب فقالوا: لا حكم إلا لله. قال علي: (كلمة حق أريد بها باطل)، فيعلم من ذلك أن تحكيم الرجال في شرع الله تعالى الأصل فيه المنع إلا ما أذن الله تعالى فيه فيكون بهذا الاعتبار من شرع الله وليس من شرع الرجال فتأمل، ومن ذلك نعلم يقينا أن الأمر المقطوع به عن ابن عباس وعلي وجميع الصحابة **y** أنه ليس لأحد أن يشرع للعباد أو يحكم بينهم بغير حكم الله تعالى وهو ما أذن الله تعالى به في كتابه العزيز وسنة نبيه المطهرة. وإليك سياق الرواية ليتبين ذلك: ففي سنن النسائي الكبرى ومصنف عبد الرزاق واللفظ له وجاء في غيرهما من طريق عكرمة بن عمار قال حدثنا أبو زميل الحنفي قال حدثنا عبد الله بن عباس **t** قال لما اعتزلت الحروراء فكانوا في دار على حَوْذِ مِ فَقُلْتُ لِعَلِي: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ أَبْرِدْ عَنِ الصَّلَاةِ لَعَلِّي آتِي هَؤُلَاءِ الْقَوْمَ فَأَكْلِمُهُمْ قَالَ: إِنِّي أَتَخَوِّفُهُمْ عَلَيْكَ. قُلْتُ: كَلَّا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى. قَالَ: فَلَبِستُ أَحْسَنَ مَا أَقْدَرُ عَلَيْهِ مِنْ هَذِهِ الْيَمَانِيَةِ قَالَ ثُمَّ دَخَلْتُ عَلَيْهِمْ وَهُمْ قَائِلُونَ فِي نَحْرِ الظَّهِيْرَةِ قَالَ فَدَخَلْتُ عَلَى قَوْمٍ لَمْ أَرِ قَوْمًا قَطُّ أَشَدَّ اجْتِهَادًا مِنْهُمْ أَيْدِيَهُمْ كَأَنَّهُا ثَفْنُ الْإِبِلِ وَوُجُوهُهُمْ مَعْلَمَةٌ مِنْ آثَارِ السَّجُودِ قَالَ فَدَخَلْتُ فَقَالُوا: مَرْحَبًا بِكَ يَا ابْنَ عَبَّاسٍ مَا جَاءَ بِكَ؟ قُلْتُ: جِئْتُ أَحَدُثْكُمْ عَنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَيْهِمْ نَزَلَ الْوَحْيُ وَهُمْ أَعْلَمُ بِتَأْوِيلِهِ فَقَالَ بَعْضُهُمْ لَا تَحْدُثُوهُ وَقَالَ بَعْضُهُمْ

والله لنحدثه. قال قلت: أخبروني ما تنقمون على ابن عم رسول الله ﷺ وختنه وأول من آمن به وأصحاب رسول الله ﷺ معه. قالوا: ننقم عليه ثلاثا. قال قلت: وما هن؟ قالوا: أولهن أنه حكم الرجال في دين الله وقد قال الله: {إن الحكم إلا لله} قال قلت: وماذا؟ قالوا: وقاتل ولم يسب ولم يغنم لئن كانوا كفارا لقد حلت له أموالهم ولئن كانوا مؤمنين لقد حرمت عليه دماؤهم. قال قلت: وماذا؟ قالوا: محافضة من أمير المؤمنين فإن لم يكن أمير المؤمنين فهو أمير الكافرين. قال قلت: رأيتم إن قرأت عليكم من كتاب الله المحكم وحدثكم من سنة نبيه ﷺ ما لا تنكرون أترجعون؟ قالوا: نعم. قال قلت: أما قولكم حكم الرجال في دين الله فإن الله تعالى: {يقول يا أيها الذين آمنوا لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم} إلى قوله: {يحكم به ذوا عدل منكم} وقال في المرأة وزوجها: {وإن خفتن شقاق بينهما فابعثوا حكما من أهله وحكما من أهلها} أنشدكم الله أحكم الرجال في حقن دمائهم وأنفسهم وإصلاح ذات بينهم أحق أم في أرنب ثمنها ربع درهم؟ قالوا: اللهم بل في حقن دمائهم وإصلاح ذات بينهم. قال: أخرجت من هذه؟. قالوا: اللهم نعم. قال: وأما قولكم إنه قاتل ولم يسب ولم يغنم أتسبون أمكم عائشة؟ أم تستحلون منها ما تستحلون من غيرها فقد كفرتم وإن زعمتم أنها ليست أم المؤمنين فقد كفرتم وخرجتم من الإسلام إن الله يقول: {النبى أولى بالمؤمنين من أنفسهم وأزواجه أمهاتهم} فأنتم مترددون بين ضلالتين فاخترتا أيتها شئت أخرجت من هذه؟. قالوا: اللهم نعم. قال: وأما قولكم محافضة من أمير المؤمنين فإن رسول الله ﷺ دعا قريشا يوم الحديبية على أن يكتب بينه وبينهم كتابا فقال: "اكتب هذا ما قاضى عليه محمد رسول الله" فقالوا والله لو كنا نعلم أنك رسول الله ما صددناك عن البيت ولا قاتلناك ولكن اكتب محمد بن عبد الله فقال: "والله إني لرسول الله حقا وإن كذبتُموني اكتب يا علي محمد بن عبد الله" فرسول الله ﷺ كان أفضل من علي ؑ أخرجت من هذه قالوا اللهم نعم فرجع منهم عشرون ألفا وبقي منهم أربعة آلاف فقتلوا. وفي لفظ النسائي: "قلت لهم رأيتمكم إن قرأت عليكم من كتاب الله جل ثناؤه وسنة نبيه ﷺ ما يرد قولكم أترجعون قالوا نعم

قلت أما قولكم حكم الرجال في أمر الله فإني أقرأ عليكم في كتاب الله أن قد صير حكمه إلى الرجال في ثمن ربع درهم فأمر الله تبارك وتعالى أن يحكموا فيه رأيتم قول الله تبارك وتعالى: {يا أيها الذين آمنوا لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم ومن قتله منكم متعمدا فجزاء مثل ما قتل من النعم يحكم به ذوا عدل منكم} وكان من حكم الله أنه صيره إلى الرجال يحكمون فيه ولو شاء يحكم فيه فجاز من حكم الرجال....".

38- أن قول ابن مسعود **t** فيما أخرجه ابن جرير عن علقمة ومسروق: أنها سألا

ابن مسعود عن الرشوة فقال: من السحت قال فقالا: أفي الحكم؟ قال: "ذاك الكفر!" ثم

تلا هذه الآية: {ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون}، المقصود بالكفر هنا

الأكبر ولهذا ذكره ابن جرير تحت الفريق الذي رأى عموم دلالة الآية. والرشوة تطلق

ويراد بها جميع أنواع العوض والجعول كما في لسان العرب [ج 14 - ص 22] (الرشوة

معروفة الجعل ^١ قال الراغب الأثيري: الرشوة رشوة الوصية إلى الحاجة بالمصانعة

وأصله من الرشاء الذي يتوكل به إلى الماء فالرشي من يعطي الذي يعينه على الباطل

والمرششي الآخذ والرائش الذي يسعى بينهما يسد تزويد لهذا ويسد تنق ^٢ لهذا....) هـ.

وعليه فيكون المعنى هنا في كلام ابن مسعود **t** أن الرشوة دفعت لأجل التشريع وتبديل

الشرائع، وهو عام في كل ما يجعل في مقابلة التبديل أو التشريع فيدخل في ذلك الأطماع

العامة والخاصة، بدليل مغايرة ابن مسعود **t** بين دفع الرشوة محاباة وبين دفعها في

الحكم. فتأمل. وقد أخرج البيهقي في السنن الكبرى ألفاظا مختلفة لأثر ابن مسعود **t** في

الرشوة (ج 10 - ص 138) أذكرها على سبيل الاختصار: (عن مسروق قال سألت عبد

الله يعني ابن مسعود عن السحت؟ فقال: الرشا. وسألته عن الجور في الحكم فقال: "ذلك

الكفر". وعن مسروق قال سئل عبد الله عن السحت؟ فقال: "هي الرشا". فقال: في

الحكم؟ فقال عبد الله: "ذلك الكفر وتلا هذه الآية: {ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك

هم الكافرون}" وعن مسروق قال: سألت ابن مسعود عن السحت أهو رشوة في

الحكم؟ قال: "لا، {ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون} والظالمون

والفاسقون ولكن السحت أن يستعينك رجل على مظلمة فيهدى لك فتقبله فذلك السحت". ثم قال: (باب من أعطاهما ليدفع بها عن نفسه أو ماله ظلماً أو يأخذ بها حقاً) وعن القاسم بن عبد الرحمن عن ابن مسعود **t** أنه لما أتى أرض الحبشة أخذ بشئ فتعلق به فأعطى دينارين حتى خلى سبيله". وعن وهب بن منبه قال: (ليست الرشوة التي يأثم فيها صاحبها بأن يرشو فيدفع عن ماله ودمه إنما الرشوة التي تأثم فيها أن ترشو لتعطى ما ليس لك) **هـ**. وهذا العموم في معنى الرشوة هو ما أشار إليه ابن جرير الطبري فيما تقدم عندما قال: (هم الذين ستروا الحق الذي كان عليهم كشفه وتبينه وغطوه عن الناس وأظهروا لهم غيره وقضوا به لسحت أخذوه منهم عليه) **هـ**.

39- تنبيه: أن بعض أهل العلم حمل كلام ابن مسعود **t** على عمومته فقال بكفر من ترك العمل بالشرع إتباعاً لهواه مع استقرار الشرع في دولته تحاكماً وعملاً، ولكن خالفهم الجمهور في ذلك كما تقدم.

40- تنبيه: إذا وقعت موافقة بين حكم الله تعالى وحكم الطاغوت بمعنى أنه إذا أعمل الطاغوت فكره وشاور شياطينه من إنس وجن فخلصوا إلى أن الأفضل تشريع كذا وحكم كذا في مسألة كذا فوافق ذلك التشريع شرع الله تعالى فلا يجوز أن يقال إنهم عملوا وحكموا بشرع الله تعالى؛ لأن مؤداهم إليه باطل، وأما إذا أخذ من الشريعة أحكاماً وضمنها دستوره فلا يجوز أن يقال في المسائل التي أخذها من شرع الله تعالى أنها حكم الطاغوت ولا يقال للحاكم بها بأعيانها أنه حاكم بالطاغوت لأنها حكم الله تعالى ومؤداهم إليه صحيح، ولكن نقول أن الحاكم طاغوت باعتبار أنه إنما يتشهى ويتخير في التشريع فتارة يأخذ من شرع الله تعالى وتارة يأخذ بشريعة الطاغوت فهو مؤمن ببعض الكتاب كافر ببعض. فلا ينفك عنه اسم الطاغوت وإنما قلنا ذلك للتمييز والإنصاف. وعليه فلا حرج من التحاكم إليه فيما يحكم فيه بشرع الله تعالى الذي أخذه من الكتاب والسنة، إذا لم نجد بداً من ذلك؛ لأننا وإن قلنا إن الحاكم طاغوت إلا أننا في هذه الصورة لم نتحاكم إلى شريعته بل إلى شرع الله تعالى، وهذا من الحق الذي يتعين علينا قبوله وإن

نطق به الشيطان. إلا أننا متى ما وجدنا مسلماً يقضي بيننا بشرع الله تعالى تعين المصير إليه مباشرة.

41- تنبيه: أنه لا يغني عن العبد شيئاً أن يأمر بالعمل بالتشريعات الإسلامية في المحاكم على أن تكون خاضعة للدستور العلماني؛ لأن الحكم هنا يكون للطاغوت لا لله تعالى، فشرع الله تعالى بهذا الاعتبار محكوم عليه لا حاكم به. عليه لا قاض، تابع لا متبوع، إذ المعنى عند هؤلاء أنه طالما أن الأحكام الإسلامية متماشية مع الواقع العلماني المحكوم بالمواطنة وكفالة الحريات والديموقراطية وغير ذلك - من الترهات المتمثلة في طاعة الشيطان وسدنته وأعدائه - فلا حرج، وأما إذا تعارض شيء من هذه الزبالات مع شرع الله تعالى تدخل البرلمان بحكم الدستور ليعطل أو يلغي حكم الله تعالى، وقل مثل ذلك في قانون الأحوال الشخصية والنظام العام فإن البرلمان يحتفظ بحق النقض أو التعطيل لكل مادة (إسلامية) تتنافى مع روح البرلمان الشريكية (الديموقراطية)، وبالتالي فإن السلطة العليا في البلاد هي الدستور لا شريعة رب الأرض والسموات، فأى كفر ونفاق هذا!!!! لا شك أنه الأكبر، بل هو من التحايل على دين الله تعالى، لمخادعة البسطاء والسذج، ولإرضاء النفس الكليلة وإقناعها أنها تحكم بالشريعة الإسلامية!!! زعموا!!!، حتى إن بعضهم ليضمن دستوره الكفر الأكبر بدعوى أنه يعلم من قناعات شعبه أن الأغلبية الكاسحة ستصوت ضد كل ما يناقض وينافي الإسلام، أو بدعوى أنه على يقين بأن هذه المادة الكفرية لن يعمل بها أصلاً، يا سبحان الله من أذن لهؤلاء أن يعرضوا الكفر على العباد؟ ومن أذن لهم أن يقرروا الكفر الأكبر في دساتيرهم والله تعالى يقول: {بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ} مَا الْكَافِرُ إِلَّا أَنْ يَكْفُرَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَأَنْ يَكْفُرَ بِالْإِسْلَامِ الَّذِي كَفَرَ بِهِ وَأَنْ يَكْفُرَ بِالْأَيَّةِ الَّتِي أَنْزَلَ اللَّهُ لِيُظْهِرَ مَا فِي الْفُؤَادِ لِلَّذِينَ كَفَرُوا أُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ حَقًّا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمَكِيدُونَ (2) أَنْتُمْ عَابِدُونَ وَمَنْ أَوْعَدُكُمْ (3) عَابِدُوا مَا عَوَدَلْتُمْ (4) عَابِدُوا مَا أَعْبَدُوا (5) كُمْ دُونَ إِلَهِكُمْ أَحَدٌ كَيْفَ دِينِهِمْ {بِهِ يَقُولُونَ} أَلَا اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَاحْذَرْهُمْ أَنْ يَمُوتَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ لِنُؤْمِنَ بِهِ فَيَنْسَوْنَ فَيُكْفِرُوا فَأَعْلَمَ أَنْسَاءُ يَرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُصِيبَهُمْ بِبَعْضِ نُوْبِهِمْ وَإِنْ كَثُرَ يَوْمَ نَالِفِ حُلُومَهُ الْجَهَنَّمَ (49) يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنْ اللَّهِ

حُكْمًا لِقَوِيْعُو نُونٍ}، وَيَقُولُ تَطَّعِ الْمَكْرُوبُ جُنًّا (8) تُدْهِنُ فَيُدْهِمُ نُونٌ}،
 مَا آيَهُ النَّبِيُّ إِنْ نَوَى يَقُولُ: إِنَّكَ شَاهِدٌ أَوْ مُبَشِّرٌ لَنَا وَنَفْذِيرًا (45) إِلَى اللَّهِ بِإِذْنِهِ
 وَسِرٍّ أَجَامًا وَمُؤْمِرًا (46) لَنْ هَلُمَّ مِنْ اللَّهِ فَضْلًا كَبِيرًا (47) عَنِ الْكَافِرِينَ
 يَنْوَدَعُ أَذَاهُمْ وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ وَكَفَى بِاللَّهِ وَكِيلًا} وَيَقُولُ كَلَامًا وَيَفْتَتِي نُونُكَ
 عَنْ الذَّيْ تَوَحَّيْ نَا عَلَى لَيْسَ غَيْرًا تَهْوُوا ذَالًا تَحْذُوكَ خَلَا يَلَا (48) أَنْ تُبَيِّنَ لَكَ قَدْ
 كَدَّتَ تَرَكْنِ إِذْ لَيْلَهُمْ دَفْنًا لَيْسَ غَيْرًا (74) يَا وَضَعُ عَفَا الْمَاتِ ثُمَّ لَا تَجِدُ
 لَكَ نَعْلًا نَيْنِ يَكْفُرًا} وَيَقُولُ اللَّهُ وَرُسُلُهُ وَيُرِيدُونَ أَنْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ اللَّهِ
 مِنْ بَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ وَيُرِيدُونَ أَنْ يَتَّخِذُوا بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا (150)
 أُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ هَذَا وَلَكِنَّهُمْ يَرَوْنَ عَذَابَ آبَاءِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُونَ بِهِ
 مِنْهُمْ أُولَئِكَ سَوَوفَ يُؤْتِيهِمْ أَجْرُهُمْ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا}،
 أَلَمْ تَرَ إِنْ هُوَ إِلَّا نُفُوسٌ مُبِينَا يَنْزِعُ عَنْهُ وَلِلَّيْلِ وَمَا أَنْزَلَ مِنْ قَبْلِكَ يَرِيدُونَ أَنْ
 وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا
 وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ اسْمِعُوا لِلَّهِ وَرُسُلِهِ قَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَإِنْ يُهْدَى سَبِيلُهُمْ لَغَوِيٍّ
 إِذَا أَصَابَتْهُمْ مُصِيبَةٌ قَالُوا هَذِهِ الْقُدَمَاتُ الَّتِي كُنَّا نَعْبُدُ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَنْ
 أَرَدْنَا إِلَّا لَنَا وَحَسْبَ الْإِنْسَانُ غِثًا وَنَقِيًّا (62) اللَّهُ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ
 سَمِعُوا قُلُوبَهُمْ فِي أَنْفُسِهِمْ مَقُولًا سَبَلْنَا غِيًّا (63) سَمِعُوا إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ
 وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ وَآلَهُمْ وَاسْتَفْتَوْهُمْ وَآلَهُمْ وَاسْتَفْتَوْهُمْ لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا
 لَا يُؤْمِرُ نُونٌ حَتَّى يَكُونَ (64) وَكَفَى بِمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ
 رَجَاءً مَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا فِي، وَيُظَلِّلُ نِيلَ قَدْ تَبَيَّنَ الرَّشْدُ مِنْ الْغَيِّ
 وَيُؤْمِنُ بِاللَّهِ فَقَدْ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى لَا انْفِصَامَ لَهَا وَاللَّهُ
 سَمِيعٌ عَلِيمٌ}!!؟.

42- أن التشريع لا يقبل التبعض بل شرع الله تعالى عام لعباده في كل صغير وكبير

وما سكت عنه فهو عفو، وإن من أبرز اعتقادات الجاهلية ظنهم السوء بإمكانية تبعض

التشريع فأكفرهم الله تعالى بذلك ودمرهم {وما هي من الظالمين ببعيد}، قال تعالى: {لِيَ تَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا وَلِأَنفَالَهُمَا يُكْفَرُوا} اعْبُدُوا لَهُ غَيْرَ هُوَ أَنشَأَكُمْ مِنْ رُكُمٍ فِيهَا فَاسْتَغْفِرُوهُ ثُمَّ تَوْبُوا إِلَيْهِ إِنَّ رَبِّي قَرِيبٌ مُجِيبٌ (61) قَالُوا يَا لَاحِجٌ قَدْ كُنْتَ فِينَا مَرْجُوًّا قَبْلَ نَهَبْنَا مَا لَنَا بَلَاءٌ أَبَاؤَنَا وَإِنَّا لَفِي شَكٍّ مِمَّا قَالُوا تِلْكَ قَوْمُهَا إِرْلِيلَهُ يُتِمُّونَ لَهَا نِيَكُنْ (62) إِلَى بَيْنَةِ مَنْ رَبِّي وَآتَانِي مِنْهُ رَحْمَةً فَمَنْ صَرُّنِي مَنْ اللَّهِ إِنْ عَصَيْتُهُ فَمَا تَزِيغُنِي غَيْرُ وَتَخَسِيرٌ {، وَقَالَ تَعَالَى لَكَدِينَ أَخَاهُمْ عَبْدُ اللَّهِ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ وَلَا تَقْصُصُوا الْمَكْيَالَ وَالْمِيزَانَ إِنِّي أَرَاكُمْ وَإِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابٌ وَيُوقَعُ مُحِيطٌ (84) كَيْالَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ النَّاسَ أَشْدَّ بَاءَهُمْ وَلَا تَعْتُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ (85) خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ تُمْمُوا مُؤْمِنِينَ وَمَا آتَاكُمْ عَلَيْكُمْ لَوْلِيًّا فَتَشْكُرُوا (86) قَالُوا تَكُ تَأْمُرُكَ أَنْ نَتْرُكَ مَا نَفْعَلُ فِي أَمْوَالِنَا مَا نَشَاءُ إِنَّكَ لَا أَنتَ الْحَكِيمُ الرَّشِيدُ (87) يَا قَوْمِ إِنْ كُنْتُمْ عَلَى بَيْنَةٍ مِنْ رَبِّدٍ زُقُولًا فَخَفْزُوا خِيَارًا أَرِيدُ أَنْ أَخْلَاكُمْ إِلَى مَا لَا إِلَهَ إِلَّا صِلَاحٌ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ }.

43- أن من أكد أسباب كفر قوم لوط عليه السلام أنهم شرعوا لهم شرعاً فاتبعوه

وهو الاستعاضة بالذكران عن لِّلْمُؤْمِنِينَ لَقَدْ أَفْلَحَ تَعَالَى بِنَا فِي بَنَاتِكَ مَنْ حَقٌّ وَإِنَّكَ لَتَعْلَمُ مَا تُرِيدُ {هود 79، وقد كان قد قال لهم لوط عليه السلام {يَا قَوْمِ هَؤُلَاءِ مَبْعُوثَاتُ اللَّهِ وَلَئِنَّكُمْ لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ} ضَلِيلٌ فِي ضَلِيلٍ أَلَيْسَ مِنْكُمْ رَجُلٌ رَشِيدٌ {هود 78، فلما جعلوا ذلك حقا بينهم مكان الحق الذي قضاه الله تعالى شرعوا فكفروا بالله العظيم، وهذا من معنى قولهم تَعَالَى بِنَا إِنَّا أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَاءَنَا فَأَضَلُّنَا اللَّهُ سَبِيلًا {الأنعام 76} وَيَقُولُوا لَمْ يَرُوهَا بَنَاهُمْ أَرَأَيْتُمْ مَنِ الدُّونَ اللَّهُ يَمُومُ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَهًا وَاحِدًا لَإِلَهِ إِلَّا هُوَ سُبْحَانَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ {التوبة 31، وفي صحيح مسلم عن البراء بن عازب قال: مر على النبي e

بيهودي محمدا مجلودا فدعاهم **ع** فقال: "هكذا تجدون حد الزاني في كتابكم؟" قالوا: نعم فدعا رجلا من علمائهم فقال: "أنشدك بالله الذي أنزل التوراة على موسى أهكذا تجدون حد الزاني في كتابكم؟" قال: لا ولولا أنك نشدتني بهذا لم أخبرك نجده الرجم ولكنه كثر في أشرافنا فكنا إذا أخذنا الشريف تركناه وإذا أخذنا الضعيف أقمنا عليه الحد قلنا تعالوا فلنجتمع على شيء نقيمه على الشريف والوضيع فجعلنا التحميم والجلد مكان الرجم فقال رسول الله **ع**: "اللهم إني أول من أحيا أمرك إذا أماتوه" فأمر به فرجم فأنزل الله عز وجل: {يا أيها الرسول لا يحزنك الذين يسارعون في الكفر إلى قوله إن أوتيتهم هذا فخذوه} يقول اتوا محمدا **ع** فإن أمركم بالتحميم والجلد فخذوه وإن أفتاكم بالرجم فاحذروا فأنزل الله تعالى: {ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون}، {ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون}، {ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الفاسقون} في الكفار كلها". وفي الحديث الذي في إسناده اختلاف عند أحمد في مسنده وعند أصحاب السنن وغيرهم عن البراء بن عازب قال: مر بي خالي أبو بردة بن نيار ومعه لواء فقلت أين تريد؟ قال بعثني رسول الله **ع** إلى رجل تزوج امرأة أبيه أن آتية برأسه". وهذا هو الفرق بين العامل بالمعصية وكفر المشرع لها، فالأول عاص لله تعالى ولم يكفر بينما الأخير كفر بالله تعالى بمجرد التشريع بل وإن لم يعمل به.

44- أن معنى التشريع هو السن والإظهار وهذا محل اتفاق بين السلف وهو محل اتفاق بين أهل اللغة، وهذا ما يفعله الطواغيت حيث يسنون تشريعاتهم الجاهلية ويظهرونها ويمضونها على العباد والبلاد، وينحون شريعة رب العالمين كلا أو بعضا بحسب جراءة الطاغوت، ووضعوه وحال الناس معه، إقبالا وإدبارا، قبولا واعتراضا، ومن كان كذلك وجب الكفر به ومفاصلته بل والسعي في تنحيته إن كان ثمة سبيل شرعية إلى ذلك.

45- أن الاحتجاج بحادثة الرجل الصالح أصحمة النجاشي رحمه الله تعالى احتجاج فاسد من وجوه:

أ- أن هذا كان قبل اكتمال الشرائع التي كانت تنزل على التدرج والوقائع ولهذا قال
 ت لَكُمْ دِينَكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَمْ تَكُنْ عَلَيْكُمْ نِعْمَةٌ تَرْضِي وَرَضِيتُ لَكُمْ الْإِسْلَامَ
 دينا { . وقد كان موت النجاشي قبل عام حجة الوداع حيث أن الصحيح أنه توفي سنة
 اليُسُوبِ بِلَيْمٍ نَزَلَتْ قَوْلُهُ لَكُمْ { دِينَكُمْ وَآتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَةً تَرْضِي
 لَكُمْ الْإِسْلَامَ دينا { عام حجة الوداع بعرفات كما في الصحيحين واللفظ لمسلم عن طارق
 بن شهاب قال: جاء رجل من اليهود إلى عمر فقال يا أمير المؤمنين آية في كتابكم
 تقرؤونها لو علينا نزلت معشر اليهود لاتخذنا ذلك اليوم عيداً قال وأي آية؟ قال: { اليوم
 أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام ديناً } فقال عمر: "إني
 لأعلم اليوم الذي نزلت فيه والمكان الذي نزلت فيه نزلت على رسول الله ﷺ بعرفات في
 يوم الجمعة".

ب- أن النبي ﷺ سماه رجلاً صالحاً وقال عنه إنه أخ لنا ونعاه إلى أصحابه وصلى عليه
 ومعاذ الله أن يصفه النبي ﷺ بذلك وهو يحكم بالطاغوت ففي الصحيحين واللفظ
 للبخاري من طريق عطاء أنه سمع جابر بن عبد الله رضي الله عنهما يقول: قال النبي
 ﷺ: "قد توفي اليوم رجل صالح من الحبش فهل فصلوا عليه". وفي لفظ مسلم: "مات
 اليوم عبد الله صالح أصحمة فقام فأمنأ وصلى عليه". وفي الصحيحين واللفظ للبخاري
 عن أبي هريرة قال: نعى لنا رسول الله ﷺ النجاشي صاحب الحبشة اليوم الذي مات فيه
 فقال: "استغفروا لأخيكم". وفي الصحيحين واللفظ للبخاري عن جابر t: قال النبي
 ﷺ: "مات النجاشي: مات اليوم رجل صالح فقوموا فصلوا على أخيكم أصحمة".
 وفي لفظ لمسلم: "إن أخاكم قد مات فقوموا فصلوا عليه قال فقمنا فصفنا صفين". ولا
 تنطبق هذه الأوصاف على من نحى شرع الله تعالى كلا أو بعضاً وحكم بالطاغوت في
 الناس وحكمهم على رقاب العباد والبلاد بل هو من أبغض الناس إلى الله تعالى كما في
 صحيح البخاري عن ابن عباس: أن النبي ﷺ قال: "أبغض الناس إلى الله ثلاثة ملحد في
 الحرم ومبتغ في الإسلام سنة الجاهلية ومطلب دم امرئ بغير حق ليهريق دمه".

ت - أن النبي ﷺ كان يرسل الملوك والكبراء في زمانه بالإسلام ليدخلوا فيه ويعملوا به لا ليكون رسماً لا حقيقة له، ولا يكون ذلك إلا بتطبيق أوامره ﷺ وهو العمل بشريعته ﷺ ، ومراسلاته متواترة في الصحيحين وغيرهما بهذا المعنى، وأذكر من ذلك ما في صحيح مسلم عن أنس: "أن نبي الله ﷺ كتب إلى كسرى وإلى قيصر وإلى النجاشي وإلى كل جبار يدعوهم إلى الله تعالى". وكان من قبل الإسلام منهم يبايعونه على الطاعة في المنشط والمكره كما في الصحيحين واللفظ للبخاري عن عبادة بن الصامت قال: "بايعنا رسول الله ﷺ على السمع والطاعة في المنشط والمكره وأن لا ننازع الأمر أهله وأن نقوم أو نقول بالحق حيثما كنا لا نخاف في الله لومة لائم". وفي الصحيحين عن ابن عباس في قصة الكتاب الذي بعثه النبي ﷺ مع دحية الكلبي ؓ إلى هرقل وفيه: "بسم الله الرحمن الرحيم من محمد رسول الله إلى هرقل عظيم الروم سلام على من اتبع الهدى أما بعد فإني أدعوك بدعاية الإسلام أسلم تسلم وأسلم يؤتك الله أجرك مرتين وإن توليت فإن عليك إثم الأريسيين: {ويا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم أن لا نعبد إلا الله ولا نشرك به شيئاً ولا يتخذ بعضنا بعضاً أرباباً من دون الله فإن تولوا فقولوا اشهدوا بأنا مسلمون} ". فكان يدعوهم إلى التوحيد قولاً وعملاً فهم مخاطبون أصالة بنحو جميع أنواع الشرك ومنها شرك التشريع - الذي هو من أخص خصائص أعمال الجبابرة الذين نصبوا أنفسهم مشرعين لأتباعهم من دون الله تعالى أو مع الله تعالى - فمن أبى منهم جرى عليه أمر الله تعالى كما في صحيح البخاري من طريق عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود أن عبد الله بن عباس أخبره: "أن رسول الله ﷺ بعث بكتابه رجلاً وأمره أن يدفعه إلى عظيم البحرين فدفعه عظيم البحرين إلى كسرى فلما قرأه مزقه فحسبت أن ابن المسيب قال فدعا عليهم رسول الله ﷺ أن يمزقوا كل ممزق".

ث - أن الله تعالى ما بعث الرسل إلا لتطاع وليدخل الناس في السلم كافة كما قال **أَلَمْ تَرَ إِلَى الْفَالِغِيِّ إِذْ يَزْعُمُ أَنَّهُ كُنِيَ لَهُ إِيمَانٌ وَأَنَّهُ أَنْزَلَ مِّن مِّن قَبْلِكَ يَؤُرِّدُونَ أَنَّهُ وَقَدْ آمَرَ بِرُؤُوسِهِ يَكْفُرُ وَابِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَن يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا**

وَإِذَا قِيلَ (60) تَعَالَوْا إِلَىٰ لِلَّهِ أَنْزِلْ أَلْفَ لَيْلَةٍ لِّئَلَّا تَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ لَا يَدْرِي مَا فِي الْأَرْحَامِ إِلَّا بِإِذْنِهِ (61) قَدْ مَتَّ آيِدِيهِمْ ثُمَّ جَاءُوكَ يُخْلِدُونَ بِاللَّهِ أَنْ
 أَرَدْنَا إِلَّا لَاحِسًا مَنَافِعَهُمْ وَتَوَفَّيْتُمُوهُمْ (62) اللَّهُمَّ إِنِّي يَعْظُمُوهُمْ فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ
 وَمَنْ قُلْ لَهُمْ فِي أَنْفُسِهِمْ مَقُولًا سَبَلْنَايَا (63) سَوَّلَ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ
 فَوَافُوا بِهِمْ إِنْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفِرُوا لَهُمْ وَلَهُ اللَّهُ الرَّسُولُ لَوْ جَدُّوا اللَّهَ تَوَّابًا
 لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُخْرِجَهُمْ (64) وَكَفَّيْمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ
 رَجَاءً ثُمَّ أَقْضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا { [النساء: 60]، لَوْ قُلْنَا لَكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ
 النَّاسُ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ وَلَا تَكُنْ لَ لَخَدَائِدِنَا خَصِمًا (65) لَعَلَّكَ إِنْ كَانَ
 غَمُورًا رَوَّاحًا يَمْحُجُ (106) } عَنْ الْمَفْسِيحِينَ بِإِذْنِ اللَّهِ لَا يُحِبُّ مَنْ كَانَ خَوَّانًا
 وَمَنْ مِنَ النَّاسِ مِمَّا لَا (107) تَخْفُونَ مِنَ اللَّهِ وَهُوَ مَعَهُمْ إِذْ يُبَيِّتُونَ مَا لَا يَرْضَىٰ
 مِنَ الْقَوْلِ وَكَانَ اللَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطًا (108) مَا دَلَّكُمْ عَنْهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا
 اللَّهُ عَنْهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَمْ مَنْ يَكُونُ عَلَيْهِمْ وَكَيْلًا { [النساء: 105 - 109]،
 الرِّكَابُ تَابَ أَنْزَلَ لِقَوْلِهِ: لَيْكَ لَتُخْرِجَ النَّاسَ النَّوَّارِ بِإِظْنِ رَبِّهِمْ إِلَىٰ صِرَاطِ
 اللَّهِ لَهُ مَا لِيْعَزَّزَ لِيْلَسَ أَلَمْ يَأْتِ (1) مَا فِي الْأَرْضِ وَوَيْلٌ لِّلْكَافِرِينَ مِنْ عَذَابِ
 الَّذِينَ تَسْلُتُ حَيْدُ (2) الْحَيَاةِ الدُّنْيَا عَلَىٰ الْآخِرَةِ وَتَقُونَ وَصْنُ سَبِيلِ اللَّهِ وَيَبْغُونَهَا
 جِثَامًا وَفَتَا لِيُوسِفِي لَنَا مَضْنُ لَزْلٍ وَلَعَلَّ (3) سَانِ قَوْمَهُ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ فَيُضِلُّ
 يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ (4) لَقَلْنَا مُوسَىٰ بِآيَاتِنَا أَنْ
 تَتَّخِذَ إِلَىٰ النُّورِ وَذَكَرَهُمْ بِآيَاتِ اللَّهِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّكُلِّ صَبَّارٍ
 شَكُورٍ وَكَذَلِكَ هُمُ فِي 1 - [5]، وَلَقَوْلِهِ: { مَنْ كُلُّ شَيْءٍ ظَوُّهُ تَفْصِيلًا
 وَوَقْتُ وَأَمْرٌ قَوْمُكَ يَأْخُذُوا بِأَحْسَنِهِمَا سَأَرْيَكُم دَارَ الْفَاسِقِينَ (145)
 مَنْ يَتَكَبَّرُ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَإِنْ يَرَوْا كَلَّ آيَةٍ لَا يُؤْمِنُ بِهَا
 يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا وَإِنْ يَرَوْا سَبِيلَ الْغَيِّ يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ
 كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَكَانُوا عَنْهَا غَافِلِينَ (146) نَاوَلِ قَعَاءَ الْآخِرَةَ حَبَطَتْ

مَا لَهُمْ هَلْ يُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ { [الأعراف: 145 - 147] ومثل هذا كثير كثير في الكتاب والسنة.

ج- أنه لا فلاح ولا رشد ولا استتباب للملك ولا شيوع للأمن ولا حصول للخيرات ولا حلول للبركات إلا بإقامة التوحيد واتباع شريعة النبي ﷺ. ونصوص الكتاب والسنة في ذلك متظافرة متكاثرة أشهر من أن تذكر وأظهر من أن تنكر. حتى قال هرقل عظيم الروم لقومه يدعوهم إلى إجابة النبي ﷺ كما في صحيح البخاري: (يا معشر- الروم هل لكم في الفلاح والرشد وأن يثبت ملككم فتبايعوا هذا النبي؟ فحاصوا حيصة حمر الوحش إلى الأبواب فوجدوها قد غلقت فلما رأى هرقل نفرتهم وأيس من الإيثار قال ردوهم علي وقال إني قلت مقالتي أنفا أختبر بها شدتكم على دينكم فقد رأيت فسجدوا له ورضوا عنه فكان ذلك آخر شأن هرقل) فظهر أن من الأمور المستقرة في الشريعة الدخول في حكم الله ورسوله ﷺ. فتأمل كيف أن هذا الكافر الأصلي عقل هذه الحقيقة ولما يعقلها كثير ممن انتسب لدين محمد عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم وهذا يؤكد مدى غربة ملة إبراهيم بين بعض المسلمين وما أكثرهم اليوم، فلا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

ح- أن أهل العلم ذكروا أن النجاشي اتبع النبي ﷺ في كل شيء وتبعه على ذلك علماء مملكته. قال ابن القيم في زاد المعاد [ج3]: (وكتب إلى النجاشي: "بسم الله الرحمن الرحيم من محمد رسول الله إلى النجاشي ملك الحبشة أسلم أنت فأني أحمد إليك الله الذي لا إله إلا هو الملك القدوس السلام المؤمن المهيمن وأشهد أن عيسى ابن مريم روح الله وكلمته ألقاها إلى مريم البتول الطيبة الحصينة فحملت بعيسى فخلقه الله من روحه ونفخه كما خلق آدم بيده وإني أدعوك إلى الله وحده لا شريك له والموالاته على طاعته وأن تتبعني وتؤمن بالذي جاءني فأني رسول الله وإني أدعوك وجنودك إلى الله عز وجل وقد بلغت ونصحت فاقبلوا نصيحتي والسلام على من اتبع الهدى". وبعث بالكتاب مع عمرو بن أمية الضمري فقال ابن إسحاق: إن عمرا قال له: يا أصحمة! إن علي القول وعليك

الاستماع إنك كأنك في الرقة علينا وكأننا في الثقة بك منك لأننا لم نظن بك خيرا قط إلا
 لنناه ولم نخفك على شئ قط إلا أمناه وقد أخذنا الحجة عليك من فيك الإنجيل بيننا
 وبينك شاهد لا يرد وقاض لا يجور وفي ذلك موقع الحز وإصابة المفصل وإلا فأنت في
 هذا النبي الأمي كاليهود في عيسى ابن مريم وقد فرق النبي ٢ رسله إلى الناس فرجاك لما
 لم يرجهم له وأمنك على ما خافهم عليه بخير سالف وأجر منتظر. فقال النجاشي: أشهد
 بالله أنه النبي الأمي الذي ينتظره أهل الكتاب وأن بشارة موسى براكب الحمار كبشارة
 عيسى براكب الجمل وأن العيان ليس بأشقى من الخبر ثم كتب النجاشي جواب كتاب
 النبي ٣: بسم الله الرحمن الرحيم إلى محمد رسول الله من النجاشي أصحمة سلام عليك
 يا نبي الله من الله ورحمة الله وبركاته الله الذي لا إله إلا هو أما بعد: فقد بلغني كتابك يا
 رسول الله فيما ذكرت من أمر عيسى فارب السماء والأرض إن عيسى لا يزيد على ما
 ذكرت ثفروقا إنه كما ذكرت وقد عرفنا ما بعثت به إلينا وقد قربنا ابن عمك وأصحابه
 فأشهد أنك رسول الله صادقا مصدقا وقد بايعتك وبايعت ابن عمك وأسلمت على يديه
 لله رب العالمين. والثفروق: علاقة ما بين النواة والقشر) ١. هـ. وقال ابن القيم في زاد
 المعاد [ج3]: (فصل: وكتب إلى ملك عمان كتابا وبعثه مع عمرو بن العاص: "بسم الله
 الرحمن الرحيم من محمد بن عبد الله إلى جيفر وعبد ابني الجلندي سلام على من اتبع
 الهدى أما بعد: فإني أدعوكم بدعاية الإسلام أسلما تسلما فإني رسول الله إلى الناس كافة
 لأنذر من كان حيا ويحق القول على الكافرين فإنكما إن أقررتما بالإسلام وليتكما وإن أبيتما
 أن تقررا بالإسلام فإن ملككما زائل عنكما وخيلي تحل بساحتكما وتظهر نبوتي على ملككما"
 وكتب أبي بن كعب وختم الكتاب. قال عمرو: فخرجت حتى انتهيت إلى عمان فلما
 قدمتها عمدت إلى عبد وكان أحلم الرجلين وأسهلها خلقا فقلت: إني رسول رسول الله
 ٢ إليك وإلى أخيك. فقال: أخى المقدم علي بالسنة والملك وأنا أوصلك إليه حتى يقرأ
 كتابك ثم قال: وما تدعو إليه؟ قلت: أدعوك إلى الله وحده لا شريك له وتخلع ما عبد من
 دونه وتشهد أن محمدا عبده ورسوله. قال: يا عمرو إنك ابن سيد قومك فكيف صنع

أبوك فإن لنا فيه قدوة؟. قلت: مات ولم يؤمن بمحمد ﷺ ووددت أنه كان أسلم وصدق به، وقد كنت أنا على مثل رأيه حتى هداني الله للإسلام. قال: فمتى تبعته؟ قلت: قريباً فسألني أين كان إسلامك؟. قلت: عند النجاشي. وأخبرته أن النجاشي قد أسلم قال: فكيف صنع قومه بملكه؟ فقلت: أقروه واتبعوه قال: والأساقفة والرهبان تبعوه؟ قلت: نعم قال: انظر يا عمرو ما تقول إنه ليس من خصلة في رجل أفصح له من الكذب. قلت: ما كذبت وما نستحله في ديننا. ثم قال: ما أرى هرقل علم بإسلام النجاشي. قلت: بلى. قال: بأي شيء علمت ذلك؟ قلت: كان النجاشي يخرج له خرجاً فلما أسلم وصدق بمحمد ﷺ قال: لا والله لو سألني درهما واحداً ما أعطيته فبلغ هرقل قوله فقال له يناق أخوه: أتدع عبدك لا يخرج لك خرجاً ويدين ديناً محدثاً؟ قال هرقل: رجل رغب في دين فاختره لنفسه ما أصنع به والله لولا الضن بملكي لصنعت كما صنع. قال: انظر ما تقول يا عمرو. قلت: والله صدقتك قال عبد: فأخبرني ما الذي يأمر به وينهى عنه؟. قلت: يأمر بطاعة الله عز وجل وينهى عن معصيته ويأمر بالبر وصلة الرحم وينهى عن الظلم والعدوان وعن الزنى وعن الخمر وعن عبادة الحجر والوثن والصليب. قال: ما أحسن هذا الذي يدعو إليه لو كان أخي يتابعني عليه لركبنا حتى نؤمن بمحمد ونصدق به ولكن أخي أضن بملكه من أن يدعه ويصير ذنباً. قلبيته إن أسلم مَلَكَهُ رسول الله ﷺ على قومه فأخذ الصدقة من غنيهم فردها على فقيرهم. قال: إن هذا لخلق حسن؟ وما الصدقة؟ فأخبرته بما فرض رسول الله ﷺ من الصدقات في الأموال حتى انتهت إلى الإبل. قال: يا عمرو: وتؤخذ من سوائم مواشينا التي ترعى الشجر وترد المياه؟. فقلت: نعم فقال: والله ما أرى قومي في بعد دارهم وكثرة عددهم يطيعون بهذا. قال: فمكثت ببابه أياماً وهو يصل إلى أخيه فيخبره كل خبري ثم إنه دعاني يوماً فدخلت عليه فأخذ أعوانه بضبعي. فقال: دعوه فأرسلت فذهبت لأجلس فأبوا أن يدعوني أجلس فنظرت إليه. فقال: تكلم بحاجتك فدفعت إليه الكتاب مختوماً ففرض خاتمه وقرأ حتى انتهى إلى آخره ثم دفعه إلى أخيه فقراه مثل قراءته إلا أنني رأيت أخاه أرق منه. قال: ألا

تخبرني عن قريش كيف صنعت؟. فقلت: تبعوه إما راغب في الدين وإما مقهور بالسيف قال: ومن معه؟. قلت: الناس قد رغبوا في الإسلام واختاروه على غيره وعرفوا بعقولهم مع هدى الله إياهم أنهم كانوا في ضلال فما أعلم أحدا بقي غيرك في هذه الحرجة وأنت إن لم تسلم اليوم وتتبعه يوطئك الخيل ويبعد خضراءك فأسلم تسلم ويستعملك على قومك ولا تدخل عليك الخيل والرجال. قال: دعني يومي هذا وارجع إلي غدا فرجعت إلى أخيه. فقال: يا عمرو! إني لأرجو أن يسلم إن لم يضمن بملكه حتى إذا كان الغد أتيت إليه فأبى أن يأذن لي فانصرفت إلى أخيه فأخبرته إني لم أصل إليه فأوصلني إليه. فقال: إني فكرت فيما دعوتني إليه فإذا أنا أضعف العرب إن ملكت رجلا ما في يدي وهو لا تبلغ خيله هاهنا وإن بلغت خيله ألفت قتالا ليس كقتال من لاقى. قلت: وأنا خارج غدا. فلما أيقن بمخرجي خلا به أخوه. فقال: ما نحن فيما قد ظهر عليه وكل من أرسل إليه قد أجابه فأصبح فأرسل إلي فأجاب إلى الإسلام هو وأخوه جميعا وصدقا النبي ﷺ وخليا بني وبين الصدقة وبين الحكم فيما بينهم وكانا لي عوناً على من خالفني). ١٠.هـ.

خ- أن النجاشي كان من النصاري ومن أخص خصائص شريعة النبي ﷺ ودينه أن يتبع العبد شرائع دين محمد ﷺ ويترك ما عداها، والنجاشي أخص بذلك من غيره، فكيف يقبل النبي ﷺ الإسلام من أقوام بشرط البيعة على الطاعة في المنشط والمكره ويترك رجلا هو أخص بذلك من غيره من جهة كونه رأسا في الناس ويمكنه أن يشرع لهم ومن جهة كونه لم يزل مستمسكا بشرائع الدين النصرائي، لاشك أن هذا من أبطل الباطل وأحل المحال ولا يكون ذلك أبدا في الدين كيف وقد قال تعالى ﴿لَا يَلِيكَ مَصَدَّقًا﴾ ما بين يديه من الكذاب ومفهمكم بها عيبتهم بما أنزل الله ولا لك من الحق لا كل جعلنا منكم شرعة وهم شرعة ومناهجاً ولكم شفاء الله لجهلكم حادثة ولكم من لا يبجلوكم وفي الخيرة أهلككم فإلى تلبسهم مرجعهم جهرا يعافيتهمكم بما كنتم آفئهم تلبسهم (48) أنزل الله ولا تتبع أهواءهم واحذرهم أن يفتنوك عن بعض ما أنزل تواللهوا ليفلعلهم أنما يرئد الله أن يضرهم ببعض

ذُنُوبِهِمْ وَإِنْ كَثُرَ يَرَأَمَنَّ النَّاسُ فَجَحِلْهُمْ الْجَهَنَّمَ (49) يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنْ اللَّهِ
حُكْمًا لِّتَقْوَمَ يَوْقُ نُونٍ {المائدة: 48-50} وَقُلَّا أَسْجِدْنَا لِلنَّامِ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا
لِلَّهِ وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ
لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَفِيًّا (64) لَمَّا يَجِئُوكُمْ مُؤْتًى فَخِيَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا
تُفْسِدُ بِهِمْ مَخْرَجًا مِمَّا قُضِيَ لِلَّهِ أَنْتَ وَيَسْأَلُكُمْ وَأَتَسَدِّبُ بِهِمَا {النساء: 64، 65}.

د- أن النبي e أخبر أنه لا يسع أحدا أن يخرج عن شريعته أبدا كما في صحيح
مسلم عن أبي هريرة عن رسول الله e أنه قال: "والذي نفسي محمد بيده لا يسمع بي أحد
من هذه الأمة يهودي ولا نصراني ثم يموت ولم يؤمن بالذي أرسلت به إلا كان من
أصحاب النار". وفي الصحيحين واللفظ لمسلم عن أبي موسى أن رسول الله e
قال: "ثلاثة يؤتون أجرهم مرتين رجل من أهل الكتاب آمن بنبيه وأدرك النبي e فآمن
به واتبعه وصدقه فله أجران وعبد مملوك أدى حق الله تعالى وحق سيده فله أجران
ورجل كانت له أمة فغذاها فأحسن غذاها ثم أدها فأحسن أدها ثم أعتقها وتزوجها
فله أجران".

ذ- أنه إذا كان الله تعالى قد أخذ العهود والمواثيق على الأنبياء والمرسلين باتباع
المصطفى عليه الصلاة والسلام فكيف بمن دونهم كما قالِي تَعَالَى تِلْكَ أَلْفُ مِائَةٍ مِنْ
كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ
سُوءُ قَوْلٍ إِلَّا لِقَوْمٍ أَقْرَبُ مِنْكُمْ وَلكُمْ نَذِيرٌ عَلَىٰ يَ قُلُوبُوا أَقَرُّ رَنَّا قَالَ فَاشْهَدُوا وَأَنَا مَعَكُمْ
مِّنَ الشَّاهِدِينَ {آل عمران 81}.

ر- أنه إذا كان عيسى بن مريم عليه الصلاة والسلام إذا نزل في آخر الزمان سيحكم
بشريعة النبي e ويصلي صلاته فكيف بمن عاش في حياة النبي e ففي صحيح مسلم
باب نزول عيسى بن مريم حاكما بشريعة نبينا محمد e ثم ساق أحاديث فمنها عن أبي
هريرة يقول قال رسول الله e: "والذي نفسي بيده ليوشكن أن ينزل فيكم ابن مريم e
حكما مقسطا فيكسر الصليب ويقتل الخنزير ويضع الجزية ويفيض المال حتى لا يقبله

أحد". ومنها عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: "كيف أنتم إذا نزل فيكم ابن مريم فأمكم منكم؟ فقلت لابن أبي ذئب إن الأوزاعي حدثنا عن الزهري عن نافع عن أبي هريرة: "وإمامكم منكم" قال ابن أبي ذئب (أحد رواة الخبر) تدري ما: "أمكم منكم؟" قلت: تخبرني قال فأمكم بكتاب ربكم تبارك وتعالى وسنة نبيكم ﷺ ومنها عن جابر بن عبد الله يقول سمعت النبي ﷺ يقول: "لا تزال طائفة من أمتي يقاتلون على الحق ظاهرين إلى يوم القيامة قال فينزل عيسى بن مريم ﷺ فيقول أميرهم تعال صل لنا فيقول لا إن بعضكم على بعض أمراء تكرمه الله هذه الأمة".

ز- أن آيات الحكم في سورة النساء أمرت بضرورة الكفر بالتشريعات الجاهلية وتطبيق شرع الله تعالى، وهذا أخص به الملوك والحكام فكيف يبقى العبد مؤمنا مع عدم كفره بالطاغوت قال تعالى: {يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلا (59) ألم تر إلى الذين يزعمون أنهم آمنوا بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك يريدون أن يتحاكموا إلى الطاغوت وقد أمروا أن يكفروا به ويريد الشيطان أن يضلهم ضلالا بعيدا (60) وإذا قيل لهم تعالوا إلى ما أنزل الله وإلى الرسول رأيت المنافقين يصدون عنك صدودا (61) فكيف إذا أصابتهم مصيبة بما قدمت أيديهم ثم جاؤوك يحلفون بالله إن أردنا إلا إحسانا وتوفيقا (62) أولئك الذين يعلم الله ما في قلوبهم فأعرض عنهم وعظهم وقل لهم في أنفسهم قولاً بليغا (63) وما أرسلنا من رسول إلا ليطاع بإذن الله ولو أنهم إذ ظلموا أنفسهم جاؤوك فاستغفروا الله واستغفر لهم الرسول لوجدوا الله توابا رحيما (64) فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما } [النساء (59-65)]. ومن هنا نتصور شناعة القول بأن النجاشي بقي على حكمه بالطاغوت ومع ذلك كان مسلما وسماه النبي ﷺ رجلا صالحا وصلى عليه؟!!! سبحانك ربي هذا بهتان عظيم.

س - أننا إن تنزلنا في المقال مع المخالف لقلنا: إن حادثة النجاشي محتملة وآيات وأحاديث التشريع محكمة فوجب ترك المحتمل والعمل بالمحكم.

ش - تنبيه: لا يقال إن الصحابة دخلوا في حكم الطاغوت قبل أن يسلم النجاشي؛ لأنهم إنما عاشوا في أرضه فقط وكانوا يعبدون الله وحده على كل حال بدليل أن النجاشي رحمه الله لما سألهم ردوا عليه بأنهم يعبدون الله وحده ويطيعون رسوله.

46- أن الاحتجاج بقصة يوسف عليه السلام مع الملك على جواز الركون إلى الطاغوت ومداخلته لتثبيت ملكه الطاغوتي وإعانتة على تشريعاته الجاهلية إنفاذا وإقرارا بتولي المناصب القضائية والتشريعية والوزارية التي تحدد سياسات الدولة الطاغوتية هو احتجاج فاسد باطل - وإن كان قد قال بذلك بعض العلماء من المتأخرين بعد القرون المفضلة - وذلك لأمر:

أ- أن من أخص خصائص الإسلام الذي هو دين الله في أرضه اجتناب الطاغوت والبراءة منه والتخلي عنه والسعي في إزالته وفضحه وكشف عواره وإبداء العداوة له،

لَا وَاعْتَزَلَهُ كَمَا قَالَتِ تِلْكَ الْقُلُوبُ تَبَيَّنَ الرَّشْدُ مِنَ الْغَيِّ فَمَنْ يَكْفُرْ

لِللَّهِ فَقَدْ اسْتَبْطِغَ غُلُوبَتِ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى لَا انْفِصَامَ لَهَا وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ
يَنْ آمَنُوا يُخْرَجُوا إِلَى الْظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَأُولَئِيهِمْ
سَمٌ مِّنَ النَّوْطَانِ إِلَى الظُّلُمَاتِ أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ {
آلِ الْبَقَرَةِ 256-257}، وَيَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا آمَنُوا بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا

أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ لَكُمُ وَايُّهَا الْوُثْقَى وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ
الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا {النِّسَاءُ 60}، وَتَوَلَّوْا يُقَاتِلُوكَ فِي سَبِيلِ

الَّذِينَ كَفَرُوا وَيُحِبُّونَ لِمُنَافِقٍ يَنْفِلُ لِمُؤْمِنٍ وَالْمُؤْمِنُ كَيْدُ الشَّيْطَانِ
كَانَ ضَعْفَ عَقْلٍ بَيْنَهُمَا {النِّسَاءُ 76}، وَقِيلَ: {مَنْ ذَلِكَ مَثُوبَةً عِنْدَ اللَّهِ مَنْ لَعَنَهُ

بِأَعْيُنِهِ وَجَعَلَ مِنْهُمْ الْقِرَدَ قَبْلَ الْوُثْقَى لَوَلَدَكَ شَرٌّ مَّكَانًا وَأَضَلُّ

عَنْ سَوَاءِ السَّبِيلِ {المائدة: 60}، وَيَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا آمَنُوا بِالطَّاغُوتِ وَأَنَّا نَبُوءَاتُ

لِيَ اللَّهِ هُمْ الْبَشَرُ ۚ فَبَشِّرْ ۚ عَالِيَّ الدِّينِ (١٧) تَمَّ غِيَتَيْنِ عَالُوَيْنِ أَحْسَنَهُ أَوْلِيَّكَ الَّذِي
 هَدَاهُمُ اللَّهُ وَأَوْلِيَّكَ هُمْ أَوْلُوا الْأَكْبَابِ { [الزمر: 17، 18]، فاجتنب الطاغوت هو دين
 الأنبياء قاطبة فإن دينهم واحد فلا خلاف بينهم في التوحيد وإنما اختلفوا في الشرائع كما
 في الصحيحين من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لَا تَتَّبِعُوا أَهْلَ الدِّينِ إِلَّا أَهْلَ الْبَيْتِ»، أُمَّهَاتِهِمْ
 شَتَّى، وَدِينُهُمْ وَاحِدٌ كَقَوْلِهِ: «بَوَّعْنَا قُلُوبَنَا لِلَّهِ تَعَالَى» أُمَّةٌ رَسُولًا أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ
 تَتَذَكَّرُوا الطَّاغُوتَ فَمِنْهُمْ مَنْ هَدَى اللَّهُ فَمَنْهُمْ مَنْ ضَلَّ لَهُ فَمَنْ سِيرُوا فِي
 الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكَذِّبِينَ { [النحل: 36] هَدَوْكَ لِلْفَنَاءِ لَكُمْ أُسُوءَةٌ
 يَمُومَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا لَقَدْ قَامُوا بِهِمْ إِنَّا بَرَاءٌ مِنْكُمْ أَتَعْبُدُونَ مَنْ دُونَ اللَّهِ
 وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ الْعِدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ أَبَدًا حَتَّى تُؤْمِرُوا بِاللَّهِ وَحْدَهُ { [المتحنة: 4].

ب- أن يوسف عليه السلام طلب من ربه أن يخلصه من كيد النسوة حتى لا يصبوا
 إليهن فيكون من الجاهلين فكيف يقال بأنه رضي أن يداخل الطاغوت ويتسبب إليه.

ت- أن يوسف عليه السلام لم يحترم دين الكفر والكافرين ولم يقسم على تطبيق
 الدساتير الجاهلية، ولم يدخل تحت لوائها، ولم يعمل بأجندتها، ولم يحلف اليمين
 الدستورية على الإخلاص والتطبيق العملي والاجتهاد والتفاني في ذلك والدفاع عن
 الطاغوت وإقامة برلماناته ووزاراته ومؤسساته واحترامها، فأين هؤلاء من يوسف عليه
 السلام؟!!!، كيف وقد قال تعالى في نعت نبيه الكريم بن الكريم بن الكريم بن
 كَلِّ لِنَصْرٍ ۚ فَلِلْكَرِيمَةِ {السُّوءِ وَالْفَحْشَاءِ إِنَّهُ مِنْ عِبَادِ خَالِدِينَ} {يوسف: 24}، وأي سوء وفحشاء أعظم من الشرك ومداخلة الطواغيت ونصرتهم وتثبيت
 ملكهم معاذ الله سبحانه هذا بهتان عظيم.

ث- أن شعار يوسف عليه السلام دائماً طلب الاستبراء للعِرض ولهذا أبى أن
 يخرج من السجن حتى تظهر براءته فأيهما أعظم الاستبراء للعِرض أم الدين؟.

ج- أن طريقة يوسف عليه السلام في التعامل مع الطاغوت كانت باجتنابه ومفارقتها

لا الركون إليه ومناصرته والسعي في إقامة ملكه وتثبيت عرشه قال تعالى: {تَرَكَتْ

لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ} (37) لَتَبْعَنَّ لَبَائِي إِبْرَاهِيمَ
مَا كَانَ لَنَا أَنْ نُشْرِكَ بِاللَّهِ مِنْ شَيْءٍ ذَلِكَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ عَلَيْنَا وَعَلَى
النَّاسِ وَلَكِنْ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ} [يوسف: 37-38]، كما أن هذه الآية دالة على أنه

لا خياولاً كَانِ سَلَوْنِي لِلتَّوْحِيدِ: {كَ بِاللَّهِ مِنْ شَيْءٍ ذَلِكَ}.

ح- أن من لوازم الكفر بالطاغوت - الذي هو صميم التوحيد والعروة الوثقى -

إعتزال الطاغوت والكفر به ومفارقتها ومفاصلته كما هو صريح القرآن والسنة كما قال

أَهَ فِي الدِّينِ تَعَلَّقَ قُلُوبَهُمْ بِالْكَافِرِينَ الْكَافِرُونَ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِنُونَ
بِكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى لَا انْفِصَامَ لَهَا وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ} [البقرة: 256]، فلا

يحل لعبد يؤمن بالله واليوم الآخر أن يسعى في إعانة الطاغوت أو ترسيخ ملكه إذ هذا

مناف تماماً للملأ ربنا به من الكفر بالطاغوت كما قال تعالى: لِيُنْزِلَ مِنْ سَمَاءٍ

إِلَيْكَ وَمَا أَنْزَلَ مِنْ قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ
يَكُونُوا لِلَّهِ وَرَاسِلِينَ} [النساء: 60]

خ- أنه ليس في الكفر رقيق بل كله غليظ ونحن مأمورون باجتنابه كله فلا يحل لنا

بحال أبداً أن نخدم طاغوتا لكونه أقل طاغوتية من غيره بل الواجب اعتزاله ومفاصلته

وبغضه ومحاربتة جملة وتفصيلاً، فلا ندعمه ولا نعطيه أصواتنا ولا نحث الناس عليه ولا

نكثر سواده، فالويل لمن صعد الطاغوت على أكتافه ليمضي في طغيانه ويسلط على رقاب

العباد والبلاد التشريعات الجاهلية.

د- أن مهمة الرسل بيان حق الله تعالى والمتعين على الناس طاعتهم، فمن تحذلق

وأراد أن يتخذ بين ذلك سبيلاً فالواجب اعتزاله والإنكار عليه كما قال تعالى: {قِيلَ

لَا تَتَّبِعُوا الْاَيْتَادَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ يُضِلُّونَ سُبُلَ اللَّهِ كَذَلِكَ جَاءَ

يُفَكِّكُفَّهَا فَلَدَّ طَغَاؤُهُمْ أَبَيْتَهُمْ يَهْمُصُهُمْ جَاءُوكَ يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا إِحْسَانًا

بِأَمِّ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يُغْشِي اللَّيْلَ النَّهَارَ يَطْلُبُهُ حَثَّ شَاوَالِ الشَّهْمِ سَ
 دَحْرَ اتَوَابِ الْقَلَمِ مَرَّ وَالْأَوَّلُ لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَوَّلُ مَرَّ تَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ (54) دَعُوا
 تَضَرَّعًا وَخُفْيَةً إِنَّهُ لَا يَحُولُ ابْتُغْتُدِيهَا (55) لَا رُضَ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا
 وَادْعُوا لِحُرُوقِهَا وَتَطْمَئِنَّ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ } [الأعراف: 54 - 56].

س- أن المتأمل في سياق خطاب يوسف عليه السلام مع صاحبة في السجن يجد أنه
 عنى أصالة شرك التشريع؛ لأن الظاهر من السياق أنه الأزمة الحقيقية والورطة الكبرى
 التي وقع فيها القوم الذين تركهم يوسف عليه السلام أنهم نصوبوا أنفسهم مشرعين
 للعباد يحكمون فيهم بحكم الجاهلية.

ش- أن يوسف عليه السلام بين أنه ترك ملة قوم لا يؤمنون بالله تعالى واتبع ملة آبائه
 فكيف يعاودهم ويركن إليهم بل وفي بلاط ملكهم وهم ما زالوا مقيمين على الطاغوت
 يحكمونه ويتبعون تشريعاته؟!.

ص- أن يوسف عليه السلام لما خاطب صاحبه كان قد نبىء بدليل قوله تعالى قُلْ
 هَـٰؤُلَاءِ سُلُوكُيَاسَافَ بِنَاؤُ يَدِهِ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَ كَمَا ذَكَرَ كَمَا مَأْغَلِي رَبِّي } [يوسف:
 37]. فهو إذن يقرر في خطابه لهما ما أمره ربه به من اعتزال الطاغوت واجتنابه فكيف إذا
 خرج عاد ليدخل الطاغوت ويركن إليه؟!!.

ض- أن رؤيا الملك دالة على أن ملكه مهدد بمجاعة عظيمة طويلة الأمد مؤذنة
 بدماره فكيف نتصور أن يوسف عليه السلام يدخل معه في ملكه ليثبت له ويؤكد له مع
 كونه طاغوتا مجرما، لاشك أن هذا من الافتراء العظيم على يوسف عليه السلام.

ط- أن يوسف عليه السلام لما سنحت له الفرصة في السجن ليخاطب صاحبه فيه،
 ورأى ضرورتهم وحاجتهم إليه بادر ببيان التوحيد وحق رب العبيد، فكيف بالملك الذي
 بلغ من الضرورة ليوسف عليه السلام والحاجة إليه أبعد من ذلك بكثير فبم سيخاطبه؟
 أعن الأموال والملك والطعام والشراب أم بحق الله جل جلاله؟!!.

ظ - أن في تقديم يوسف عليه السلام الحديث عن التوحيد على تأويل الرؤيا لصاحبيه في السجن بيانا شافيا كافيا أنه لا شيء أهم من التوحيد ولا أمر أعلى منه ليقدم عليه.

ع - أن القرآن والسنة دلا على أن كل نبي كان لا يبدأ بشيء قبل حق الله تعالى، وهذا ما فعله يوسف عليه السلام قطعاً مع الملك وقد جاء هذا في قوله **تَوَكَّلْ عَلَى الْمَلِكِ** **فَلَمَّا كَلَّمَهُ قَالَ إِنَّكَ الْيَوْمَ لَدَيْنَا مَكِينٌ أَمِينٌ** {يوسف: 54}، فإنه لا يتردد أحد ممن استبصر وعرف دعوة الأنبياء والمرسلين أن يوسف عليه السلام إنما كلمه قبل كل شيء عن التوحيد الذي هو حق الله تعالى على عباده.

غ - أنه كيف يتصور عبد أن يوسف عليه السلام سعى لإقامة دنيا الناس بتولي بيت المال ولم يكلمهم عن حق الله تعالى وهل بعثت الرسل لأجل ذلك؟.

ف - أن الرسل كانوا يخاطبون أقوامهم بالتوحيد حكاما ومحكومين فإن قبلوا وإلا اعتزلوهم، وقصص الأنبياء واضحة في ذلك فكيف نتصور أن يوسف عليه السلام كلم الملك بالتوحيد وأن الملك أبى وبقي وثبت على كفره ومع ذلك كله داخله يوسف عليه السلام بل وتولى له المنصب الأهم الذي به بقاء ملكه واستقراره لا سيما مع الأزمة الاقتصادية الكبرى القادمة عليه؟. هذا محال وباطل بل ما داخله حتى أذعن وانقاد لله رب العالمين كما فعل إخوته من الأنبياء والمرسلين.

ق - أن الأنبياء ما كانوا يقبلون أنصاف الحلول في حق الله تعالى واعتبر بقصة سليمان

مع بلقيس التي أرادت المصانعة بإرسال الهفيلة كما قال **الْعَلَّامُ** **إِنِّي أَتَقِي** **إِلَيَّ إِنَّهُ تَلَبَّسَ كَهْرَلِيمًا** (29) **إِنَّهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ** (30) **لَعَلَّوْا عَلَيَّ** **قَالَتْ أَيْتُونَنِي بِمَا الْمَلَكُ يَقُولُ** (31) **فِي أَمْرِي مَا كُنْتُ قَاطِعَةً أَمْرًا حَتَّى نَحْنُ أَوْ لَوْ تَشَاءُ هَدُونَا وَلَوْ** (32) **شَدِيدَ وَأَلَامٍ لِيكَ فَانْظُرِي مَاذَا تَأْمُرِينَ** **كَ إِذَا دَخَلُوا قَرْنًا** (33) **فَسَلِّ لَّهُمْ وَسَلِّ لَهَا وَاجْعَلُوا أَعْزَّةَ أَهْلِهَا أَذْلَةً وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ** **سَلِّ لَّهُمْ** (34) **يَّةٍ فَنَظَرَةُ بِمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ** (35) **أَسْأَلُكُمْ** **قَالَ**

آتَانِي اللَّهُمَّ لُحُونَيْنِ بِمَا لَأَاتَاكُمْ بَلْ أَنْتُمْ بِهِ دَيَّكُمْ تَفَرَّحُوا (36) لِيَهُمْ
قَبْلَ لَهُمْ بِهِ كَأَوْ لَنُخْرِجَنَّهُمْ مِنْهَا أَذِلَّةً وَهُمْ صَاغِرُونَ (37) يَا أَيُّهَا
يَا تَبِي بَعْرًا مَلَأَ قَبْلَ أَنْ يَأْتُونِي مُسْلِمِينَ [النمل: 29-38].

ك- أن القول بأن الملك بقي على كفره قول لا دليل عليه مطلقا وليس هو قولاً
لأحد الصحابة ولا التابعين بل المنقول عن السلف أن الملك أسلم مع يوسف عليه
السلام لله رب العالمين، وأن الله تعالى مكن ليوسف عليه السلام بذلك أمراً ونهياً بشرية
الله رب العالمين، وهذا هو التفسير الذي يتوافق مع ما قدمناه من دعوة الأنبياء
 والمرسلين. فقد جاء في تفسير الطبري حدثني المثنى قال، حدثنا عمرو قال، أخبرنا
 هشيم، عن أبي إسحاق الكوفي، عن مجاهد قال: أسلم الملك الذي كان معه يوسف.
 وحكي ذلك أيضاً عن وهب بن منبه.

ل- وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى {لِیُوسُفَ فِي الْأَرْضِ} يفهم في إطار قوله تعالى: {
مُفِي الْأَرْضِ آفَامُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَآمَرُوا بِالمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ
 الْمُنْكَرِ وَاللَّهُ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ} [الحج: 41]، ورأس الأمر بالمعروف الأمر بالتوحيد بأجمعه،
 ورأس النهي عن المنكر النهي على الشرك لبرمته، {الْقَوْمَ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ
 حَادِثًا} [النساء: 78].

ك- كَذَلِكَ نَأْتِي بِقَوْلِهِ تَعَالَى {لِیُوسُفَ فِي الْأَرْضِ} دَيْنِ الْمَلِكِ إِلَّا
 أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ { [يوسف: 76]، أن شريعة يعقوب عليه السلام كانت مغايرة لشريعة
 يوسف عليه السلام في ذلك، وشريعة يوسف عليه السلام هي شريعة الملك وهي التي
 أمر الله تعالى بها يوسف عليه السلام فعمل بها الملك ونسبت إليه لأنه هو الملك، كما هو
 الحال في كل مملكة، ففي شريعة يعقوب عليه السلام أن السارق يدفع برمته إلى المسروق
 منه، بينما في شريعة الملك غير ذلك؛ ولهذا سألهم يوسف عليه السلام عن شريعتهم
 ليتمكن من أخذ أخيه منهم كَمَا قَالَ تَعَالَى {وَأَوْهِنْ كُنْتُمْ كَذِبًا} (74) قَالُوا
 رَحِمَهُ فَبُهِتَ فَجَزَّاهُ كَذَلِكِ نَجْزِي الظَّالِمِينَ { [يوسف: 74، 75].

ن - أنه لا يحق لأحد كائناً كان أن يُعَدَّ ر عن الطاغوت ولا أن يدعو إلى مناصرته والتصويت له ودعوه بدعوى أنه أفضل من غيره أو أفضل السيئين، وأن الغالب على حكمه الشرع، وفرص الدعوة متاحة، ولم يمنع أحداً من بناء المساجد وإقام الصلاة وممارسة سائر الشعائر التعبدية، بل الأمر المتعين الواجب هو القيام بمناصحته أن يقلع عن هذا الشرك الأكليل عملاً بقوله تعالى ﴿لَمْ يَكُنْ لَكَ دُونَهُ مُلْكٌ عِندَ رَبِّكَ﴾¹، يدّاً قالوا مع عذرة إلى ربكم ولعلهم يتقون { فإنما الدين النصيحة²، وعلى ذلك كان النبي ﷺ يبايع أصحابه²، فإن امتنع تعين العمل على إزالته، إن كانت ثمة شوكة من قدرة وإمكانات، مع التضرع إلى المولى تبارك وتعالى باستبداله بحاكم مسلم يحكم بشرع الله تعالى، فإن تعذرت إزالته وجب اعتزاله كما في الصحيحين من طريقين³.

لحضر م م م مع آباء دريغول الخو لاغتني حذيفة بن اليمان يقول كان الناس يسعون للخير ولو كلف⁴ - آله عن الشر مخافة أن يدر كذا فقلت يارسول الله لما كنت في وشر الخيف فإفحل بعد هذا الخير شر فقلت هل قال بعلمكم لك الشر من خير نعملوا فيه دخلت. وما دخنه م يستنون بخيل (سنتي ويهدون بغبي تعرفهم منهم وتكفروا). هل بعد ذلك الخنيم دماق علي أبوالباب جهنم من أجابهم إلهها قد فوه في يه فقلت يارسول الله صدقهم لنقول: من نلجوا يكتلمون بألس قتلنا. يارسول الله فما ترى إن أدركت تلذكم لجملة المسلمين بين وإفلملهم فلن لم تكن لهم جماعة ولا إله علم لقلها واللو ألفن تعوضك على أصل شجرة حتى ندر كك الموت وأنت على ذلك. فنحن إنما أمرنا في الطاغوت أن نكفر به كله لا أن نختر منه فإنه لا خيار في ذلك بين كفر وكفرين وثلاثة بل الخيار الوحيد الكفر به والاعتزال التام كما قال تعالى: { ألم تر إلى الذين يزعمون أنهم آمنوا بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك

1 - كما في صحيح مسلم عن تميم الداري أن النبي ﷺ قال: "الدين النصيحة". قلنا لمن قال: "لله وكتبه ورسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم".

2 - كما في الصحيحين عن جرير بن عبد الله قال: "بايعت رسول الله ﷺ على إقامة الصلاة، وإيتاء الزكاة، والنصح لكل مسلم".

يريدون أن يتحاكموا إلى الطاغوت وقد أمروا أن يكفروا به ويريد الشيطان أن يضلهم ضلالاً بعيداً}. فإن التوحيد لا يقبل التزييع وأنصاف الحلول. وإن مداخل الطاغوت في مثل هذه الأحوال التي يتظاهر فيها الطاغوت بلباس الدين يحدث تلبساً ولبساً عظيماً في الدين. وهو من العمل على سربلة الطاغوت بسر بالإيمان، وهذا من أخبث الأمور وهو من العمل على الجمع بين المتناقضين فإن التوحيد لا يقبل التبعض ولا المقابلة، فمهما عمل العبد بشرائع الإسلام وهو مرتكب للكفر أو الشرك أو النفاق الأكبر لم ينفعه ولم ير عولاً طيلة عيشه كما قال تعالى: {يَوْمَ لَا يَنْفَعُكَ إِيمَانُكَ إِذْ لَمْ تُجِرْ مِيزِينَ وَيَقُولُونَ حَتَّ حَتَّ لِمُحَايِرَةٍ مَا (22) لَكُمْ مِنْ عَمَلٍ فَعَجَلْنَا هَبَاءً مَنثورًا}، وفي حديث أبي هريرة في الصحيحين قال قال النبي ﷺ: «إِذَا حَدَّثَ كَذَبَ، وَإِذَا أَوْثَمَ مِنْ خَانَ، وَإِذَا وَعَدَ أَخَذَ الْفَصَا وَالْمِيسَلِ إِلَىَّ وَزَعَمَ أَنَّهُ مُسْلِمٌ».

هـ- أن لا يجوز التفريق بين الطواغيت فكلهم قد ركبوا ناقضاً أو نواقضاً من نواقض الإسلام؛ ولهذا استحقوا وصف الطاغوت، وعليه فلا يقال هذا طاغوت صغير وآخر كبير، بل علينا أن نكفر بهم جميعاً مع إقرارنا أن الكفر درجات وظلمات بعضها أشنع وأشد وأقبح من البعض الآخر، ولكن من جهة التعامل فنحن مأمورون بعدم التفريق بل المتعين علينا أجمعين إعتزال الطاغوت برمته جملة وتفصيلاً بغض النظر عن درجته في الطغيان الكفوي كما قال تعالى: {أُمَّةٌ رَّسُولاً أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا سَبِيلَ مَنْ هَدَى اللَّهُ وَمَنْ هَدَى اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ خَلْقٍ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكَذِّبِينَ}، وأثنى تبارك وتعالى على هذا الصنف من عباده المجتنب للطاغوت فقال جل من وقائل علينا: {اجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ أَنْ يَعْبدُوا هَـمَا وَانَابُوا إِلَى اللَّهِ لَهُمْ الْبُشَيْرُ نَّيْ هَـ بَادٍ}، وتلك هي العروة الوثقى التي لا نجاة إلا لمن أتى بها، وأهلها هم أولياء الله، كما أن الذين تنكبوا صراطها هم أعداء الله كما قال تعالى لا إله إلا الله قد تبين الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمَرْ بِفَقْدِ اسْتِمْسَاكَ عِوَاذِ الْوُثْقَى لَا أَنْفَ صَامَ لَهُ مَا وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ (256) يَنْ آمَنُوا بِرُجْهِمْ مِنْ

النُّورِ وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَوَّلَ مَا أُؤْتُوا الطَّاغُوتُ يُخْرِجُونَ مِنَ الْظُلُمَاتِ إِلَى الظُّلُمَاتِ لَكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ} [البقرة: 256-257].

و- أنه لا يغني عن العبد شيء أن يقول عندي القانون الداخلي على الشريعة في حين أن قانونه العام هو الدستور العلماني، فكل هذا من الكفر الأكبر، حتى تكون الهيمنة التامة العامة لشرع الله تبارك وتعالى، ومثل ذلك الذي يجعل قانونا شرعيا ودستورا علمانيا طاغوتيا فإن حصل تنازع كان الرد إلى الدستور فهذا هو الكفر الأكبر بعينه وإن قالوا ما أردنا إلا صلاحا **قَالَ تَعَالَى نَزَّلَ آمَنُوا آطِيعُوا اللَّهَ وَآطِيعُوا سُلُوكًا وَأُولَئِكَ زَعَمْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ لِمَنْ تَرَوُا إِلَّاءَ {59}** يَنْزِعُهُمْ عَنْهُمْ أَنَّهُمْ آمَنُوا أَنَّهُمْ لَكَ يَرِيدُونَ أَنْ يَتَّخِذُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَاطِلًا {60} لَمْ تَعَالَوْا إِلَى مَا أَنْزَلَ إِلَهُ الرَّسُولِ آيَاتِ الْمُنَافِقِينَ يَصُدُّونَ فَكَيْفَ هَذَا {61} مَصِيبَةٌ بِمَا قَدْ مَتَّ آيَاتِهِمْ مَاؤُوكَ يَحْمِلُونَ بِاللَّهِ إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا حِسَابَنَا وَتَوَفَّاؤُوكَ {62} الَّذِينَ يَعْلَمُونَ مَا فِي سُلُوكِهِمْ وَعَمَلِهِمْ وَقُلْ لَهُمْ فِي أَنْفُسِهِمْ قَوْلًا بَلَدًا يَغْلُو {63} رَسَلْنَا مِنْ بَنِي إِسْرَءِيلَ أَنْ يَكْفُرُوا بِاللَّهِ وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا {64} نُونٌ حَتَّى يَخْرُجُوكَ فِي سَاحِلِ جَرْدٍ دُونَ فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مَقْضِيَّتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا} وقال تعالى: {الَّذِينَ يَرِيدُونَ أَنْ يُغْفَرُوا مِنْ رَبِّهِمْ وَيَقُولُونَ نُؤْمِنُ بِبَعْضِ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ وَيُرِيدُونَ أَنْ يَتَّخِذُوا بَيْنَ اللَّهِ وَرُسُلِهِ وَبَيْنَ بَعْضِ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ لَوْ الْكَافِرِينَ لَيَنْبَغُ بِاللَّهِ وَهُوَ يَسِّرُ {151} وَلَمْ يُغْفَرُوا بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ أُولَئِكَ فَ يُوْتَرِيهِمْ أَجُورُهُمْ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا}. فالآيات واضحة المعاني والمعالم أنه لا إيمان حتى يكون الرد عند التنازع إلى الكتاب والسنة. وإلا حقت على العبد كلمة الكفر والعذاب. ثم لابد من استصحاب أن الطاغوت اليوم ليس فردا بل هو دستور

يطبقه كل من أتاه حاكماً، فإذا ثبت أن الدستور طاغوتياً وجب الكفر به بغض النظر عن الأفراد، وعليه فيجب الامتناع عن تمرير هذا الدستور بأي دعوى كانت. فتأمل.

ي - أنه لا يحُج بصلاة النبي ﷺ عند الكعبة مع وجود الأصنام على جواز مداخله الطاغوت فإنه ﷺ كان يصلي لله تعالى في بيت الله وهذا هو الأصل وإنما الشرك دخيل عليه والمشركون لهم حكم الصائل هنا الذي يدفع بما أمكن، وهذا ما فعله النبي ﷺ حيث كان بفعله غائظاً لهم مظهرًا لدينه، مسفهاً لأحلامهم، مستخفاً بأهتيمهم، مفاصلاً إيهامهم، هاتكاً لأستارهم، كاشفاً لعوارهم، وما كان شيء أعظم عليهم من عبادة النبي ﷺ ربه بين ظهرانيهم، وما كان يسجد عندها بل كان يتوجه إلى الكعبة والأعمال بالنيات ثم إن ذلك كان في أول الأمر وكان زمن استضعاف ففعل من المفاصلة ما كان متاحاً، وكان ذلك من أشد الأمور على قريش، ثم لما مكن الله له أزالها وأمر بإزالتها وبعث البعوث لأجل ذلك. فأين هذا من مداخله الطاغوت والانضواء تحت لوائه وتطبيق دستوره والانتساب إلى دوره سواء على المستوى الرئاسي أو الوزاري أو على مستوى مؤسساته لا سيما التعليمية منها ونحو ذلك. بل هذه يُفعلُ بها كما فعل النبي ﷺ مع مسجد الضرار

وَالَّذِينَ آمَنُوا لَا تُلَاقُوا لَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى بِقَوْلِهِمْ { أَرَأَوْا كُفْرًا وَتَقَرُّبًا بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ وَوَرَأَيْتُمْ هَؤُلَاءِ مَنْ قِيلَ لَهُمْ أَوْ لَيْسَ اللَّهُ فَرْنًا إِنْ أَرَادْنَا إِلَّا أَنْ نَحْمِلَ سُنَّةَ اللَّهِ يَشْهَدُ إِنَّهُمْ فِيهِ أَبَدًا الْمَسْكُوحَةُ بُولُسُ (107) عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ فِيهِ رَجَاءٌ أَنْ يُحْتَطَّ بِهِنَّ وَأَوَّاهُ اللَّهُ يُحِبُّ الْمُظْهِرِينَ (108) بُنْيَانُهُ عَلَى تَقْوَى مَنْ نَاسَسَ بُنْيَانُهُ عَلَى شَفَا جُرُفٍ هَارٍ فَانْهَارَ بِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ وَاللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ يُتَوَكَّلُ عَلَيْهِ بِالْغَيْبِ الْمَظْهُومِ (109) أَرَأَيْتُمْ فِي قُلُوبِهِمْ إِلَّا أَنْ تَقَطَّعَ قُلُوبُهُمْ } وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ {، فدور الباطل تهجر لتبقى ظاهرة المعالم في الضلالة والبغي والانحراف وأما التلبس فلا يزيد الأمر إلا سوءاً ووبالاً، ولهذا لم يأذن الله تعالى لنبيه ﷺ أن يقوم في مسجد الضرار مع عدم وجود الأصنام، بينما أذن له أن يصلي إليه في البيت

الحرام على ما تقدم بيانه. فبصلاته e في البيت الحرام منتسب إلى بيت الله تعالى، بينما لو صلى في مسجد الضرار لُنُسب إليه وكان ذلك ترويحاً له وضرباً من التلبيس. وقل مثل ذلك في دار الندوة ودار الأرقم بن أبي الأرقم، إذ ما كان من النبي e إلا أن اعتزل دار الندوة فلم يدخلها؛ لأنها كانت دار باطل وشرك، وعمد إلى دار الأرقم بن أبي الأرقم لتكون داراً للحق وانطلاقاً للدعوة وبهذا أمّن من التلبيس وتمايزت الصفوف والدور. وإذا كان النبي e نهاه ربه عن مسجد الضرار مع أنه في ظاهره مسجد لله تعالى حتى فضح الله حاله وأهله فكيف بالمؤسسات الماسونية والدور الطاغوتية التي أظهرت شعارها وأعلنته والتزمته وسنت القوانين للدفاع عنه.

* * فيا أهل العلم ويا دعاة الإسلام الحذر الحذر من التلبيس والتدليس والترقيع وترقيق

مسائل التوحيد الذي هو حق الله على العبيد، ولا تستدلوا بقصة الكريم يوسف عليه

يَا تَرَكْتُ مَلَأَ السُّلُومَ فَإِنَّا الْقَائِلُونَ: ﴿لَوْ أَنَّ نُونًا بِاللَّهِ وَهُمْ بِالْأَخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ﴾ (37) هُمْ وَإِسْوَابُ لَجَعَلَتْ وَمِيعَةُ وَابِلَةٍ مِثْلَ مَا كَانَ لَنَا أَنْ نُشْرَكَ بِاللَّهِ مِنْ شَيْءٍ ذَلِكَ مِنْ عِلْمِ اللَّهِ عَلَيْنَا وَعَلَى النَّاسِ وَلَكِنْ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ (38) بِي السَّجْنِ أَرَبَابٌ مُتَفَرِّقُونَ خَيْرَ اللَّهِ الْيَوْمَ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي دُونَهُ إِلَّا أَسْمَاءُ بَأْوُكُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهِمْ كَامِنْ سُلْطَانٍ إِنْ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ أَمَرَ أَلَّا تَدْعُوا إِلَيْهِ إِيَّاهُ ذَلِكَ لَكُمْ الْوَدَّيْكَ لِنَقِيَّ كَثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ {، ولا بمؤمن آل فرعون فإنه قد صدع

بالحق ووقف في خندقه ودافع عنه حتى أنجاه الله تعالى ولم يكن ظهيرا للمجرمين

وَقَالَ الْمَقْرُونِ: ﴿وَكُنْ قَالِي تَعَالَى: { أَقْتُلْ مُوسَى وَلْيَدْعُ رَبَّهُ إِنِّي أَخَافُ أَنْ

دِينَكُمْ أَوْ أَنْ يُظْهِرَ فِي الْأَوَّلِينَ مَلْفُوسًا إِلَى (26) عَذْتُ بِرَبِّي وَرَبِّكُمْ مِنْ مُتَكَبِّرٍ لَا يُؤْمِنُ بَوَاقِيَلُومِ الرَّحْمَنِ (27) مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ أَتَقُولُ رَبِّيَ اللَّهُ وَاقْتُدُّ جَاءَكُمْ بِالْبَيِّنَاتِ مِنْ رَبِّكُمْ وَإِنْ يَكُ كَاذِبًا فَعَلَيْكَ بِهِ كُمْ بَعْضُ الَّذِي يَعِدُكُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ كَذَّابٌ { إلى

وَيَا قَوْمِ مَا أَهْلُكُم مَّا أَهْلُكُم إِلَى النَّجَاةِ وَتَدْعُونَنِي إِلَى النَّارِ (41) يَ لَا كُفْرَ
 مَالَيْسَ لِي بِهِ عَلِيمٌ وَأَنَا آدَعُوكُم إِلَى الْعَزِيزِ الْغَفَّارِ (42) لَرَمَ أَنَّمَا
 وَهْمٌ فِي الدُّنْيَا هُوَ لَكُمْ فِي الْآخِرَةِ وَأَن مَّرَدَّنَا إِلَى اللَّهِ وَأَنَّ الْمُسْرِفِينَ هُمْ
 السَّاتِرُونَ تَذَكَّرُوا أَفَئِلُكُمْ (43) فَوَضَّحَ أَمْرِي إِلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ بَصِيرٌ بِالْعِبَادِ
 فَوَقَاهُ اللَّهُ سَهْمًا (44) مَّا مَكَّرُوا وَوَحَاقَ بِقَالِرْ عَوْنُهُ وَالْعَذَابُ (45) يُعْرَضُونَ
 فَشَرَّ يَوْمًا وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ آدَخِ لُمُؤَالَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ {.

فأين هذا من الذي يسمح له الطاغوت أن يداخله في عمله؛ ليمرر أجندته وتعليماته
 وأوامره فما هو إلا آلة لتنفيذ السياسات العليا للطاغوت التي لا تقبل المساس ولا
 المساومات، فهو محكوم لا حاكم مقود لا قائد، أو ليلبس على الناس دينهم ليضفي على
 واقعه الشرعية الدينية، وما ازداد الأمر إلا شدة وتلبسا بدخول من ظاهرهم الصلاح
 والتقى في عمل الطاغوت الذي انتفع به أيما انتفاع حيث أضفى على نفسه بذلك الشرعية
 ولبس على عامة المسلمين دينهم، وهو لا يزال مقيما على تمرير شريعة الطاغوت، يدافع
 عنها ويدفع.

ولنتذكر جميعا هذه الآيات قال تَعَالَى اللَّهُ مِنَ الْكُفْرِ إِنَّكُمْ تَكُونُونَ مِنَ الْبَاطِلِ
 مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّائِي عُنُونُ (159)
 يَنْ تَابُوا وَآصَحُوا وَبَيَّنُّوا فَأُولَئِكَ أَتُوبُ عَلَيْهِمْ أَلَمْ تَوَّابٌ الرَّحِيمُ {، وقوله: {إِنَّ
 لِلَّهِ مِنَ الْكِتَابِ وَيَشْتَرُونَ بِهِ ثُمَّ نَاقَلِ يَلَا أُولَئِكَ مَا يَأْكُلُونَ فِي
 النَّارِ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَمْ يَزَلْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ (174) أُولَئِكَ
 لَئَلَّاهُ بِالْهُدَى وَالْعَذَابِ بِالْغَفَرَةِ فَمَا آصَحُّهُمْ عَلَى النَّارِ (175) أُولَئِكَ
 أُولَئِكَ تَابَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ اللَّهَ يَنْ أَخْتَلَفُوا فِي لَفَالِكِي شَبَقًا بَعِيدٍ {، وقوله: {إِنَّ
 مَا نَزَّلْنَا مِنْ قُلُوبِ يَلَا أُولَئِكَ لَا خَلَاقَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ

ظُرُّ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَعَلَيْهِمْ آلِ سِيمٍ {، وقوله: إِذْ أَخَذَ اللَّهُ
 الْكِتَابَ لَتَبَيِّنَنَّ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ فَنَبَذُوهُ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ وَاشْتَرَوْا بِهِ
 ثَمَنًا قَلِيلًا فَبُئْسَ مَا يَشْتَرُونَ وَلَا (187) جَزَاءَ الْبَائِسِينَ آتَوْا وَيَحِبُّونَ أَنْ يَحْمَدُوا
 تَحْسَبْتُهُمْ بَعْدَ فَازَةٍ مِنْ الْعَذَابِ وَلَهُمْ عَذَابٌ آلِ سِيمٍ (188) مُلْكٌ
 وَالْأَرْضُ رَاضٍ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ { إلى قوله: تَيْنَ أَوْتُونَا نَصِيبًا مِنْ
 يَشْتَرُونَ وَالضَّمَلَاءُ لَعْنَةُ وَيُرِيدُونَ أَنْ تَضِلُّوا السَّبِيلَ وَيَلِلُوا (44) بِأَعْدَائِكُمْ وَكَفَى
 بِاللَّهِ وَلِيًّا وَكَفَى بِاللَّهِ نَصِمًا (45) مِنْ هَادٍ وَمَلِيحٍ مُخَفٍّ وَالْكَذِبُ بِهِ وَيَقُولُونَ
 غَيْرُ مُسْمَحٍ وَرَأَى نَالِيًّا بِالسَّيِّئَةِ هُمْ وَطَعْنَانِي الدِّينَ وَلَوْ أَنَّهُمْ قَالُوا
 طَعْنَانَا وَاسْمَحْ وَانْظُرْنَا لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ وَأَقْوَمَ وَعَلَيْهِمْ مِنَ اللَّهِ بِكُفْرِهِمْ فَلَا
 يُؤْمِرُهُمْ مُلْكُ اللَّهِ لَأَنْ يَفْعَلُوا الْكَلَامَ (46) أَمْ يُنَابِهَانِ نَزَلْنَا مُصَدِّقًا لِمَا مَعَكُمْ مِنْ قَبْلِ
 سَ وَجُوهًا فَنَرُدُّهَا عَلَى أَدْبَارِهَا أَوْ نَلْعَلُهَا كَمَا أَبْلَعَتِ السَّبَّابَةُ وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ
 مَفْعُولًا }، والآيات في هذا المعنى كثيرة جدا فهل من معتبر.

أ- ** فائدة أكررها لأهميتها: شرط الاستحلال لا يذكر إلا في الذنوب غير المكفرة،
 أما المكفرة منها فلا يذكر؛ لكونها غير معوزة أصلا لهذا الشرط؛ إذ هي كفر بذاتها، فإذا
 انضاف إلى ذلك الاستحلال صار الكفر كفرين. فالعبد قد يجتمع فيه أكثر من نوع من
 أنواع الكفر. والله أعلم.

**وإليك بعض المنقولات فيما يتعلق ببيان هذا المقام
 الخطير الكبير الذي زلت فيه أقدام وضلت فيه أفهام
 وأخفيت فيه حقائق شرعية كانت من أوضح الواضحات في
 زمان السلف الصالح:**

** جاء في تفسير الطبري [جزء 3 - صفحة 227]: ((لا يتخذ المؤمنون
 الكافرين أولياء من دون المؤمنين ومن يفعل ذلك فليس من الله في شيء إلا أن تتقوا منهم

تقاة ويحذركم الله نفسه وإلى الله المصير} قال أبو جعفر : وهذا نهى من الله عز وجل المؤمنين أن يتخذوا الكفار أعواناً وأنصاراً وظهوراً ولذلك كسر- { يتخذ } لأنه في موضع جزم بالنهي ولأنه كسر الذال منه للساكن الذي لقيه وهي ساكنة. ومعنى ذلك : لا تتخذوا أيها المؤمنون الكفار ظهراً وأنصاراً توالونهم على دينهم وتظاهروهم على المسلمين من دون المؤمنين وتدلونهم على عوراتهم فإنه من يفعل ذلك { فليس من الله في شيء } يعني بذلك : فقد برئ من الله وبرئ الله منه بارتداده عن دينه ودخوله في الكفر { إلا أن تتقوا منهم تقاة } إلا أن تكونوا في سلطانهم فتخافوهم على أنفسكم فتظهروا لهم الولاية بألسنتكم وتضمروا لهم العداوة ولا تشايعوهم على ما هم عليه من الكفر ولا تعينوهم على مسلم بفعل كما : حدثني المثنى قال حدثنا عبد الله بن صالح قال حدثنا معاوية بن صالح عن علي بن ابن عباس قوله : { لا يتخذ المؤمنون الكافرين أولياء من دون المؤمنين } قال : نهى الله سبحانه المؤمنين أن يلاطفوا الكفار أو يتخذوهم وليجة من دون المؤمنين إلا أن يكون الكفار عليهم ظاهرين فيظهرون لهم اللطف ويخالفونهم في الدين وذلك قوله: { إلا أن تتقوا منهم تقاة }.

حدثنا ابن حميد قال حدثنا سلمة قال حدثني محمد بن إسحق قال حدثني محمد بن أبي محمد عن عكرمة أو عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال: كان الحجاج بن عمرو حليف كعب بن الأشرف وابن أبي الحقيق وقيس بن زيد قد بطنوا بنفر من الأنصار ليفتنوهم عن دينهم فقال رفاعة بن المنذر بن زبهر وعبد الله بن جبير وسعد بن خيثمة لأولئك النفر : اجتنبوا هؤلاء اليهود واحذروا لزومهم ومباطنتهم لا يفتنوكم عن دينكم ! فأبى أولئك النفر إلا مباطنتهم ولزومهم فأنزل الله عز وجل: { لا يتخذ المؤمنون الكافرين أولياء من دون المؤمنين } إلى قوله: { والله على كل شيء قدير }.

حدثنا محمد بن سنان قال حدثنا أبو بكر الحنفي قال حدثنا عباد بن منصور عن الحسن في قوله: { لا يتخذ المؤمنون الكافرين أولياء من دون المؤمنين } يقول: لا يتخذ المؤمن كافراً ولماً من دون المؤمنين.

حدثني موسى قال حدثنا عمرو قال حدثنا أسباط عن السدي: {لا يتخذ المؤمنون الكافرين} إلى {إلا أن تتقوا منهم تقاة} أما {أولياء} فيواليهم في دينهم ويظهرهم على عورة المؤمنين فمن فعل هذا فهو مشرك فقد برئ الله منه إلا أن يتقي تقاة فهو يظهر الولاية لهم في دينهم والبراءة من المؤمنين.

حدثني المثنى قال حدثنا قبيصة بن عقبة قال حدثنا سفيان عن ابن جريج عن عمن حدثه عن ابن عباس: {إلا أن تتقوا منهم تقاة} قال: التقاة التكلم باللسان وقلبه مطمئن بالإيمان.

حدثني المثنى قال حدثنا إسحق قال حدثنا حفص بن عمر قال حدثنا الحكم بن أبان عن عكرمة في قوله: {إلا أن تتقوا منهم تقاة} قال: ما لم يهرق دم مسلم وما لم يستحل ماله.

حدثني محمد بن عمرو قال حدثنا أبو عاصم عن عيسى عن ابن أبي نجيح عن مجاهد في قوله: {لا يتخذ المؤمنون الكافرين أولياء من دون المؤمنين} إلا مصانعة في الدنيا ومخالقة. حدثني المثنى قال حدثنا أبو حذيفة قال حدثنا شبل عن ابن أبي نجيح عن مجاهد مثله.

حدثني المثنى قال حدثنا إسحق قال حدثنا ابن أبي جعفر عن أبيه عن الربيع في قوله: {لا يتخذ المؤمنون الكافرين أولياء من دون المؤمنين} إلى {إلا أن تتقوا منهم تقاة} قال: قال أبو العالية: التقية باللسان وليس بالعمل.

حدثت عن الحسين قال سمعت أبا معاذ قال أخبرنا عبيد قال سمعت الضحاك يقول في قوله: {إلا أن تتقوا منهم تقاة} قال: التقية باللسان من حمل على أمر يتكلم به وهو الله معصية فتكلم مخافة على نفسه وقلبه مطمئن بالإيمان فلا إثم عليه إنما التقية باللسان.

حدثني محمد بن سعد قال حدثني أبي قال حدثني عمي قال حدثني أبي عن أبيه عن ابن عباس في قوله: {إلا أن تتقوا منهم تقاة} فالتقية باللسان من حمل على أمر يتكلم به

وهو معصية لله فيتكلم به مخافة الناس وقلبه مطمئن بالإيمان فإن ذلك لا يضره إنما التقية باللسان.

وقال آخرون : معنى: {إلا أن تتقوا منهم تقاة} إلا أن يكون بينك وبينه قرابة. ذكر من قال ذلك:

حدثنا بشر قال حدثنا يزيد قال حدثنا سعيد عن قتادة قوله: {لا يتخذ المؤمنون الكافرين أولياء من دون المؤمنين إلا أن تتقوا منهم تقية} نهى الله المؤمنين أن يوادوا الكفار أو يتولواهم دون المؤمنين وقال الله: {إلا أن تتقوا منهم تقية} الرحم من المشركين من غير أن يتولواهم في دينهم إلا أن يصل رحما له في المشركين.

حدثنا الحسن بن يحيى قال أخبرنا عبد الرزاق قال أخبرنا معمر عن قتادة في قوله: {لا يتخذ المؤمنون الكافرين أولياء} قال: لا يحل لمؤمن أن يتخذ كافرا وليا في دينه، وقوله: {إلا أن تتقوا منهم تقاة} قال: أن يكون بينك وبينه قرابة فتصله لذلك.

حدثني محمد بن سنان قال حدثنا أبو بكر الحنفي قال حدثنا عباد بن منصور عن الحسن في قوله: {إلا أن تتقوا منهم تقاة} قال: صاحبهم في الدنيا معروف الرحم وغيره فأما في الدين فلا) ١.هـ.

* وفي شعب الإيمان للبيهقي: (السادس و الستون من شعب الإيمان وهو باب في مباحة الكفار و المفسدين و الغلظة عليهم قال الله عز و جل: {يا أيها النبي جاهد الكفار و المنافقين و اغلظ عليهم} و قال: {يا أيها الذين آمنوا قاتلوا الذين يلونكم من الكفار وليجدوا فيكم غلظة} و قال: {يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا عدوي وعدوكم أولياء} إلى قوله: {تسرون إليهم بالمودة وأنا أعلم بما أخفيتم وما أعلنتم و من يفعله منكم فقد ضل سواء السبيل} و قال: {يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا آباءكم وإخوانكم أولياء إن استحبوا الكفر على الإيمان و من يتولهم منكم فأولئك هم الظالمون} وقال: {لا يتخذ المؤمنون الكافرين أولياء من دون المؤمنين و من يفعل ذلك فليس من الله في شيء إلا أن تتقوا منهم

تقاة ويحذركم الله نفسه وإلى الله المصير} إلى غير ذلك من الآيات التي وردت في كتاب الله في معنى ما ذكرنا قال : فدللت هذه الآيات و ما في معناها على أن المسلم لا ينبغي له أن يواد كافرا و إن كان أباه أو ابنه أو أخاه و لا يقاربه و لا يجزيه في الخلطة و الصحبة مجرى مسلم منه و إن بعد و بسط الكلام في شرح ذلك و قد ذكرنا أكثر ذلك في كتاب السنن و غيره من كتبنا) ١.هـ.

** وفي المستدرک : حدثنا أبو عبد الله محمد بن يعقوب الشيباني حدثني أبي ثنا همام ثنا محمد بن بشر العبدي قال : سمعت سفيان بن سعيد يذكر عن ابن جريح حدثني عطاء عن ابن عباس رضي الله عنهما {إلا أن تتقوا منهم تقاة} : قال : "التقاة التكلم باللسان و القلب مطمئن بالإيمان فلا نبسط يده فيقتل و لا إلى إثم فإنه لا عذر له". هذا حديث صحيح الإسناد و لم يخرجاه وقال الذهبي في التلخيص : على شرط البخاري ومسلم.

** قال ابن كثير رحمه الله في البداية والنهاية 119/13: ((فمن ترك الشرع المحكم المنزل على محمد بن عبد الله خاتم الأنبياء وتحاكم إلى غيره من الشرائع المنسوخة كفر فكيف بمن تحاكم إلى الياسا وقدمها عليه؟ من فعل ذلك كفر بإجماع المسلمين)).

** وقال البيهقي في شعب الإيمان: (وأما ما اتصل منه بالحكم فجملته أن الحاكم لا ينبغي له أن يتبع هواه ولا يتعدى الحق إلى ما سواه، كما قال الله عز وجل لداود عليه السلام: {يا داود إنا جعلناك خليفة في الأرض فاحكم بين الناس بالحق ولا تتبع الهوى فيضلك عن سبيل الله}، فإن الحاكم ليس رجلا خص من بين الناس، فقليل له: احكم بما شئت، فإن هذا لم يكن لملك مقرب، ولا نبي مرسل، وإنما أئتمن على حكم الله تعالى جده ليفصل بين عباده، ويحمل المختلفين عليه بكل ما قاله بين الخصمين ما ليس يحكم الله عز

وجل، فهو مردود عليه، وهو أسوأ حالا ممن قاله وهو غير حاكم، لأنه ائتمن فخان، وكذب على الله جل ثناؤه، واختيان الأمانة والكذب على الله شقاق، والله تعالى يقول: {يا أيها الذين آمنوا لا تخونوا الله والرسول وتخونوا أماناتكم}. ويقول: {ويوم القيامة ترى الذين كذبوا على الله وجوههم مسودة}. قال: وينبغي للإمام أن لا يولي الحكم بين الناس إلا من جمع إلى العلم السكينة والتثبت، وإلى الفهم الصبر والحلم، وكان عدلاً أميناً، نزهة عن المطامع الدنية، ورعا عن المطامع الرديئة، شديداً قويا في ذات الله، متيقظاً متحفظاً من سخط الله، ليس بالنكس الخوار فلا يهاب، ولا المنطم الجبار، فلا يتتاب، لكن وسطاً خياراً، ولا يدع الإمام مع ذلك أن يديم الفحص عن سيرته، والتعرف لحاله وطريقته، ويقابل منه ما يجب تغييره بعاجل التغيير، وما يجب تقريره بأحسن التقرير، ويرزقه من بيت المال - إن لم يجد من يعمل بغير رزق - ما يعلم أنه يكفيه، ويقوي فيما ولاه يده، ويشد أزره، وبسط الكلام فيه إلى أن قال: ويتوقى أن يقال في ولايته: هذا حكم الله، وهذا حكم الديوان، فإن هذا من قائله إشراك بالله، إذ لا حكم إلا لله، قال الله عز وجل: {ألا له الحكم وهو أسرع الحاسين} كما قال: {ألا له الخلق والأمر تبارك الله رب العالمين}، وقال: {ولا يشرك في حكمه أحدا} إلى غير ذلك من الآيات التي وردت في معناه). ١.١.هـ.

** وجاء في كتاب الإحكام لابن حزم [ج 5 - ص 162]: (قال أبو محمد: وهذا لا حجة لهم فيه لا خلاف بين اثنين من المسلمين أن هذا منسوخ وأن من حكم بحكم الإنجيل مما لم يأت بالنص عليه وحي في شريعة الإسلام فإنه كافر مشرك خارج عن الإسلام).

** وقال ابن كثير في البداية والنهاية في معرض كلامه عن التشريعات الجاهلية التي تضمنها الياسا الذي وضعه جنكز خان نقلا عن اليهود والنصارى وشيء من دين المسلمين [ج 13 - ص 139]: (وفي ذلك كله مخالفة لشرائع الله المنزلة على عباده الأنبياء

عليهم الصلاة والسلام، فمن ترك الشرع المحكم المنزل على محمد بن عبد الله خاتم الانبياء وتحاكم إلى غيره من الشرائع المنسوخة كفر، فكيف بمن تحاكم إلى الياسا وقدمها عليه؟ من فعل ذلك كفر بإجماع المسلمين. قال الله تعالى: {أفحكم الجاهلية يبغون ومن أحسن من الله حكما لقوم يوقنون}، وقال تعالى: {فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما}.

** وفي مجموع الفتاوى لابن تيمية [ج 11 - ص 262] ذكر الفرق بين من يخرج على الشريعة وبين من يخطيء في الأحكام فقال: (كما أن لفظ الشريعة يتكلم به كثير من الناس ولا يفرق بين الشرع المنزل من عند الله تعالى وهو الكتاب والسنة الذي بعث الله به رسوله فإن هذا الشرع ليس لأحد من الخلق الخروج عنه ولا يخرج عنه إلا كافر وبين الشرع الذي هو حكم الحاكم فالحاكم تارة يصيب وتارة يخطيء هذا إذا كان عالما عادلا وإلا ففي السنن عن النبي انه قال القضاة ثلاثة قاضيان في النار وقاض في الجنة رجل علم الحق وقضى به فهو في الجنة ورجل قضى للناس على جهل فهو في النار ورجل علم الحق فقضى بغيره فهو في النار).

** وفي مجموع الفتاوى لابن تيمية [ج 35 - ص 372]: (وليس المراد بالشرع اللازم لجميع الخلق حكم الحاكم ولو كان الحاكم أفضل أهل زمانه بل حكم الحاكم العالم العادل يلزم قوما معينين تحاكموا إليه في قضية معينة لا يلزم جميع الخلق ولا يجب على عالم من علماء المسلمين أن يقلد حاكما لا في قليل ولا في كثير إذا كان قد عرف ما أمر الله به ورسوله بل لا يجب على آحاد العامة تقليد الحاكم في شيء بل له أن يستفتى من يجوز له إستفتاءه وإن لم يكن حاكما ومتى ترك العالم ما علمه من كتاب الله وسنة رسوله واتبع حكم الحاكم المخالف لحكم الله ورسوله كان مرتدا كافرا يستحق العقوبة في الدنيا والآخرة قال تعالى: {آلص كتاب أنزل إليك فلا يكن في صدرك حرج منه لتنذر به

وذكرى للمؤمنين إتبعوا ما أنزل إليكم من ربكم ولا تتبعوا من دونه أولياء قليلا ما تذكرون { ولو ضرب وحبس و أودى بأنواع الأذى ليدع ما علمه من شرع الله ورسوله الذى يجب إتباعه واتبع حكم غيره كان مستحقا لعذاب الله بل عليه أن يصبر وإن أودى في الله فهذه سنة الله في الأنبياء وأتباعهم قال الله تعالى: { ألم أحسب الناس أن يتركوا أن يقولوا آمنا وهم لا يفتنون ولقد فتنا الذين من قبلهم فليعلمن الله الذين صدقوا وليعلمن الكاذبين }، وقال تعالى: { ولنبلونكم حتى نعلم المجاهدين منكم والصابرين ونبلو أخباركم }، وقال تعالى: { أم حسبتم أن تدخلوا الجنة ولما يأتكم مثل الذين خلوا من قبلكم مستهم البأساء والضراء وزلزلوا حتى يقول الرسول والذين آمنوا معه متى نصر الله ألا إن نصر الله قريب }.

** وفي مجموع الفتاوى لابن تيمية [ج 11 - ص 401]: (سئل الشيخ رحمه الله عن قوم داوموا على الرياضة مرة فرأوا أنهم قد تجوهروا فقالوا لا نبالي الآن ما علمنا وإنما الاوامر والنواهي رسوم العوام ولو تجوهروا لسقطت عنهم وحاصل النبوة يرجع إلى الحكمة والمصلحة والمراد منها ضبط العوام ولسنا نحن من العوام فندخل في حجر التكليف لأننا قد تجوهرنا وعرفنا الحكمة فهل هذا القول كفر من قائله أم يبدع من غير تكفير وهل يصير ذلك عمن في قلبه خضوع للنبي؟).

فأجاب: لا ريب عند أهل العلم والايان ان هذا القول من أعظم الكفر وأغلظه وهو شر من قول اليهود والنصارى فان اليهودى والنصرانى آمن ببعض الكتاب وكفر ببعض وأولئك هم الكافرون حقا كما ذكر أنهم يقرون بان الله أمرنا ونهيا ووعدا ووعيدا وان ذلك متناول لهم إلى حين الموت هذا ان كانوا متمسكين باليهودية والنصرانية المبدلة المنسوخة).

* * وقال العلامة الشنقيطي في أضواء البيان (ج 3/ص 328): (وبهذه النصوص السماوية التي ذكرنا يظهر غاية الظهور: أن الذين يتبعون القوانين الوضعية التي شرعها الشيطان على السنة أوليائه مخالفة لما شرعه الله جل وعلا على السنة رسله صلى الله عليهم وسلم، أنه لا يشك في كفرهم وشركهم إلا من طمس الله بصيرته، وأعماه عن نور الوحي مثلهم). ١.١.هـ.

* * قال الشيخ الفوزان في كتاب التوحيد: (وقال الشيخ محمد بن إبراهيم: ((وأما الذي قيل فيه: إنه كفر دون كفر إذا حاكم إلى غير الله مع اعتقاده أنه عاص وأن حكم الله هو الحق، فهذا الذي يصدر منه المرة ونحوها. أما الذي جعل قوانين بترتيب وتخضع فهو كفر وإن قالوا أخطأنا وحكم الشرع أعدل. فهذا كفر ناقل عن الملة.)) ففرق رحمه الله بين الحكم الجزئي الذي لا يتكرر وبين الحكم العام الذي هو المرجع في جميع الأحكام أو غالبها، وقرر أن هذا الكفر ناقل عن الملة مطلقاً، وذلك لأن من نحى الشريعة الإسلامية، وجعل القانون الوضعي بديلاً منها فهذا دليل على أنه يرى أن القانون أحسن وأصلح من الشريعة، وهذا لا شك أنه كفر أكبر يخرج من الملة ويناقض التوحيد). ١.١.هـ.

* * وأعود وأذكر بأنه ليس في التشريع خلاف.

وجاء في مجموع فتاوى ومقالات ابن باز (16 - 17 - 18) - (1) / 168: (فاتبعوا ما جاءكم به نبيكم ﷺ الذي لا ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى ، ولا تبدعوا في دينكم فقد كفيتهم، والله سبحانه وتعالى لم يقبض نبيه صلى الله عليه وسلم إلا بعد أن أكمل الدين وأتم النعمة وأنزل قوله الحكيم : "اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام ديناً"، فما لم يكن في زمن الرسول ﷺ ديناً فليس اليوم بدين، ومن حسن للناس شيئاً لم يكن عليه رسول الله ﷺ وأصحابه y، فقد

شرع للناس ما لم يأذن به الله، ومن تبعه في ذلك فقد جعله الله شريكاً في التشريع وهو من خصائص الألوهية، وقد قال الله تعالى عمن فعل ذلك: "أم لهم شركاء شرعوا لهم من الدين ما لم يأذن به الله ولولا كلمة الفصل لقضي بينهم وإن الظالمين لهم عذاب أليم" (١٠١هـ).

* * قال العلامة العثيمين في شرح رياض الصالحين: (ج ١٧ / ص ١٣ - ١٦)

بترقيم المكتبة الشاملة: (وقوله عز وجل تَتَىٰ يَحُكِّمُوكَ} لو قال قائل: كيف يكون تحكيم الرسول ٢ بعد موته؟ فالجواب أن نقول: يكون تحكيمه بعد موته بتحكيم سنته ٣. فالشيء الأول: {نُونٌ حَتَّىٰ يَحْكُمَ شَرَّ جَرَرٍ بَيْنَهُمْ}. والشيء الثاني: {ثُمَّ لَا تُؤْفَسُ بِهِمْ حَرَجًا مَّا قَضَيْتَ}، يعني أن الإنسان قد يحكم الكتاب والسنة، ولكن يكون في قلبه حرج، يعني ما يطمئن أو ما يرضى إلا رغماً عنه، فلا بد من أن لا يجد الإنسان في نفسه حرجاً مما قضى الله ورسوله. الشيء الثالث: {وَتَسْلُمُ بِهِمْ} أي ينقادوا انقياداً تاماً، ليس فيه تأخر ولا تقهقر، فهذه شروط ثلاثة لا يتم الإيمان إلا بها. أولاً: تحكيم الرسول ٣. والثاني: أن لا يجد الإنسان في نفسه حرجاً مما قضاه الرسول ٣. والثالث: أن يسلم تسليماً تاماً بالغاً وبناءً على هذا نقول: إن الذين يحكمون القوانين الآن، ويتركون وراءهم كتاب الله وسنة رسوله ٣ ما هم بمؤمنين؛ ليسوا بمؤمنين، لقول الله لا وَرَبِّكَ لَا يُؤْتَعَالَىٰ تَتَىٰ يَحُكِّمُوكَ} فيما شَرَّ جَرَرٍ بَيْنَهُمْ. {وَلَقَوْلُهُ} {يَحْكُمُ بِهِمْ} أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ}، وهؤلاء المحكمون للقوانين لا يحكمونها في قضية معينة خالفوا فيها الكتاب والسنة، هوى أو لظلم، ولكنهم استبدلوا الدين بهذا القانون، وجعلوا هذا القانون يحل محل شريعة الله، وهذا كفر؛ حتى لو صلوا وصاموا وتصدقوا وحجوا، فهم كفار ما داموا عدلوا عن حكم الله - وهم يعلمون بحكم الله - وإلى هذه القوانين بالخالفة لا يؤكدهم الله {حَتَّىٰ يَحْكُمَوكَ} فيما شَرَّ جَرَرٍ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا تُؤْفَسُ بِهِمْ حَرَجًا مَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِمًا}، فلا تستغرب إذا قلنا: إن من

استبدل شريعة الله بغيرها من القوانين فإنه يكفر ولو صام وصلى؛ لأن الكفر ببعض الكتاب كفر بالكتاب كله، فالشرع لا يتبعض، إما تؤمن به جميعاً، وإما أن تكفر به جميعاً، وإذا آمنت ببعض وكفرت ببعض، فأنت كافر بالجميع، لأن حالك تقول: إنك لا تؤمن إلا بما لا يخالف هواك. وأما ما خالف هواك فلا تؤمن به. هذا هو الكفر. فأنت بذلك اتبعت الهوى، واتخذت هواك إلهاً من دون الله.

فالحاصل أن المسألة خطيرة جداً، من أخطر ما يكون بالنسبة لحكام المسلمين اليوم، فإنهم قد وضعوا قوانين تخالف الشريعة وهم يعرفون الشريعة، ولكن وضعوها - والعياذ بالله - تبعاً لأعداء الله من الكفرة الذين سنوا هذه القوانين ومشى الناس عليها، والعجب أنه لقصور علم هؤلاء وضعف دينهم، أنهم يعلمون أن واضع القانون هو فلان بن فلان من الكفار، في عصر قد اختلفت العصور عنه من مئات السنين، ثم هو في مكان يختلف عن مكان الأمة الإسلامية، ثم هو في شعب يختلف عن شعوب الأمة الإسلامية، ومع ذلك يفرضون هذه القوانين على الأمة الإسلامية، ولا يرجعون إلى كتاب الله ولا إلى سنة رسول الله ﷺ، فأين الإسلام؟ وأين الإيمان؟ وأين التصديق برسالة محمد ﷺ وأنه رسول إلى الناس كافة؟ وأين التصديق بعموم رسالته وأنها عامة في كل شيء؟. كثير من الجهلة يظنون أن الشريعة خاصة بالعبادة التي بينك وبين الله - عز وجل - فقط، أو في الأحوال الشخصية من نكاح وميراث وشبهه، ولكنهم أخطئوا في هذا الظن، فالشريعة عامة في كل شيء... ١٠هـ.

**** فلنعلم جميعاً أنه ليس في شرك التشريع خلاف أنه من الكفر الأكبر.**

**** ولهذا فمن الجهل بأصول التوحيد التفريق بين شرك العبادة كالصلاة والاستغاثة، وشرك الطاعة كالتشريع والطاعة فيه.**

* * قال الشيخ الشنقيطي في أضواء البيان: (ج 7/ص 150): (فالإشراك بالله في حكمه كالإشراك به في عبودته لا يقلل في حكمه في حكمه) { أَحَدًا }، وفي قراءة ابن عامر من السبعة: {ولا تشرك في حكمه أحداً} بصيغة النهي. وقال في الإشراك به في جُؤْلٍ قَمَاءَ رَبِّهِ عِبْطِيْعُهُمْ كُلِّ عَمَلًا صَالِحًا وَلَا يُشْرِكُ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا}، فالأمران سواء كما ترى إيضاحه إن شاء الله). ١.١. هـ. فأين الإجماع؟! الذي ينقله البعض فبالله عليكم : ارحموا عقولنا من هذا الغناء والهذيان.

* * ثم علينا أن نعلم أن الاستحلال يكون بالفعل كما يكون بالاعتقاد والقول: وذلك في المكفرات لا فيما دون ذلك من الذنوب والمعاصي. فلا يكون الاستحلال الفعلي كفرا إلا فيما سماه الشارع كفرا.

* * وقد سئل الشيخ ابن عثيمين عن ضابط الاستحلال الذي يكفر به العبد فقلنا (استحلال) هو أن يعتقد حلّ ما حرّمه الله أما الاستحلال الفعليّ فينظر: إن كان هذا الاستحلال مما يكفر فهو كافر مرتدّ، فمثلاً: أن الإنسان تعامل بالرّبا، لا يعتقد أنّه حلال لكنّه يصرّ عليه، فإنه لا يكفر؛ لأنّه لا يستحلّه، ولكن لو قال إنّ الرّبا حلال ويعني بذلك الرّبا الذي حرّمه الله، فإنه يكفر؛ لأنّه مكذّب لله ورسوله ٣، الاستحلال إذن استحلال فعليّ، واستحلال عقيدّ بقلبه، فالاستحلال الفعليّ ينظر فيه للفعل نفسه، هل يكفر أم لا؟ ومعلوم أن أكل الرّبا لا يكفر به الإنسان، لكنّه من كبائر الذّنوب، أما لو سجد لصنم فهذا يكفر لماذا؟ لأن الفعل يكفر؛ هذا هو الضابط لكن لا بد من شرط آخر وهو ألا يكون هذا المستحلّ معذوراً بجهله، فإن كان معذوراً بجهله فإنه لا يكفر). ١.١. هـ. لقاء الباب المفتوح سؤال رقم (1200).

* * وهذا نقل نفيس من كلام الشيخ ابن عثيمين رحمه الله تعالى: السؤال (30): فضيلة الشيخ، ما هي صفة الحكم بغير ما أنزل الله؟.

الجواب: الحكم بغير ما أنزل الله ينقسم إلى قسمين: القسم الأول: أن يبطل حكم الله ليحل محله حكم آخر طاغوتي، بحيث يلغي الحكم بالشرعية بين الناس، ويجعل بدله حكم آخر من وضع البشر، كالذين ينحون الأحكام الشرعية في المعاملة بين الناس، ويحلون محلها القوانين الوضعية، فهذا لا شك أنه استبدال بشرعية الله سبحانه وتعالى غيرها، وهو كفر مخرج عن الملة، لأن هذا جعل نفسه بمنزلة الخالق، حيث شرع لعباد الله ما لم يأذن به الله، بل ما خالف حكم الله عز وجل، وجعله هو الحكم الفاصل بين الخلق، وقد سمي الله تعالى ذلك **ثَرْكُم** فيثقلوه **تَعَالَى**؛ (شرعوا لهم من الدين ما لم يكن من دونه الله). القسم الثاني: أن تبقى أحكام الله عز وجل على ما هي عليه، وتكون السلطة لها، ويكون الحكم منوطاً بها، ولكن يأتي حاكم من الأحكام فيحكم بغير ما تقتضيه هذه الأحكام، يحكم بغير ما أنزل الله، فهذا له ثلاث حالات: الحال الأولى: أن يحكم بما يخالف شريعة الله معتقداً أن ذلك أفضل من حكم الله وأنفع لعباد الله، أو معتقداً أنه مماثل لحكم الله عز وجل، أو يعتقد أنه يجوز له الحكم بغير ما أنزل الله، فهذا كفر، يخرج به الحاكم من الملة، لأنه لم يرض بحكم الله عز وجل، ولم يجعل الله حكماً بين عباده. الحال الثانية: أن يحكم بغير ما أنزل الله معتقداً أن حكم الله تعالى هو الأفضل والأنفع لعباده، لكنه خرج عنه، وهو يشعر بأنه عاص لله عز وجل إنما يريد الجور والظلم للمحكوم عليه، لما بينه وبينه من عداوة، فهو يحكم بغير ما أنزل الله لا كراهة لحكم الله ولا استبدلاً به، ولا اعتقاداً بأنه - أي الحكم الذي حكم به - أفضل من حكم الله أو مساو له، أو أنه يجوز الحكم به، لكن من أجل الإضرار بالمحكوم عليه حكم بغير ما أنزل الله، ففي هذه الحال لا نقول: إن هذا الحاكم كافر، بل نقول: إنه ظالم معتد جائر.

الحال الثالثة: أن يحكم بغير ما أنزل الله وهو يعتقد أن حكم الله تعالى هو الأفضل والأنفع لعباد الله، وأنه بحكمه هذا عاص لله عز وجل، لكنه حكم لهوى في نفسه، لمصلحة تعود

له أو للمحكوم له، فهذا فسق وخروج عن طاعة الله عز وجل، وعلى هذه الأحوال الثلاث يتنزل قول الله تعالى في ثلاث مَلَيْتُ: لَمْ يَمْجِ أَكْثَرُكُمْ لَبَّ-اللهُ فَأَوْلَيْكَ هُمْ الْكَافِرُونَ}، وهذا يفركه على الْحَالِ الْجَائِزِ لَكُمْ {بِسْمِ أَنْزَلَ اللهُ فَأَوْلَيْكَ هُمْ الظَّالِمُونَ مَا يَنْزِلُ عَلَيْهِ الْحُكْمُ الْبَاطِلُ، أَنْزَلَ اللهُ فَأَوْلَيْكَ هُمْ الْفَاسِقُونَ} ينزل على الحال الثالثة. وهذه المسألة من أخطر ما يكون في عصرنا هذا....(1.1.هـ. من كتاب فقه العبادات: (ص56-57).

* وفي مجموع الفتاوى: [ج28-ص524] قال: (ومعلوم بالاضطرار من دين المسلمين وباتفاق جميع المسلمين أن من سوغ إتباع غير دين الإسلام أو إتباع شريعة غير شريعة محمد فهو كافر وهو ككفر من آمن ببعض الكتاب وكفر ببعض الكتاب) 1.1.هـ.

* وقال ابن جرير عند شرحه لحديث البراء بن عازب t: مربي عمي الحارث بن عمرو ومعه لواء قد عقده له رسول الله r قال فسألته، قال: (بعثني رسول الله r أن أضرب عنق رجل تزوج امرأة أبيه) أخرجه أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه. يقول ابن جرير: (فكان فعله من أدل الدليل على تكذيبه رسول الله r فيما أتاه عن الله تعالى ذكره، وجحوده آية محكمة في تنزيهه....) تهذيب الآثار 148/2.

فتأمل - رحمك الله - نص الحديث وما قرره ابن جرير - وهو ما قرره الطحاوي [انظر شرح معاني الآثار 149/3] - عندما بينا أن الجحود أو الاستحلال قد يظهر في عمل من الأعمال. وقال شيخ الإسلام في: [الصارم المسلول 521، 522]: (والاستحلال هو اعتقاد أن الله لم يحرمها، وتارة بعدم اعتقاد أن الله حرمها،.... وتارة يعلم أن الله حرمها، ويعلم أن الرسول إنما حرم ما حرمه الله، ثم يمتنع عن التزام هذا التحريم، ويعاند المحرم، فهذا أشد كفرا ممن قبله).

* * قال ابن كثير في تفسير هذه الآية بعد ذكر سبب النزول: ((والآية أعم من ذلك كله، فإنها دامة لمن عدل عن الكتاب والسنة. وتحاكموا إلى سواهما من الباطل وهو المراد بالطاغوت هنا ولهذا قال: {يريدون أن يتحاكموا إلى الطاغوت})).

* * قال ابن كثير في تفسير هذه الآية: ((ينكر تعالى على من خرج عن حكم الله المحكم المشتمل على كل خير الناهي عن كل شر وعدل إلى ما سواه من الآراء والأهواء والاصطلاحات التي وضعها الرجال بلا مستند من شريعة الله، كما كان أهل الجاهلية يحكمون به من الضلالات والجهلات مما يضعونها بآرائهم وأهوائهم، وكما يحكم به التتار من السياسات الملكية المأخوذة عن ملكهم جنكز خان الذي وضع لهم الياسق، وهو عبارة عن كتاب مجموع من أحكام قد اقتبسها من شرائع شتى: من اليهودية والنصرانية والملة الإسلامية وغيرها، وفيها كثير من الأحكام أخذها من مجرد نظره وهواه، فصارت في بنيه شرعاً متبعاً يقدمونه على الحكم بكتاب الله وسنة رسول الله ﷺ، فمن فعل ذلك منهم فهو كافر يجب قتاله حتى يرجع إلى حكم الله ورسوله فلا يحكم سواه في قليل ولا كثير)).

* * قال ابن تيمية في مجموع الفتاوى [ج 11 - ص 265]: (وأما إن أضاف أحد إلى الشريعة ما ليس منها من أحاديث مفتراة أو تأول النصوص بخلاف مراد الله ونحو ذلك فهذا من نوع التبديل فيجب الفرق بين الشرع المنزل والشرع المؤل والشرع المبديل كما يفرق بين الحقيقة الكونية والحقيقة الدينية الأمرية وبين ما يستدل عليها بالكتاب والسنة وبين ما يكتفى فيها بذوق صاحبها ووجدته).

* * وقال في مجموع الفتاوى [ج 11 - ص 431]: (وأما الشرع المبدل فهو الأحاديث المكذوبة والتفاسير المقلوبة والبدع المضلة التي أدخلت في الشرع وليست منه والحكم بغير ما أنزل الله فهذا ونحوه لا يحل لأحد إتباعه).

* * وقال في مجموع الفتاوى [ج 35 - ص 365]: (فمن تمسك بالمنسوخ دون الناسخ فليس هو على دين الإسلام ولا هو متبع لأحد من الأنبياء ومن بدل شرع الأنبياء وابتدع شرعا فشرعه باطل لا يجوز اتباعه كما قال: {أم لهم شركاء شرعوا لهم من الدين ما لم يأذن به الله} ولهذا كفر اليهود والنصارى لأنهم تمسكوا بشرع مبدل منسوخ . والله أوجب على جميع الخلق أن يؤمنوا بجميع كتبه ورسله ومحمد ﷺ خاتم الرسل ؛ فعلى جميع الخلق اتباعه واتباع ما شرعه من الدين وهو ما أتى به من الكتاب والسنة فما جاء به الكتاب والسنة وهو الشرع الذي يجب على جميع الخلق اتباعه ؛ - وليس لأحد الخروج عنه وهو الشرع الذي يقاتل عليه المجاهدون وهو الكتاب والسنة . وسيوف المسلمين تنصر هذا الشرع وهو الكتاب والسنة كما قال جابر بن عبد الله : "أمرنا رسول الله ﷺ أن نضرب بهذا - يعني السيف - من خرج عن هذا . يعني المصحف" قال تعالى : {لقد أرسلنا رسلنا بالبينات وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط وأنزلنا الحديد فيه بأس شديد ومنافع للناس وليعلم الله من ينصره ورسله بالغيب إن الله قوي عزيز} فبين سبحانه وتعالى أنه أنزل الكتاب وأنزل العدل وما به يعرف العدل ليقوم الناس بالقسط وأنزل الحديد. فمن خرج عن الكتاب والميزان قوتل بالحديد. فالكتاب والعدل متلازمان والكتاب هو المبين للشرع ؛ فالشرع هو العدل والعدل هو الشرع ومن حكم بالعدل فقد حكم بالشرع ولكن كثيرا من الناس ينسبون ما يقولونه إلى الشرع وليس من الشرع ؛ بل يقولون ذلك إما جهلا وإما غلطا وإما عمدا وافتراء وهذا هو الشرع المبدل الذي يستحق أصحابه العقوبة ؛ ليس هو الشرع المنزل الذي جاء به جبريل من عند الله إلى خاتم المرسلين فإن هذا الشرع المنزل كله عدل ليس فيه ظلم ولا جهل قال

تعالى: {وإن حكمت فاحكم بينهم بالقسط إن الله يحب المقسطين} وقال تعالى: {وأن احكم بينهم بما أنزل الله} فالذي أنزل الله هو القسط والقسط هو الذي أنزل الله وقال تعالى: {إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل} وقال تعالى: {إنا أنزلنا إليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما أراك الله} فالذي أراه الله في كتابه هو العدل .

** وقال في مجموع الفتاوى [ج 35 - ص 396]: (و"الثالث" الشرع المبدل مثل ما يثبت من شهادات الزور أو يحكم فيه بالجهل والظلم بغير العدل والحق حكما بغير ما أنزل الله أو يؤمر فيه بإقرار باطل لإضاعة حق : مثل أمر المريض أن يقر لو ارث بما ليس بحق ليبطل به حق بقية الورثة فإن الأمر بذلك والشهادة عليه محرمة وإن كان الحاكم الذي لم يعرف باطن الأمر إذا حكم بما ظهر له من الحق لم يأثم فقد قال سيد الحكام ٢ في الحديث المتفق عليه: "إنكم تختصمون إلي ؛ ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض وإنما أقضي بنحو ما أسمع فمن قضيت له بشيء من حق أخيه فلا يأخذه فإنما أقطع له قطعة من النار".

** وقال في (النبوات) [ج 1 - ص 68]: (ولهذا حصل من الذين لبسوا الحق بالباطل تبديل لما بدلوه من الدين وتحريف الكلم عن مواضعه ومضاهاة لأهل الكتاب مما ذمهم الله عليه والبخاري في أول كتاب خلق أفعال العباد ذكر الرد على المعطلة الذين يبدلون كلام الله من الجهمية وذكر من كلام السلف والأئمة فيهم ما عرف به مقصودهم. والتبديل نوعان: أحدهما: أن يناقضوا خبره. والثاني: أن يناقضوا أمره).

** قال شيخ الإسلام ابن تيمية في كتابه منهاج السنة النبوية [ج 6 - ص 421 - 426]: (وكان صار إلى المغرب طوائف من الخوارج والروافض كما كان هؤلاء في

المشرق وفي بلاد كثيرة من بلاد الإسلام ولكن قواعد هذه المدائن لا تستمر على شيء من هذه المذاهب بل إذا ظهر فيها شيء من هذه المذاهب مدة أقام الله ما بعث به محمدا ﷺ من الهدى ودين الحق الذي يظهر على باطلهم.

وبنو عبيد يتظاهرون بالتشيع واستولوا من المغرب على ما استولوا عليه وبنوا المهديّة ثم جاءوا إلى مصر واستولوا عليها مائتي سنة واستولوا على الحجاز والشام نحو مائة سنة وملكوا بغداد في فتنة البساسيري وانضم إليهم الملاحدة في شرق الأرض وغربها وأهل البدع والأهواء تحب ذلك منهم ومع هذا فكانوا محتاجين إلى أهل السنة ومحتاجين إلى مصانعتهم والتقية لهم؛ ولهذا رأس مال الرافضة التقية وهي أن يظهر خلاف ما يبطن كما يفعل المنافق وقد كان المسلمون في أول الإسلام في غاية الضعف والقلّة وهم يظهرون دينهم لا يكتُمونه.

والرافضة يزعمون أنهم يعملون بهذه الآية قوله تعالى: { لا يتخذ المؤمنون الكافرين أولياء من دون المؤمنين ومن يفعل ذلك فليس من الله في شيء إلا أن تتقوا منهم تقاة } ويحذركم الله نفسه { سورة آل عمران 28 }، يزعمون أنهم هم المؤمنون وسائر أهل القبلة كفار مع أن لهم في تكفير الجمهور قولين لكن قد رأيت غير واحد من أئمتهم يصرح في كتبه وفتاويه بكفر الجمهور وأنهم مرتدون ودارهم دار ردة يحكم بنجاسة مائعها وأن من أنقل إلى قول الجمهور منهم ثم تاب لم تقبل توبته لأن المرتد الذي يولد على الفطرة لا يقبل منه الرجوع إلى الإسلام.

وهذا في المرتد عن الإسلام قول لبعض السلف وهو رواية عن الإمام أحمد قالوا لأن المرتد من كان كافرا فأسلم ثم رجع إلى الكفر بخلاف من يولد مسلما، فجعل هؤلاء هذا في سائر الأمة فهم عندهم كفار فمن صار منهم إلى مذهبهم كان مرتدا، وهذه الآية حجة عليهم فإن هذه الآية خوطب بها أولا من كان مع النبي ﷺ من المؤمنين فقبل لهم: { لا يتخذ المؤمنون الكافرين أولياء من دون المؤمنين } سورة آل عمران 28، وهذه الآية مدنية باتفاق العلماء فإن سورة آل عمران كلها مدنية وكذلك البقرة والنساء والمائدة.

ومعلوم أن المؤمنين بالمدينة على عهد النبي ﷺ لم يكن أحد منهم يكتُم إيمانه ولا يظهر للكفار أنه منهم كما يفعله الرافضة مع الجمهور.

وقد اتفق المفسرون على أنها نزلت بسبب أن بعض المسلمين أراد إظهار مودة الكفار فنهوا عن ذلك وهم لا يظهرون المودة للجمهور وفي رواية الضحاك عن ابن عباس أن عبادة بن الصامت كان له حلفاء من اليهود فقال يا رسول الله إن معي خمسمائة من اليهود وقد رأيت أن أستظهر بهم على العدو فنزلت هذه الآية.

وفي رواية أبي صالح أن عبد الله بن أبي وأصحابه من المنافقين كانوا يتولون اليهود ويأتونهم بالأخبار يرجون لهم الظفر على النبي ﷺ فنهى الله المؤمنين عن مثل فعلهم. وروى عن ابن عباس أن قوماً من اليهود كانوا يباطنون قوماً من الأنصار ليفتنوهم عن دينهم فنهاهم قوم من المسلمين عن ذلك وقال اجتنبوا هؤلاء فأبوا فنزلت هذه الآية.

وعن مقاتل بن حيان ومقاتل بن سليمان أنها نزلت في حاطب بن أبي بلتعة وغيره كانوا يظهرون المودة لكفار مكة فنهاهم الله عن ذلك.

والرافضة من أعظم الناس إظهاراً لمودة أهل السنة ولا يظهر أحدهم دينه حتى إنهم يحفظون من فضائل الصحابة والقصائد التي في مدحهم وهجاء الرافضة ما يتوددون به إلى أهل السنة ولا يظهر أحدهما دينه كما كان المؤمنون يظهرون دينهم للمشركين وأهل الكتاب فعلم أنهم من أبعد الناس عن العمل بهذه الآية.

وأما قوله تعالى: {إلا أن تتقوا منهم تقاة} سورة آل عمران 28، قال مجاهد إلا مصانعة، والتقاة ليست بأن أكذب وأقول بلساني ما ليس في قلبي فإن هذا نفاق ولكن أفعل ما أقدر عليه كما في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال من رأى منكم منكراً فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيثار.

فالْمُؤْمِنُ إذا كان بين الكفار والفجار لم يكن عليه أن يجاهدهم بيده مع عجزه ولكن إن أمكنه بلسانه وإلا فبقلبه مع أنه لا يكذب ويقول بلسانه ما ليس في قلبه إما أن يظهر

دينه وإما أن يكتمه وهو مع هذا لا يوافقهم على دينهم كله بل غايته أن يكون كمؤمن آل فرعون وأمرأة فرعون وهو لم يكن موافقا لهم على جميع دينهم ولا كان يكذب ولا يقول بلسانه ما ليس في قلبه بل كان يكتم إيمانه، وكتمان الدين شيء وإظهار الدين الباطل شيء آخر فهذا لم يبحه الله قط إلا لمن أكره بحيث أبيح له النطق بكلمة الكفر والله تعالى قد فرق بين المنافق والمكره.

والرافضة حالهم من جنس حال المنافقين لا من جنس حال المكره الذي أكره على الكفر وقلبه مطمئن بالإيمان فإن هذا الإكراه لا يكون عاما من جمهور بني آدم بل المسلم يكون أسيرا أو منفردا في بلاد الكفر ولا أحد يكرهه على كلمه الكفر ولا يقولها ولا يقول بلسانه ما ليس في قلبه وقد يحتاج إلى أن يلين لناس! من الكفار ليظنوه منهم وهو مع هذا لا يقول بلسانه ما ليس في قلبه بل يكتم ما في قلبه.

وفرق بين الكذب وبين الكتمان فكتمان ما في النفس يستعمله المؤمن حيث يعذره الله في الإظهار كمؤمن آل فرعون وأما الذي يتكلم بالكفر فلا يعذره إلا إذا أكره والمنافق الكذاب لا يعذر بحال ولكن في المعارض مندوحة عن الكذب ثم ذلك المؤمن الذي يكتم إيمانه يكون بين الكفار الذين لا يعلمون دينه وهو مع هذا مؤمن عندهم يحبونه ويكرمونه لأن الإيمان الذي في قلبه يوجب أن يعاملهم بالصدق والأمانة والنصح وإرادة الخير بهم وإن لم يكن موافقا لهم على دينهم كما كان يوسف الصديق يسير في أهل مصر- وكانوا كفارا وكما كان مؤمن آل فرعون يكتم إيمانه ومع هذا كان يعظم موسى ويقول: {أتقتلون رجلا أن يقول ربي الله} سورة غافر 28.

وأما الرافضي فلا يعاشر أحدا إلا استعمل معه النفاق فإن دينه الذي في قلبه دين فاسد يحمله على الكذب والخيانة وغش الناس وإرادة السوء بهم فهو لا يألوهم خبالا ولا يترك شرا يقدر عليه إلا فعله بهم وهو ممقوت عند من لا يعرفه وإن لم يعرف أنه رافضي تظهر على وجهه سيما النفاق وفي لحن القول ولهذا تجده ينافق ضعفاء الناس ومن لا حاجة به إليه لما في قلبه من النفاق الذي يضعف قلبه، والمؤمن معه عزة الإيمان فإن

العزة لله ولرسوله وللمؤمنين ثم هم يدعون الإيمان دون الناس والذلة فيهم أكثر منها في سائر الطوائف من المسلمين

وقد قال تعالى: {إنا لننصر رسلنا والذين آمنوا في الحياة الدنيا ويوم يقوم الأشهاد} سورة غافر 51، وهم أبعد طوائف أهل الإسلام عن النصر وأولاهم بالخذلان فعلم أنهم أقرب طوائف أهل الإسلام إلى النفاق وأبعدهم عن الإيمان، وآية ذلك أن المنافقين حقيقة الذين ليس فيهم إيمان من الملاحدة يميلون إلى الرفض والرافضة تميل إليهم أكثر من سائر الطوائف، وقد قال e: "الأرواح جنود مجندة ما تعارف منها ائتلف وما تناكر منها اختلف" وقال ابن مسعود t: "اعتبروا الناس بأخذانهم" (أ.هـ).

* * وفي لقاءات الباب المفتوح (186 / 1) ط دار البصيرة، اللقاء السادس: سئل فضيلة الشيخ محمد بن عثيمين رحمه الله: سائل يسأل فيقول: إذا حكم الحاكم بغير ما أنزل الله وهو يعتقد وجوب الحكم بما أنزل الله، وأنه أفضل وأحسن من غيره، وإنما حكم بغيره لهوى في نفسه وتقليدا لمن سبقه من الحكام، فهل يكفر بذلك كفرا مخرجا من الملة، جزاكم الله خيرا؟.

الجواب: (لا يكفر بهذا كفرا مخرجا من الملة، وإنما يكون عاصيا جائرا في الحكم، وعليه إثم العصاة والجائرين في الحكم، ولا يخرج عن الإسلام، وأما من حكم بغير ما أنزل الله معتقدا أن حكم غير الله كحكم الله أو أحسن منه، فهذا هو الذي يكفر كفرا أكبر مخرجا عن الملة، ولهذا نرى أن الذين يضعون قوانين تخالف الشريعة ليحكم بها بين عباد الله وفي عباد الله، نرى أنهم على خطر عظيم سواء حكموا أو لم يحكموا، ونرى فرقا بين شخص يضع قانونا يخالف الشريعة ليحكم الناس به، وشخص آخر يحكم في قضية معينة بغير ما أنزل الله، لأن من وضع قانونا ليسير الناس عليه وهو يعلم مخالفته للشريعة ولكنه أراد أن يكون الناس عليه فهذا كافر كفرا أكبر مخرج من الملة، ولكن من حكم في

مسألة معينة يعلم فيها حكم الله ولكن لهوى في نفسه فهذا ظالم أو فاسق، وكفره إن وصف بالكفر كفر دون كفر). ١.١.هـ.

** وقال الشيخ (ابن عثيمين رحمه الله تعالى) في جواب لسؤال عن حكم دراسة القوانين الوضعية (255/2) ط دار البصيرة، اللقاء الثالث والثلاثون: س رقم (970): الجواب: (وضع القوانين المخالفة للشرع مكان الشرع كفر، لأنه رفع للشرع ووضع للطاغوت بدله، وهذا يدخل في قول الله تعالى: {ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون}.....). ١.١.هـ.

** وقال الشيخ محمد بن عثيمين رحمه الله تعالى في شريط مسجل له: أرشيف ملتقى أهل الحديث 1-(12688/1): (والعادل هو الذي عدل في رعيته، ولا عدل أقوم ولا أوجب من أن يحكم فيهم شريعة الله، هذا رأس العدل، لأن الله يقول: {إن الله يأمر بالعدل والإحسان}، فمن حكم بشعبه بغير شريعة الله فإنه ما عدل، بل هو كافر والعياذ بالله، لأن الله قال: {من لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون} فإذا وضع هذا الحاكم لشعبه قوانين تخالف الشريعة، وهو يعلم أنه يخالف الشريعة، ولكنه عدل عنها وقال: أنا لا أعدل عن القانون فإنه كافر، ولو صلى، ولو تصدق، ولو صام، ولو حج، ولو ذكر الله، ولو شهد للرسول بالرسالة، فإنه كافر، مخلص في نار جهنم يوم القيامة، ولا يجوز أن يتولى على شعب مسلم إذا قدر الشعب على إزاحته عن الحكم). ١.١.هـ.

** وقال الشيخ صالح الفوزان وفقه الله واحفظكم: تنحية الشريعة الإسلامية واستبدالها بقوانين وضعية كالقانون الفرنسي والبريطاني وغيرهما مع جعله قانوناً يحكم فيه بجميع القضايا؟.

الجواب من (نحي الشريعة الإسلامية نهائياً وأحل مكافئ قانون فهذا دليل على أنه يرى جواز هذا الشيء واستحلاله لأنه ما نحاها وأحل محلها القانون إلا لأنه يرى أنه أحسن من الشريعة ولو كان يرى أن الشريعة أحسن منه لما أزاح الشريعة وأحل محلها القانون، وهذا كفر بالله عز وجل، وكذلك من أبقى الحكم بقطر للنكاح والميراث حسب الشريعة؟ فهذا يؤمن ببعض الكتاب ويكفر ببعض، يعني يحكم الشريعة في بعض، ويمنعها في بعض، والدين لا يتجزأ، وتحكيم الشريعة لا يتجزأ، فلا بد من تطبيق الشريعة تطبيقاً كاملاً، ولا يطبق بعضها ويترك بعضها، قال تعالى: ﴿فَتُؤْتُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ تَكْفُراً وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضِ﴾ [البقرة: 85] اهـ.

* وفي موسوعة الدين النصيحة وأورده الشيخ عبد الله القرني في ضوابط التكفير عند أهل السنة والجماعة: (ويقول الشيخ أحمد شاكر، ناعياً على الأمة تنكبها لدينها، واستبدالها الذي هو أدنى بالذي هو خير، وأن الحال التي آل إليها أمر المسلمين في هذا العصر أسوأ من الحال التي غزا فيها التتار ديار الإسلام، وشرعوا فيها قانونهم المسمى "بالياسق": لم كان المسلمون الآن أسوأ حالاً وأشد ظلماً وظلاماً منهم، لأن أكثر الأمم الإسلامية الآن تكاد تندمج في هذه القوانين المخالفة للشريعة، والتي هي أشبه بذلك "الياسق" الذي اصطنعه رجل كافر ظاهر الكفر، هذه القوانين التي يصطنعها أناس ينتسبون للإسلام، ثم يتعلمها أبناء المسلمين، ويفخرون بذلك آباء وأبناء، ثم يجعلون مرد أمرهم إلى معتنقي هذا "الياسق العصري"! ويحقرون من يخالفهم في ذلك، ويسمون من يدعوهم إلى الاستمسك بدينهم وشريعتهم "رجعياً"، و"جامداً"، إلى مثل ذلك من الألفاظ البذيئة.

إلى أن قال: إن الأمر في هذه القوانين الوضعية واضح وضوح الشمس، هي كفر بواح، لا خفاء فيه ولا مداراة، ولا عذر لأحد ممن ينتسب للإسلام - كائناً من كان - في العمل بها، أو الخضوع لها، أو إقراره، فليحذر امرؤ لنفسه، وكل امرئ حسيب نفسه. ألا

فليصدع العلماء بالحق غير هائيين، وليبلغوا ما أمروا بتبليغه غير موانين ولا مقصرين) ١٠١هـ.

** فتوى الشيخ ابن عثيمين: (أو أن العدول عن حكم الله إليه جائز فيجعله القانون الذي يجب التحاكم إليه فمثل هذا كافر كفراً مخرجاً عن الملة لأن فاعله لم يرض بالله رباً ولا بمحمد رسولاً ولا بالإسلام ديناً وعليه ينطبق قوله تعالى: {أفحكم الجاهلية يبغون ومن أحسن من الله حكماً لقوم يوقنون}. ولا ينفعه صلاة، ولا زكاة، ولا صوم، ولا حج؛ لأن الكافر ببعض كافر به كله) ١٠١هـ.

** وقال الشيخ ابن عثيمين: [مجموع فتاوى ورسائل الشيخ ابن عثيمين 2 / 143] (من لم يحكم بما أنزل الله استخفافاً به أو احتقاراً له أو اعتقاداً أن غيره أصلح منه وأنفع للخلق فهو كافر كفراً مخرجاً عن الملة، ومن هؤلاء من يصنعون للناس تشريعات تخالف التشريعات الإسلامية، لتكون منهاجاً يسير عليه الناس، فإنهم لم يصنعوا تلك التشريعات المخالفة للشريعة الإسلامية إلا وهم يعتقدون أنها أصلح وأنفع للخلق، إذ من المعلوم بالضرورة العقلية والجبلة الفطرية أن الإنسان لا يعدل عن منهاج إلى منهاج يخالفه إلا وهو يعتقد فضل ما عدل إليه ونقص ما عدل عنه) ١٠١هـ.

** وقال رحمه الله (158/6) من الفتاوى في ظني أنه لا يمكن لأحد أن يطبق قانوناً مخالفاً للشرع يحكم فيه في عباد الله إلا وهو يستحله ويعتقد أنه خير من القانون الشرعي فهو كافر، هذا هو الظاهر وإلا فما حمله على ذلك) ١٠١هـ.

ونختم بقول الشيخ العلامة المحدث سليمان بن ناصر العلوان - حفظه الله وفك أسره - في درسه عن الحكم بغير ما أنزل الله فقال: ويمكن أن نقسم الحكم بغير ما أنزل الله إلى مراتب..... إلى أن قال:

الرابعة: أن يحكم بغير ما أنزل الله مع اعتقاده أن شرع الله أصوب، وأن حكم الله أفضل، ولكن لشهوة غلبته فحينئذ نحى شرع الله إما موافقة لداعي الهوى والشيطان، أو موافقة لأنظمة ومواثيق هيئة الأمم الجاهلية أو لغير ذلك، وحينئذ يلغي شرع الله، يعطل الجهاد، ويلغي العقوبات المترتبة على السارق والزاني، ويلغي التحاكم إلى الشرع في الشؤون الإدارية والاقتصادية، ويجعلون التحاكم إلى الغرف التجارية وشبهها، ويلغون التحاكم في قضايا العمل والعمال إلى شرع الله، ويجعلون التحاكم إلى نظام العمل والعمال وهو نظام جاهلي في أكثر مواده (هذا كفر أكبر بإجماع أهل العلم)، كما نقل الإجماع على ذلك إسحاق والإمام ابن حزم والحافظ ابن كثير - رحمه الله تعالى - في المجلد الثالث من البداية والنهاية في ترجمة جنكيز خان(1)هـ.

**** احذر من فتنة الإرجاء، فإنها فتنة تسري سريان النار في الهشيم، والإرجاء دين يحبه الملوك، كما سئل الإمام أحمد عن الإرجاء؟ فقال: دين يحبه الملوك، وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في مجموع الفتاوى: [ج7-ص394] في معرض كلامه عن خطر الإرجاء والتعامل بردود الأفعال: (ولهذا دخل في إرجاء الفقهاء جماعة هم عند الأمة أهل علم ودين ولهذا لم يكفر أحد من السلف أحدا من مرجئة الفقهاء بل جعلوا هذا من بدع الأقوال والأفعال لا من بدع العقائد فإن كثيرا من النزاع فيها لفظي لكن اللفظ المطابق للكتاب والسنة هو الصواب فليس لأحد أن يقول بخلاف قول الله ورسوله لا سيما وقد صار ذلك ذريعة إلى بدع أهل الكلام من أهل الإرجاء وغيرهم وإلى ظهور الفسق فصار ذلك الخطأ اليسير في اللفظ سببا لخطأ عظيم في العقائد والأعمال فلهذا عظم القول في ذم الإرجاء حتى قال إبراهيم النخعي: لفتنتهم - يعني المرجئة -**

